

كتاب الزكاة وهي لغة النمو والبركة وزيادة الخير يقال ركزا الزرع إذا نما وركبت النفة إذا بورك فيها وفلا زاك أي كثير الخير وطلق على التطهير قال تعالى {قد أفح من ركاها} أي طهرها من الأذى وطلق أيضا على المدح قال تعالى {فلا ترکوا نفسكم} أي تمدحوها وشرع اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط ستاتي وسميت بذلك لأن المال ينبع ببركة إخراجها ودعاء الأخذ لها ولأنها ظهرت مرجحها من الإثم وتمدح حتى شهد له بصحة الإيمان والأصل في وجوبها قبل الإجماع قوله تعالى {وأتوا الزكوة} وقوله تعالى {خذ من أموالهم صدقة} وأخبار كثيرة {بني الإسلام على حمس} وهي أحد أركان الإسلام لهذا الخبر.

ويكفر جادتها وإن أتت بها وهذا في الزكوة المجمع عليها بخلاف المخالف فيها كالرکاز، ويقاتل الممتنع من أدائها عليها وتؤخذ منه قهراً كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه، وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر الشرح

كتاب الزكوة هي من الشرائع القديمة بدليل قول سيدنا عيسى عليه السلام {رأوا صانعي الصلاة والزكوة} وقيل من خصوصيات هذه الأمة وجمع بأن الأول بالنظر للأصل والثاني بالنظر للكيفية والشروط الآتية وقدم الزكوة على الصوم والحج مع أنهما أفضل منها مراعاة للحدث الناظر إلى كثرة أفراد من تلزمها عليهما قد ل على التحرير لأن بعض أفرادها وهو زكاة الفطر يلزم أفراداً كثيرة قوله (وهي لغة النمو يعني أنها في اللغة لأحد معان حمسة النمو والبركة وزيادة الخير والتطهير والمدح وأدلة ما ذكره والنظر وجة ذكر الألفاظ الثلاثة أولاً يعني النمو وما عطف عليه ثم أفرد المعنيين الآخرين وهما التطهير والمدح ولعل وجة ذلك أن الثالثة الأولى لما كانت مترافقاً المعنى أو متعددة جمعها إشارة لذلك بخلاف الآخرين فإن كلاماً منها معايراً للأخر وللثالثة قبله فتأمل قوله (أي تمدحوها) أي لا تمدحوها على جهة الإعجاب وأما على جهة التحدث بالنعمة فحسن قوله (وسميت بذلك) الأولى أن يقول "سمي" أي القدر المخصوص بذلك أي بالزكوة وعبارة مر سمى بها ذلك لأن الخ وبعد هذا فيقال هذا لا يشمل زكاة الفطر إلا أن يقدر ويقال أو عن بدنه قوله (لأن المال ينبع الخ) أشار بذلك إلى أن المعنى اللغوي موجود في الشرعي قوله (حتى شهد له بصحة الإيمان) لعل حتى تعليمة أي من أجل أنها شهد الخ أو أنها للغاية أي استمر تطهيرها ومدحها متهيأ إلى أن شهد الخ وهل المرأة الشهادة في الدنيا بمعنى أنها أمارة على الإيمان أو في الآخرة ف تكون الشهادة حيث حقيقة ذكرة م د قوله {وأتوا الزكوة} هذه الآية مجملة لم تتضح دلالتها لأنها لم تبين المال الذي تحب فيه ولا القدر المخرج ولكن السنة بينت ذلك وقيل عامه وقيل مطلقة والراجح هنا الأولى لأن الزكوة على خلاف الأصل وهذا بخلاف قوله {وأحل الله البيع} فإن الراجح من هذه الأقوال أنها عامه أي كل بييع إلا ما خرج بدليل لأن الأصل في البيع الحل قوله (صدقة) من التصديق لأن دافعها يصدق بوجوبها.

١٥.

شبرختي قوله {بني الإسلام على حمس} فيه أن الإسلام عبارة عن الحمس ببناء الشيء على نفسه وأجيب بأن بني معنى ترك و على معنى من والتقدير ترك الإسلام من حمس على حد قوله تعالى

{الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ} أَيْ مِنْهُمْ أَوْ شَبَهَ الْإِسْلَامَ بِقَصْرِ مُشَيْدٍ عَلَى دَعَائِمَ خَمْسٍ تَسْبِيهًا مُضْمِرًا فِي النَّفْسِ وَطَوْيِ ذِكْرِ الْمُشَبِّهِ بِهِ وَذَكْرِ شَيْئًا مِنْ حَوَاصِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ بُنْيَ فَيَكُونُ تَحْبِيلًا قَوْلُهُ وَيُغَفَّرُ جَاهِدُهَا عِبَارَةُ الْعَنَانِيَّ وَيُكَفَّرُ جَاهِدُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ فِي الْقُدْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ كَوْجُوبِهَا فِي مَالِ الصَّبِّيِّ وَمَالِ التَّجَارَةِ وَمَنْ جَهَلَهَا عُرِفَ فَإِنْ جَهَدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ وَيُفَاتِ الْمُمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهَا وَتُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُفَاتِ قَهْرًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّاسَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَصْرُبٍ ضَرْبٌ يَعْتَدُ وُجُوبَهَا وَيُؤْدِيهَا فَيَسْتَحِقُ الْحَمْدُ وَفِيهِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى {لَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُرْكِيهِمْ بِهَا} الْآيَةُ وَضَرْبٌ يَعْتَدُ وُجُوبَهَا وَيَمْتَنِعُ مِنْ إِخْرَاجِهَا فَإِنْ كَانَ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ أَخْذَهَا مِنْ مَالِهِ قَهْرًا وَإِلَّا قَاتَلَهُ كَمَا فَعَلَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِمَانِعِ الرِّكَابِ وَضَرْبٌ لَا يَعْتَدُ وُجُوبَهَا فَإِنْ كَانَ مِنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ قَرِيبًا عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ عُرَفَهُ أَيْ الْوُجُوبِ وَيُنْهَى عَنِ الْعَوْدِ وَإِلَّا حُكْمٌ بِكُفْرِهِ أَهْوَ قَوْلُهُ فِي الزَّكَاةِ الْمُجْمَعِ إِلَّخُ مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرُ قَوْلُهُ كَالرَّاكِارِ وَكَمَالِ الصَّبِّيِّ وَلِبَعْضِهِمْ مِنْ الْوَافِرِ أَفُولُ لِشَادِنِ فِي الْحُسْنِ أَضْحَى يَصِيدُ بِلَحْظَةٍ قَبْلَ الْكَمَيِّ مَكْتُ الْحُسْنَ أَجْمَعَ فِي نِصَابٍ فَإِذْ رَكَأَةً مُنْظَرِكَ الْبُهْيِ وَذَلِكَ بِأَنَّ تَحْوِدَ لِمُسْتَهَمٍ بِرَسْفٍ مِنْ مَقْبِلِكَ الشَّهِيِّ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِي إِمَامٌ يَرَى أَنَّ لَا رَكَأَةً عَلَى الصَّبِّيِّ فَإِنْ تَكَ شَافِعِي الرَّأْيُ أَوْ مَنْ يَرَى رَأْيَ الْإِمَامِ الْمَالِكِيِّ فَلَا تَكُ طَالِبًا مِنِي رَكَأَةً فَإِخْرَاجُ الرِّزْكَةِ عَلَى الْوَلِيِّ وَلِبَعْضِهِمْ يَا مَنْ تَقَرَّدَ فِي الْوَرَى بِجَمَالِهِ وَبِهِ الْكَوَاكِبُ فِي السَّمَاءِ تَبَاهَى إِنَّ الْفَقِيرَ يُرِيدُ مِنْكَ تَعْطُفًا بِرِزْكَةِ حُسْنٍ قَدْ مَتَعَنَّتْ عَطَاهَا لَمَّا طَلَبَتْ رِزْكَاهُ فَأَجَابَنِي وَرَدَ الدُّخُودِ بِأَنَّهُ أَدَاهَا قَوْلُهُ (وَفَرِضَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ) وَاحْتَلَفَ فِي أَيِّ شَهْرٍ مِنْهَا وَالَّذِي قَالَهُ شِيخُ الْبَابِيُّ أَنَّ الْمَسْهُورَ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ أَهْلَهَا فُرِضَتْ فِي شَوَّالٍ مِنْ السَّنَةِ الْمَذُكُورَةِ (تَحْبُبُ الرِّزْكَاهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءٍ) مِنْ أَنْوَاعِ الْمَالِ (وَهِيَ الْمَوَاشِيُّ وَالْأَنَمَانُ وَالرِّزْوُعُ وَاللَّمَارُ وَعَرْوُضُ الْتَّجَارَةِ) وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ نَمَائِيَّةُ أَصْنَافٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْمَالِ الْإِبْلُ وَالْبَقْرُ وَالْغَنْمُ الْإِنْسِيَّةُ وَالْدَّهَبُ وَالْفَضَّةُ وَالرَّزْعُ وَالنَّخْلُ وَالْكَرْمُ، وَمِنْ ذَلِكَ وَجَبَتْ لِنَمَائِيَّةِ أَصْنَافٍ مِنْ طَبَاقَاتِ النَّاسِ (فَأَمَّا الْمَوَاشِيُّ وَهِيَ تُطْلُقُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ الدَّوَابَّ وَالْأَنْعَامِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُرَادٍ بَيْنَ الْمُصَنَّفِ الْمُرَادِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ (فَجَبُ الرِّزْكَاهُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا) فَقَطْ (وَهِيَ الْإِبْلُ) بِكَسْرِ الْبَاءِ اسْمُ جَمِيعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَسَكَنُ بِأَوْهٖ لِلتَّحْفِيفِ وَيُجْمَعُ عَلَى آبَالِ كَحْمَلٍ وَأَحْمَالٍ (وَالْبَقْرُ) وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدَهُ بَقْرَةٌ وَبَاقِفَرَةٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُبَقِّرُ الْأَرْضَ أَيْ يَشْقُفُهَا بِالْحِرَاتَةِ (وَالْغَنْمُ) وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ فَلَا تَحْبُبُ فِي الْخَيْلِ وَلَا فِي الرِّقْيقِ وَلَا فِي الْمُنْتَوَلِ مِنْ غَنْمٍ وَظَبَاءً، وَأَمَّا الْمُنْتَوَلُ مِنْ وَاحِدِ مِنْ النَّعْمِ وَمِنْ آخَرِ مِنْهَا كَالْمُنْتَوَلِ بَيْنَ إِبْلٍ وَبَقْرٍ فَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَهْلَهَا تَحْبُبُ فِيهِ. وَقَالَ الْوَلِيُّ الْعَرَقِيُّ: يَبْغِي الْقُطْعُ بِهِ.

قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِكِي رِزْكَاهُ أَحْفَهُمَا، فَالْمُنْتَوَلُ بَيْنَ الْإِبْلِ وَالْبَقْرِ يُرِكِي رِزْكَاهُ الْبَقْرِ لِأَنَّهُ الْمُنْتَقِفُ الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (مِنْ أَنْوَاعِ الْمَالِ) الْأُولَى مِنْ أَجْنَاسِ الْمَالِ كَمَا عَبَرَ بِهِ فِيمَا بَعْدُ، لَكِنْ سَيَّاتِي أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجِنْسِ الْجِنْسِ الْمُنْطَقِيِّ بَلْ مَا دَلَّ عَلَى مُتَعَدِّدٍ فَأَشْبَهُ النَّوْعَ ا هـ. قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ نَمَائِيَّةُ أَصْنَافٍ) وَتَرْجُعُ إِلَى ضَرَبَيْنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِيمَةِ وَهُوَ رِزْكَاهُ النَّجَارَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَعْنِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: نَبَاتٌ وَجَوْهَرُ النَّقْدِيْنِ وَحَيْوانٌ زَيْ قَوْلُهُ: (أَصْنَافٍ) فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْلَ مَثَلًا

لَيْسَ صِنْفًا مِنْ نَوْعٍ بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنْ جِنْسٍ وَهُوَ الْمَاشِيَةُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُرُوضَ التِّجَارَةِ مَعَ أَنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْإِجْمَالِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّهَا تُقَوَّمُ بِأَحَدِهِمَا.

قَوْلُهُ: (مِنْ أَجْنَاسِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ الْلُّغُويَّ الشَّامِلَ لِلنَّوْعِ لِيُلَائِمَ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (الْإِنْسِيَّةُ) هَذَا قِيدُ الْبَقْرِ، وَكَانَ الْأَسْبَطُ تَقْدِيمَةً عَلَى لَفْظِ الْعَنْتِ لِأَنَّ الظَّبَابَ إِنَّمَا تُسَمَّى شِيَاهَ الْبَرِّ لَا غَنَمَ الْبَرِّ.

ا. هـ.

ز. ي. أ. ج.

قَوْلُهُ: (وَالْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ) وَمِنْ ذَلِكَ عُرُوضُ النَّجَارَةِ لِأَنَّهَا تَرْجَعُ لِلْقِيمَةِ وَهِيَ هُمَا.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) مِنْ لِلْتَّغْلِيلِ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَطْهُرُ إِلَّا لَوْ كَانَ كُلُّ زَكَاءٍ مِنْ نَوْعٍ مِنْ ذَلِكَ أَيْ مِنْ التَّمَانِيَّةِ تُدْفَعُ لِصِنْفٍ مِنْ التَّمَانِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ كُلُّ زَكَاءٍ تُدْفَعُ لِلتَّمَانِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَنْعَامُ) عَطْفٌ خَاصٌ عَلَى عَامٍ وَالثُّكْثُثَةُ فِيهِ كَوْنُ الْكَلَامِ فِيهَا.

فَقَالَ فِي شَرِحِ الرَّوْضِ: وَالثَّعْمُ ثَدْكَرُ وَثُوَثُثُ وَجَمْعُهُ أَنْعَامٌ وَأَنْعَامٌ جَمْعُهُ أَنَاعِمٌ وَسُمِّيَّتْ نَعَمًا لِكَثْرَةِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا عَلَى حَلْفِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ وَعُمُومِ الْإِنْتِقَاعِ بِهَا ا. هـ.

قَوْلُهُ: (مِنْ لَفْظِهِ) بَلْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ بَعِيرٌ وَجَمْلٌ وَنَاقَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ) أَيْ جَمْعِيٌّ بِدَلَيلٍ قَوْلُهُ: وَاحِدُهُ إِلَحُ.

قَوْلُهُ: (اسْمُ جِنْسٍ) وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ اسْمَ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ لِعَدْمِ وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

قَوْلُهُ: (فَلَا تَحِبُّ فِي الْحَيْلِ) هُوَ اسْمُ جَمْعٍ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا فِي الْمُتَوَلِّ مِنْ عَنْمٍ وَظَبَاءِ) وَهَذَا مِنْ قَاعِدَةِ الْمُتَوَلِّ بَيْنَ رَكَوَيْ وَغَيْرِهِ فَلَا زَكَاهُ فِيهِ، فَقَوْلُ مَدْ هُوَ مِنْ قَاعِدَةٍ يَتَبَعُ الْفَرْعَ إِلَحُ مُتَعَلِّقٌ بِقُولِ الشَّارِحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرْكِي زَكَاهَ أَحَقِّهِمَا إِلَحُ.

قَوْلُهُ: (زَكَاهَ أَحَقِّهِمَا) هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْعَدْدُ لَا مِنْ حَيْثُ السُّنْنُ، فَالْمُتَوَلِّ بَيْنَ ضَانٍ وَمَعْرِ يَجِبُ فِيهِ مَا لَهُ سَنَنٌ.

ا. هـ.

ق. ل.

وَقَالَ سَمْ: يَكْفِي مَا لَهُ سَنَنٌ، وَقَالَ فِي حَاسِبَتِهِ عَلَى حَجَّ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَتَبَعُ أَعْلَى السُّنَّ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْمُتَنَيِّقُ) وَإِذْ كَانَ يُرْكِي زَكَاهَ الْبَقْرِ فَلَا تَحِبُّ فِي أَقْلَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَلَوْ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْإِبْلِ.

(وَشَرَائِطُ وُجُوبِهَا) أَيْ زَكَاهُ الْمَاشِيَةِ الَّتِي هِيَ الْإِبْلُ وَالْبَقْرُ وَالْعَنْتِ (سَنَنُ أَشْيَاءِ) الْأَوَّلُ (الْإِسْلَامُ لِقُولِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرِضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ).

فَلَا تَحِبُّ عَلَى كَافِرٍ وُجُوبَ مُطَالَبَةٍ وَإِنْ كَانَ يُعَاقِبُ عَلَى تَرْكِهَا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ. نَعَمُ الْمُرْتَدُ تُؤْخَذُ مِنْهُ بَعْدَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ أَسْلَمَ أَمْ لَا مُؤْاخَذَةً لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ هَذَا إِذَا لَزَمَتْهُ قَبْلَ رِدِّتِهِ، وَمَا لَرِمَمَهُ فِي رِدِّتِهِ فَهُوَ مَوْقُوفٌ كَمَا لَهُ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَرِمَمَهُ أَدَوْهَا لِتَبَيَّنِ بَقَاءِ مِلْكِهِ وَإِلَّا فَلَا.

(و) الثاني (الحربي) فَلَا تَحِبُّ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُدَبِّرًا وَمُعَلَّقًا عِنْقَهُ بِصِفَةٍ، أَوْ مُكَاتِبًا لِضَعْفِ مِلْكِ الْمَكَاتِبِ وَلِعَمَّ مِلْكٍ غَيْرِهِ.

نَعَمْ تَحِبُّ عَلَى مَنْ مَلَكَ بِعَصْبِهِ الْحُرُّ نِصَابًا لِتَقَامَ مِلْكِهِ.

(و) الثالث (المملوك الثامن) فَلَا تَحِبُّ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ مِلْكًا تَامًا كَمَالٍ كِتَابَةً إِذْ لِلْعَبْدِ إِسْقاطُهُ مَتَّ شَاءَ، وَتَحِبُّ فِي مَالِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَخْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَحِبُّ فِي مَالٍ وَقْفٌ لِجَنَينِ إِذْ لَا وُثُوقٌ بِوُجُودِهِ وَحَيَاةِهِ.

وَتَحِبُّ فِي مَغْصُوبٍ وَضَالٌ وَمَجْمُودٍ وَغَائِبٍ، وَإِنْ تَعْزَّزَ أَخْدُهُ وَمَمْلُوكٌ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ لِأَنَّهَا مُلْكَتِ مِلْكًا تَامًا، وَفِي دِينِ لَازِمٍ مِنْ تَقْدِيرٍ وَعَرْضٍ تِجَارَةً لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا يَمْنَعُ دِينٍ وَلَوْ حُرِّرَ بِهِ وُجُوبَهَا، وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةً وَدِينُ آدَمِيٍّ فِي تِرِكَةٍ بِأَنْ ماتَ قَبْلَ أَدَانَهَا وَضَاقَتِ التِرِكَةُ عَنْهُمَا فَدَمِتْ عَلَى الدِّينِ تَقْدِيمًا لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي خَبَرِ الصَّحَّاحِينَ {دِينُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْفَضَّاءِ} وَخَرَجَ بِدِينِ الْأَدَمِيِّ دِينُ اللَّهِ تَعَالَى كَرَكَاهَ وَحْجَ، فَالْوُجْهُ كَمَا قَالَهُ السُّبْكُيُّ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ النَّصَابُ مَوْجُودًا قَدَّمَتِ الرَّكَاهُ وَإِلَّا فِي سَيِّئَاتِهِ، وَبِالْتِرِكَةِ مَا لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى حَيٍّ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ قُدِّمَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ إِذَا لَمْ تَشْتَعِلِ الرَّكَاهُ بِالْعَيْنِ وَإِلَّا قَدَّمَتْ مُطْلَقاً.

(و) الشَّرْطُ (الرَّابِعُ النَّصَابُ) بِكَسْرِ الْوُونِ بِقَدْرِ مَعْلُومِ مِمَّا تَحِبُّ فِيهِ الرَّكَاهُ.

قَالَهُ الْتَّوْوِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ فَلَا رَكَاهَ فِيمَا دُونَهُ.

(و) الْخَامِسُ (الْحَوْلُ) لِخَبَرِ {لَا رَكَاهَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا مَجْبُورٌ بِأَثَارِ صَحِيحَةٍ عَنِ الْخُلُفَاءِ الْأَرْبَعِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْحَوْلُ كَمَا فِي الْمُحْكَمِ سَنَةً كَامِلَةً فَلَا تَحِبُّ قَبْلَ تَمَامِهِ وَلَوْ بِلْحَاظَةِ.

وَلَكِنْ لِنَتَاجِ نِصَابِ مِلْكِهِ بِسَبَبِ مِلْكِ النِّصَابِ حَوْلَ النِّصَابِ وَإِنْ مَاتَتِ الْأَمْمَهَاتُ لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسَاعِيهِ: اعْتَدْ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ.

وَأَيْضًا الْمَعْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ أَنْ يَحْصُلَ النَّمَاءُ وَالنَّتَاجُ نَمَاءً عَظِيمٌ فَيَتَبَعُ الْأَصْنُولَ فِي الْحَوْلِ، وَلَوْ ادْعَى الْمَالِكُ النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ صَدِقَ لِأَنَّ الْأَصْنُلَ عَدَمُ وُجُودِهِ قَبْلَهُ، فَإِنْ اتَّهَمَهُ السَّاعِي سُنَّ تَحْلِيفُهُ.

(و) السَّادِسُ (السَّوْمُ) وَهُوَ إِسَامَةُ مَالِكٍ لَهَا كُلُّ الْحَوْلِ، وَاحْتَصَرَتِ السَّائِمَةُ بِالرَّكَاهِ لِتَوَفَّرُ مُؤْتَهَا بِالرَّاعِي فِي كَلَّا مُبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكٍ قِيمَتُهُ يَسِيرَةٌ لَا يُعْدُ مِثْلُهَا كُلُّهُ فِي مُقَابِلَةِ نَمَاءِهَا، لَكِنْ لَوْ عَافَهَا قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ لَمْ يَضُرُّ، أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَيْرُ مَالِكِهَا كَعَاصِبٍ أَوْ اعْتَاقَتْ سَائِمَةً أَوْ عُلِقَتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ أَوْ قَدْرًا لَا تَعِيشُ بِدُونِهِ أَوْ تَعِيشُ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيْنِ أَوْ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنِ لَكِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ أَوْ وَرِثَهَا وَتَمَ حَوْلُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا رَكَاهَ لِقَدْ إِسَامَةُ الْمَالِكِ الْمَذْكُورِ، وَالْمَاشِيَةُ تَصْبِرُ عَنِ الْعَلَفِ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ لَا ثَلَاثَةً.

الشُّرُحُ

قَوْلُهُ: (الْقَوْلُ الصَّدِيقُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ أَبِي فَحَافَةِ).

قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمُرْتَدُ تُؤْخَدُ مِنْهُ) وَإِنْ أَخْرَجَ حَالَ رِتَّبَهُ أَجْزَاهُ كَمَا لَوْ أَطْعَمَ عَنِ الْكَفَّارَةِ، بِخَلَافِ الصَّوْمِ لَا يَصْحُ مِنْهُ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بَذَنَيٍّ وَتَكْفِي نِيَّتُهُ فِي الرَّكَاهَ وَإِنْ كَانَ شَرْطُهَا الْإِسْلَامُ لِلضَّرُورَةِ وَتَكُونُ لِلشَّمِيزِ.

قوله: (موقوف) أي لزوم الأداء والإخراج، وأما الوجوب فنابت لا وقف فيه.

قوله: (الرِّمة أَدَاؤُها) ولو أخرجها حال رديته أجزأته إن عاد إلى الإسلام، فلو لم يعد إلى الإسلام راجع الإمام على الآخر م ر.

قوله: (وإلا) بـأن مات مرتداً فلا تخرج الزكاة عنه لتبيّن أن المال ليس على ملكه بل هو فيء.

قوله: (الحرية) أي ولو بعضًا كما سيأتي.

قوله: (أو مكتاباً) ولو كتابة فاسدة، فإن عجز المكاتب صار ما بيده لسيده وبنتاً حوله من حينئذ وإن عتق بنتاً حوله من حين عتقه.

قال في الروض وشرحه: ولا زكاة على السيد ولا مكتابه في مال المكاتب؛ لأن المال ملكاً للسيد والمكاتب ليس بحُرٌّ وملكه ضعيف، فإن زالت الكتابة لعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها ا هـ.

قوله: (المملُك) دخل الأنبياء لأنهم يملكون فتحب عليهم الزكاة، خلافاً لما لا يملك حيث قال: لا تحب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله، وأن ما في أيديهم من ودائع الله لهم ينذرُونها لمن يستحقها، ولأن الزكاة طهارة وهم مبرعون من الدين أ ج ملخصاً.

قوله (كمال كتابة) أي فلا يجب على السيد زكاة نجوم الكتابة قبل قبضها، فاندفع قول م د إن مال الكتابة خارج بقيـد الحرية فذكره تكراراً ا هـ؛ لأن الخارج بقيـد الحرية عدم وجوب الزكاة على المكاتب فيما بيده سواء نجوم الكتابة وغيرها، والكلام هنا في السيد أي في عدم وجوب الزكاة عليه في النجوم قبل قبضها.

قوله: (في مال محجور عليه) وهو الصبي والمجنون والسفينة وتلزم النية الولي عن محجوره، ولو دفع بلا نية لم يقع الموقف وعليه الضمان ولولي السفينة مع ذلك أن يفوض النية له كغيره شرط المنهج.

قوله: (والمخاطب بالإخراج إلخ) ومحل وجوب ذلك عليه حيث كان من يعتقد وجوبها على المولى عليه، فإن كان لا يراه كحافي فلا وجوب والإحتياط له أن يحسب زكاته، فإذا كمل أخبره بذلك ولا يخرجها فيعمره الحاكم شرح م ر.

قوله: (ولا تجب في مال وقف) لو قدمة على قوله وتحب في مال إلخ لكان أولى لاستراكمهما في عدم وجوب الزكاة.

وفي شرح م ر تفريح هذا على شرط آخر، وعبارة: ويعين وجود المال فلا زكاة في مال وقف لجينين إلخ.

قوله: (الجينين) أي ولو انفصل حيًّا كما قاله سـمـ، واللام في "الجينين تعليـلة" أي لأجل جـينـينـ، فيـشـملـ التـركـةـ كلـهاـ حتىـ لوـ انـفصـلـ مـيـتاـ لاـ تـجـبـ عـلـىـ الـورـثـةـ لـاـ فـيـ تـصـيـبـهـ وـلـاـ فـيـ تـصـيـبـهـ لـضـعـفـ مـلـكـهـ بـمـنـعـهـ مـنـ التـنـصـرـفـ كـمـاـ قـالـهـ عـشـرـ عـلـىـ مـرـ وـقـرـرـهـ شـيـخـناـ العـشـمـاـوـيـ.

قوله: (إذ لا وثيق بوجوده) أي شأنه ذلك، ولو تيقن وجوده لا تجب أيضاً، قال م ر في شرحه: ولو انفصل الجنين ميتاً، قال الاستوبي: المتجه عدم لزومها بقية الورثة لضعف ملكهم ا هـ.

قال ع ش:

فَوْلُهُ الْمُتَّجَهُ عَدَمُ لِرُؤْمَهَا أَيْ فِي جَيْعِ الْمَالِ الْمَوْفُوفِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا فِيمَا يَخْتَصُ بِالْجَنِينِ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرَثَةِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحَمْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ الْمَالُ فِي عَيْنِ مَنْ اسْتَقَلَ الْمَالُ لَهُ، وَلَكِنْ نُقْلَ عَنْ زِيَّ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيمَا لَوْ تَبَيَّنَ لَا حَمْلَ لِحُصُولِ الْمُلْكِ لِلْوَرَثَةِ بِمَوْتِ الْمُوْرِثِ ١ هـ.

وَهَذِهِ الْعِلَّةُ بِعِينِهَا مَوْجُودَةٌ فِيمَا لَوْ انْفَصَلَ مَيْنًا ١ هـ بِالْحَرْفِ. وَفِي وُجُوبِهَا فِي ذَلِكَ وَقْتَهُ.

فَوْلُهُ: (وَتَجِبُ فِي مَعْصُوبِ إِلَّحْ) وَمِنْهُ الْمَسْرُوقُ، وَالْمُرَادُ بِوُجُوبِهَا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ اسْتِفْرَارُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِحُضُورِهَا أَوْ الْفُرْدَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْمُنْهَجِ، قَالَ رَمَّ: وَالَّذِي يَطْهُرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِرْبَةَ فِي الْمَعْصُوبِ وَفِي نَحْوِ الْغَائِبِ بِمُسْتَحْقِي مَحْلِ الْوُجُوبِ لَا التَّمْكُنِ ١ هـ؛ أَيْ فَيُخْرُجُ الزَّكَاةَ لِمُسْتَحْقِ الْبَلْدِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا حَالَةً وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَيْ حَالَةَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ وَقَوْلُهُ وَضَالٌ، وَمِنْهُ الْوَاقِعُ فِي بَحْرِ الْمَدْفُونِ الْمَتَسْبِيِّ مَحْلُهُ وَيَصَوَّرُ إِسَامَةَ الضَّالَّةِ بِأَنَّ يَقْصِدَ مَالَكُهَا إِسَامَتَهَا وَتَسْتَمِرُ سَائِمَةً وَهِيَ صَالَةٌ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرِطُ قَصْدُ الْإِسَامَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ العَنَانيُّ.

فَوْلُهُ: (وَمَجْحُودٍ) أَيْ مُودَعٌ جَدَّهُ الْوَدِيعُ أَوْ دَيْنٌ جَدَّهُ مَنْ عَلَيْهِ.

فَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعْذَرَ أَخْدُهُ) أَيْ أَخْدُ كُلَّ مِنْ الْأَرْبَعَةِ.

فَوْلُهُ: (وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ) بِأَنَّ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْ التَّمَنَ حَتَّى مُضِيِّ الْحَوْلِ، أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

فَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُلْكُتُ إِلَّحْ) تَعْلِيلٌ لِلْكُلِّ وَلِأَنَّهُ يَمْلِكُ إِسَامَةَ الْمَالِكِ لَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ.

فَوْلُهُ: (وَعَرَضِ تِجَارَةً) كَانْ قَالَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّنَانِيرَ فِي مِائَةٍ مَفْطَعٍ فُمَاشٍ أَتَجْرُ فِيهَا، وَتَوَى بِهَا التِّجَارَةَ؛ وَكَانْ أَفْرَضَ الْعُرُوضَ لِآخَرِ فَإِنَّهَا تَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْمُفْتَرِضِ، فَإِذَا مَضَى حَوْلٌ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا قَرَرَهُ شِيخُنَا الْعَشْمَانِيُّ.

وَعِبَارَةُ الْمَرْحُومِيِّ: قَوْلُهُ وَعَرَضِ تِجَارَةً خَرَجَ بِذَلِكَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ الَّتِي فِي الذِّمَّةِ فَلَا تَجِبُ فِيهَا زَكَاةً لِأَنَّ شَرْطَ زَكَاتِهَا السَّوْمُ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَا يُسَامُ ١ هـ.

فَوْلُهُ: (الْعُمُومُ الْأَدِلَّةُ) لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَأَنْتُمُ الرَّازِكَةُ) وَ {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ} شَامِلٌ لِمَالِ التِّجَارَةِ وَلِمَا فِي ذِمَّةِ الْمُفْتَرِضِ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ بَعْدَ هَذَا: بِخِلَافِ غَيْرِ الْلَّازِمِ كَمَالِ كِتَابَةِ؛ لِأَنَّ الْمُلْكَ غَيْرُ تَامٍ فِيهِ إِذْ لِلْعَبْدِ إِسْقاطُهُ مَتَى شَاءَ، وَبِخِلَافِ الْلَّازِمِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَمَعْشِرٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرَّازِكَةِ فِي الْمَاشِيَةِ السَّوْمُ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَا يُسَامُ وَفِي الْمَعْشِرِ الرَّهُوُ أَيْ النَّمُوُّ فِي مَلْكِهِ وَلَمْ يُوجِدْ.

فَوْلُهُ: (قَدَّمْتُ عَلَى الدِّيْنِ) أَيْ وَإِنْ تَعْلَقَ بِالْعَيْنِ قَبْلَ الْمَوْتِ كَالْمَرْهُونِ، وَلَا يُنْشَكُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حُقُوقُ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا، أَوْ يُقَالُ الرَّازِكَةُ فِيهَا جَهَنَّمَ حَقُّ اللَّهِ وَحْقُ الْأَدَمِيِّ.

فَوْلُهُ: (كَرَازَةٌ وَحْجٌ) أَوْ كَفَارَةٌ وَنَدِّرٌ.

فَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ شَوَّبِرِيُّ)، وَعِبَارَةُ حَجَّ: إِنْ تَعْلَقَتْ بِالْعَيْنِ بِأَنْ بَقَى النَّصَابُ وَإِلَّا بِأَنْ

تَلِفَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالْتَّمْكِنِ اسْتَوْتُ مَعَ غَيْرِهَا فَيُوزَعُ عَلَيْهِما.

قَوْلُهُ: (فَيَسْتُوِيَانِ) أَيْ فَيُقْسِمُ بَيْنَهُمَا بِالْقِسْطِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ وَإِلَّا فَيُقْدَمُ الْأَهْمُ فَإِلَّا هُمْ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ سَلِيمٌ أَيْ فَإِذَا اشْتَدَ احْتِيَاجُ الْفُقَرَاءِ قَدِمَتِ الرِّزْكَاهُ.

وَكَتَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ فَيَسْتُوِيَانِ: أَيْ فَيُوزَعُ عَلَيْهِما فَيُدْفَعُ مَا حَصَنَ الرِّزْكَاهُ لَهَا وَمَا حَصَنَ الْحَجَّ لَهُ وَيَجِدُ الْحَجُّ إِنْ كَفَى الْحَجُّ وَإِلَّا فَلَا؛ وَهُلْ يَكُونُ لِلْوَرَثَةِ حِينَئِذٍ أَوْ يَقْبَلُ فَرِيَّمَا حَصَلَ لَهُ مَالٌ كَمْلَ بِهِ مَالَ الْحَجَّ؟ فَتَدَبَّرْ.

وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ فَيَسْتُوِيَانِ أَيْ فِي التَّعْلُقِ أَيْ لَا يُقْدَمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُوزَعُ الْمَالُ الْمُوْجُودُ عَلَى قَدْرِهِمَا بِالنِّسْبَةِ؛ فَإِذَا كَانَ قَدْرُ الرِّزْكَاهِ خَمْسَةَ وَالْحَجُّ أَجْرُهُ عَشْرَةً فَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةُ عَشَرَ فَالرِّزْكَاهُ ثَلَاثَ فَيَحْصُنُهَا الثَّلَاثَ وَالْجَمْعُ التَّلَاثُ وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا شَيْءَ يَجِدُ فِي الرِّزْكَاهِ سَوْيَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَإِنْ كَانَ الَّذِي حَصَنَهُ يُوفَى بِأَجْرِهِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ لَا يَفِي فَيُحْفَظُ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ مَا يُكَمِّلُهُ وَيَحْجُجُ بِهِ وَلَا يَمْلِكُهُ الْوَارِثُ؛ هَذَا قَرَرَهُ بَعْضُهُمْ.

قَوْلُهُ: (مَا لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى حَيٍّ) أَيْ وَضَاقَ مَالُهُ عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تَعْلَمُ الرِّزْكَاهَ بِالْعَيْنِ) بِأَنَّ تَعْلَمَتْ بِالْقِيمَةِ كَعُروضِ التِّجَارَةِ، وَقَالَ سَمْ: قَوْلُهُ قَدَمَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ لَعَلَّ صُورَتِهِ إِنْ كَانَ النَّصَابُ تَالِفًا، فَإِنْ كَانَ النَّصَابُ بَاقِيًا قَدِمَتْ مَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ حُرِّرَ بِهِ أَهْرَافٌ.

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ بِأَنَّ تَعْلَمَتْ بِالْعَيْنِ قَدِمَتْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ لَا.

قَوْلُهُ: (بِقُرْ إِلَحْ) الْأَوَّلَى حَذْفُ الْبَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا بَاءُ النَّصُوبِ أَوْ النَّقِيرِ، وَيَتَحَقَّقُ بِقُدرٍ مَعْلُومٍ؛ وَفِي بَعْضِ النُّسُخِ: قَدْرٌ أَيْ وَهُوَ قَدْرٌ إِلَحْ.

قَوْلُهُ: (الْحَوْلُ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَحَوُّلِهِ أَيْ ذَهَابِهِ وَمَحْيَيْهِ غَيْرِهِ كَمَا فِي شِرْحِ مَرْكَبِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ لِنَتَاجِ إِلَحْ) اسْتِرْاكٌ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا تَجِدُ قَبْلَ تَمامِهِ.

وَصُورَةُ هَذِهِ أَنْ يَمْلِكَ حَمْسًا مِنْ الْإِلَيْلِ فَتَتَجَحَّ قَبْلَ الْحَوْلِ خَمْسًا، أَوْ يَمْلِكَ مِائَةً وَعِشْرِينَ؛ فَالْوَاجِبُ حِينَئِذٍ شَاهَةً كَالْأَرْبَعِينَ، فَإِذَا أَنْتَاجَتْ وَاحِدَةً فَصَارَ الْمِلْكُ مِائَةً وَإِحدَى وَعِشْرِينَ وَجَبَ شَاهَاتٍ، وَلَوْ كَانَ النَّتَاجُ قَبْلَ الْحَوْلِ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ، فَقَوْلُهُ نَصَابٌ قَيْدٌ أَهْرَافٌ.

لَا يُقَالُ شَرْطُ وُجُوبِ الرِّزْكَاهِ السَّوْمُ فِي كَلَّا مُبَاحٍ فَكَيْفَ وَجَبَتِ فِي النَّتَاجِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ النَّتَاجَ لَمَّا أُعْطِيَ حُكْمَ أُمَّهَاتِهِ فِي الْحَوْلِ فَأَوْلَى فِي السَّوْمِ، فَمَحَلُ اشْتِرَاطِهِمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ التَّابِعُ الَّذِي لَا تُشَصُّورُ إِسَامَتُهُ كَمَا فِي مَرْكَبِهِ.

وَيَجِدُ فِي النَّتَاجِ شَاهَةً صَغِيرَةً شُوَبِرِيًّا.

وَيُشْرِطُ أَنْ يَكُونَ النَّتَاجُ مِنْ جِنْسِ النَّصَابِ وَإِلَّا أُفْرِدَ بِحَوْلٍ كَحْمَسِينَ مِنْ الْإِلَيْلِ نَتَاجٌ حَمْسِينَ عِجْلًا.

قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ مِلْكِ النَّصَابِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ كَأَنْ أُوصَى مَالِكُ الْأُمَّهَاتِ بِالنَّتَاجِ لِآخَرِ وَمَاتَ فَقَبْلَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصِيَّةِ لَمْ أُوصَى بِالنَّتَاجِ لِلْوَارِثِ فَلَا ضَمَّ لِاخْتِلَافِ سَبَبِ مِلْكِهِمَا أَوْ وَرَثَةِ الْوَارِثِ مِنْ الْمُوصَى لَهُ؛ كَذَا فِي شِرْحِ الْبَهْجَةِ شُوَبِرِيًّا.

قَوْلُهُ: (اعْتَدَ) أَيْ أَحْسَبُهُمَا عَلَيْهِمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ عَشَرَ.

فَوْلُهُ: (سُنْ تَحْلِيفُهُ) فَلَوْ نَكَلَ ثُرَكَ وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيفُ السَّاعِي؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ وَلَا الْفُقَرَاءُ لِعَدَمِ تَعْيِنِهِمْ مَرْ.

فَوْلُهُ: (السَّوْمُ) وَهُوَ إِسَامَةُ مَالِكِهَا أَيْ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا فِي مِلْكِهِ لِتَخْرُجُ مَسْأَلَةُ الْأَرْضِ الْأَتِيَّةُ كَمَا قَرَرَهُ شَيْخُنَا،

وَهَذَا تَقْسِيرٌ مُرَادٌ وَلَا فَالسُّوْمُ الرَّعْيُ فِي كَلَّا مُبَاحٍ ا هـ.

وَمِثْلُ مَالِكِهَا نَائِبُهُ كَالْإِلَامِ فِي تَحْوِي الصَّالِـ.

فَوْلُهُ: (فِي كَلَّا مُبَاحٍ) هُوَ الْحَشِيشُ الرَّطْبُ، وَلَيْسَ قَيْدًا بَلْ مِثْلُهُ الْأَوْرَاقُ الْمُتَنَاثِرَةُ تَحْتَ الْأَشْجَارِ وَغَيْرُهَا؛

بَلْ الصَّابِطُ أَنْ لَا تُرْزَعَ فِي شَيْءٍ مَمْلُوكٍ.

ا هـ.

عِشْ عَلَى الْغَرَّى.

تَثْبِيَّهُ: ظَاهِرٌ سُكُونُهُمْ عَنِ الشُّرْبِ أَنْ شُرْبَ الْمَاءِ مَثَلًا لَا يَفْدُحُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ، وَبُوْجَهُ بِأَنَّ الْعَالِبَ أَنْ

لَا كُلْفَةٌ وَحَاجَةٌ فِي الْمَاءِ وَأَنْ كُلْفَتُهُ يَسِيرَةٌ بِخَلَافِ الْعَلَفِ ا هـ سـمـ.

فَوْلُهُ: (لَا يُعْدُ مِثْلًا كُلْفَةً) كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى كُلِّ حَمْسٍ مِنِ الْأَبْلِيِّ فِي كُلِّ عَامِ دِرْهَمٌ مَثَلًا، قَالَ الْمَرْحُومِيُّ:

وَالْمُعْنَمُدُ فِي هَذِهِ أَنَّهَا غَيْرُ سَائِمَةٍ، وَلَا تَكُونُ سَائِمَةً إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَّا الْمَمْلُوكُ لَا قِيمَةَ لَهُ أَصْنَالًا؛ هَذَا

مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الشَّارِحِ فَيُكُونُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ مَمْلُوكٌ إِلَّا ضَعِيفًا عَلَى كَلَامِ الْمَرْحُومِيِّ.

فَوْلُهُ: (فِي مُقَابِلَةِ نَمَائِهَا) هُوَ دَرْهَمٌ وَنَسْلُهَا وَصُوفُهَا وَوَبَرُهَا.

فَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ سَامَتِ إِلَحْنُهُ) هِيَ وَمَا بَعْدُهَا مُحْتَرِزٌ قَوْلُهُ إِسَامَةُ الْمَالِكِ.

فَوْلُهُ: (أَوْ اعْتَافَتْ سَائِمَةً) أَيْ بِتَفْسِيهَا مِنْ غَيْرِ عَلْفِ الْمَالِكِ لَهَا كَانَ نَسِيَّهَا الرَّاعِي فَمَكَثَتْ مُدَّةً تَعْتَافُ وَلَمْ

يَشْعُرْ بِهَا مَالِكُهَا، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيُكُونُ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ "عُلِفْتُ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَلَفَهَا مَالِكُهَا أَوْ نَائِبُهُ.

فَوْلُهُ: (مُعْظَمُ الْحَوْلِ) مُحْتَرِزٌ كُلُّ الْحَوْلِ وَقَدْ تَنَازَعَهُ كُلُّ مِنْ اعْتَافَتْ وَعُلِفَتْ.

فَوْلُهُ: (لَا تَعِيشُ بِدُونِهِ) كَأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ.

وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ هَذِهِ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا قَبْلَهَا بِالْأَوَّلِ فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ.

وَالْجَوابُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ وَقَعَ فِي مَرْكَزِهِ.

فَوْلُهُ: (لَكُنْ بِضَرِّرِ بَيْنِ) كَثَلَثَةُ أَيَّامٍ وَلَوْ مُتَرَكِّفَةً كَمَا افْتَصَاهُ إِطْلَافُهُمْ لِاِنْتِفَاءِ السَّوْمِ مَعَ كُتْرَةِ الْمُؤْنَةِ؛ كَذَـ

فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَالْثُّحْفَةِ شَوَّبِرِيِّ.

فَوْلُهُ: (أَوْ وَرِثَهَا) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ "سَامَتْ" بِأَنَّ كَانَ يَسُومُهَا الْوَارِثُ جَاهِلًا بِأَنَّهَا مِلْكُهُ، وَهَذَا خَرَجَ

بِقَوْلِهِ "إِسَامَةُ الْمَالِكِ" مَعَ مُلَاحَظَةِ الْمُقْدَرِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ عِلْمُ الْمَالِكِ بِأَنَّهَا فِي مِلْكِهِ لِاسْتِحَالَةِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا

مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ.

ا هـ.

سـمـ.

فَوْلُهُ: (وَلَمْ يَعْلَمْ) أَيْ وَكَانَ هُوَ الْمُسِيْمُ لَهَا.

فَوْلُهُ: (فَلَا رَكَأَةً) أَيْ فِي الصُّورِ النَّمَانِيَّةِ، وَيُضَمِّنُ لَهَا صُورَةً جَزَ الْكَلَّا الْمُبَاحِ وَتَقْدِيمِهِ لَهَا فَإِنَّهُ كَالْعَلَفِ كَمَا

قَالَهُ قِلْ وَغَيْرُهُ.

فَوْلُهُ: (لَا ثَلَاثَةً) أَيْ بِلَا ضَرَرِ بَيْنِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تَعِيشُ حِينَئِذٍ لَكُنْ بِضَرَرِ بَيْنِ حِفـ فـ.

(وَأَمَّا الْأَنْتَمَانُ فَشَيْئَانٌ) وَهُمَا (الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ).

وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فِي ذَلِكَ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلَهُ تَعَالَى {وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ} وَالْكُنْزُ هُوَ الَّذِي لَمْ تُؤَدَّ رِزْكَاتُهُ.

تَشْبِيهُ: قَضِيَّةُ تَقْسِيرِ الْمُصَنَّفِ الْأَنْتَمَانَ بِالْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ شُمُولُ الْأَنْتَمَانِ لِغَيْرِ الْمَضْرُوبِ، فَإِنَّ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ يُطْلُقُ عَلَى الْمَضْرُوبِ وَعَلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَاداً وَأَيْمَانًا هِيَ الدَّنَانِيرُ وَالدَّرَاهِمُ خَاصَّةً كَمَا قَالَ اللَّوَوِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ، وَحِينَئِذٍ فَإِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِتَقْسِيرِ الْأَنْتَمَانِ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا مِنْ حَيْثُ شُمُولُ الْمَضْرُوبِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ الْمُرَادُ هُنَّا.

(وَشَرَائِطُ وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فِيهَا) أَيْ الْأَنْتَمَانِ وَلَوْ قَالَ فِيهِمَا لِيَعُودَ عَلَى الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَكَانَ أَوْلَى لِمَا تَقْدَمَ (خَمْسٌ) وَهِيَ (الْإِسْلَامُ وَالْحُرْيَةُ وَالْمِلْكُ التَّامُ وَالنِّصَابُ وَالْحَوْلُ) وَمُحْتَرَازُهَا مَعْلُومَةٌ مِمَّا تَقْدَمُ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ عَنِ النِّصَابِ أَوْ بَعْضُهُ بَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ فَعَادَ بِشَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ اسْتَأْنَافَ الْحَوْلَ لِإِنْقِطَاعِ الْأَوَّلِ بِمَا فَعَلَهُ فَصَارَ مِلْكًا جَدِيدًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَوْلٍ لِلْحِدِيثِ الْمُتَقْدَمِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِقَصْدِ الْفِرَارِ مِنْ الرِّزْكَةِ كُرِهَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهٍ لِأَنَّهُ فِرَارٌ مِنْ الْقُرْيَةِ بِخَلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ أَوْ مُطْلَقاً عَلَى مَا أَفْهَمُهُ كَلَامُهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: يُسْكِلُ عَدُمُ الْكَرَاهَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ وَقَصَدَ الْفِرَارَ بِمَا إِذَا اتَّخَذَ ضَبَّةً لِزِيَّةٍ وَحَاجَةٍ، أُجِيبُ بِأَنَّ الضَّبَّةَ فِيهَا أُتْخِذَ قَوْيِيَ الْمَنْعُ بِخَلَافِ الْفِرَارِ.

وَلَوْ بَاعَ النَّقْدَ بَعْضَهُ بِعَضٍ لِلْجَارَةِ كَالصَّيَارِفَةِ اسْتَأْنَافَ الْحَوْلَ كُلُّمَا بَادَلَ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ سُرِيجٍ: بَشَّرَ الصَّيَارِفَةَ بِأَنَّ لَا رِزْكَةَ عَلَيْهِمْ.

الشُّرُّ

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْأَنْتَمَانُ) جَمْعُ نَمْنَ كَجَمِلٍ وَأَجْمَالٍ.

قَوْلُهُ: (وَالْكُنْزُ هُوَ الَّذِي إِلَّا) هُوَ تَقْسِيرٌ مُرَادٌ يُدْلُلُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَلَا يُنْفِعُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} وَإِلَّا فَالْكُنْزُ لُغَةُ الْمَالِ الْمَكْنُوزُ، فَكَانَهُ شَبَّةُ الْمَالِ الَّذِي لَمْ تُؤَدَّ رِزْكَاتُهُ بِالْمَالِ الْمَدْفُونِ الَّذِي لَا يُنْفَعُ بِهِ حَالَ دَفْنِهِ ۖ ا هـ ش عَلَى م ر.

قَوْلُهُ: (تَشْبِيهُ إِلَّا) عَرَضُهُ بِذَلِكَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى تَقْسِيرِ الْأَنْتَمَانِ بِذَلِكَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لُغَةً، لِأَنَّ الْأَنْتَمَانَ لُغَةُ الْمَضْرُوبِ مِنْهُمَا، وَهُمَا أَيْ الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ يَشْمَلُانِ الْمَضْرُوبَ وَغَيْرَهُ.

وَيَعْدُ ذَلِكَ أَحَادِيبَ بِأَنَّ عَرَضَ الْمَتَنِ بِيَابِنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَّا لَا الْمَعْنَى الْلَّوْعَيُّ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْمَعْنَى الْعَامِ لَا الْخَاصُّ، وَالْحُكْمُ هُوَ وُجُوبُ الرِّزْكَةِ بِالشُّرُوطِ الْأُتْبَيَّةِ.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَنْتَمَانِ مَا يَشْمَلُ الْمَضْرُوبَ وَغَيْرُهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْخَاصِّ إِرَادَةِ الْعَامِ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مُرَاداً) أَيْ فِي الْلُّغَةِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ مُرَادٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ كَمَا سِيَذْكُرُهُ؛ لِأَنَّ الرِّزْكَةَ كَمَا تَحِبُّ فِي الْمَضْرُوبِ تَحِبُّ فِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ كَانَ الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ شَامِلِينَ لِلْمَضْرُوبِ وَغَيْرِهِ وَالْأَنْتَمَانُ خَاصَّةً بِالْمَضْرُوبِ.

وَقَوْلُهُ: (فَإِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ) أَيْ فِي قَوْلِهِ الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ إِنَّهُمَا شَامِلَانِ لِغَيْرِ الْمَضْرُوبِ.

قَوْلُهُ: (التَّقْسِيرُ الْأَنْتَمَانِ) أَيْ لُغَةً، وَقَوْلُهُ فِي أَيِّ شُمُولِ الْمَضْرُوبِ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ لِمَا تَقْدَمَ وَهُوَ شُمُولُ

المَضْرُوبُ وَغَيْرِهِ.

فَوْلُهُ: (بِقَصْدِ الْفِرَارِ) بِكَسْرِ الْفَاءِ، قَالَ تَعَالَى: {فَلَنْ يَفْعُمُ الْفِرَارُ} وَإِنَّمَا كُرِهٗ بِقَصْدِ الْفِرَارِ هُنَا بِقَصْدِ تَرْكِ الْفُرْقَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلُ.

فَوْلُهُ: (الزِّيَّةُ وَحَاجَةٌ) أَيْ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، وَفَوْلُهُ: فَقْوَى الْمَنْعُ فَلَذَاكِرَهُ.

(وَلَمَّا الرُّزُوعُ فَتَجِبُ الرِّكَاةُ فِيهَا بِثَلَاثَةِ شَرَائِطِ) الْأُولُّ (أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَرْعُهُ) أَيْ يَتَوَلَّ أَسْبَابَهُ (الْأَدَمِيُّونَ) كَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ وَالْأَزْرِ وَالْعَدَسِ (وَ) الْثَّانِي (أَنْ يَكُونَ) الزَّرْعُ (فُوتَانًا مُدَخَّرًا) كَالْحِمْصِ وَالْبَاقِلَا وَهِيَ بِالشَّدِيدِ مَعَ الْقُصْرِ: الْفُولُ وَالدُّرْدُ وَهِيَ بِمُعْجَمَةِ مَصْنُومَةٍ ثُمَّ زَرَءٌ مُخْفَفَةٌ وَالْمُرْطَمَانِ وَهُوَ بِضمِ الْهَاءِ وَالظَّاءِ الْجُلْبَانُ بِضمِ الْجِيمِ، وَالْمَاشِ وَهُوَ بِالْمُعْجَمَةِ نَوْعٌ مِنَ الْجُلْبَانِ فَتَجِبُ الرِّكَاةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لُورُودَهَا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ، وَالْحِقَّ بِهِ الْبَاقِي وَلَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاوِيَ حَيْنَ بَعْنَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فِيمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ {لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَاعَةِ: الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالثَّمَرِ وَالْأَزْرِبِ} فَالْحِصْرُ فِيهِ إِضَافَى أَيْ بِالسُّبْتَةِ إِلَى مَا كَانَ مَوْجُودًا عِنْهُمْ، وَخَرَجَ بِالْفُوتِ غَيْرَهُ كَحْوَنُ وَرَمَانٍ وَتَنِينٍ وَلَوْزٍ وَتَفَاحٍ وَمِشْمِشٍ، وَبِالْأَخْتِيَارِ مَا يُقْتَاتُ فِي الْجَبْرِ اضْطِرَارًا كَحُبُوبِ الْبَوَادِي حَبَ الْحَنْظَلِ وَحَبَ الْعَاسُولِ وَهُوَ الْأَشْنَانُ فَلَا رِكَاةٌ فِيهَا كَمَا لَا رِكَاةٌ فِي الْوَحْشِيَّاتِ مِنَ الظَّبَابِ وَتَحْوِهَا، وَأَبْدَلَ الْمُصْنَفَ تَبَعًا لِغَيْرِهِ قَيْدَ الْأَخْتِيَارِ بِمَا يَرْعَهُ الْأَدَمِيُّونَ، وَعِبَارَةُ التَّثَبِيَّهِ مِمَّا يَسْتَثْبِثُ الْأَدَمِيُّونَ لِأَنَّ مَا لَا يَرْعَوْنَهُ أَوْ يَسْتَثْبِثُونَهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يُقْتَاتُ اخْتِيَارًا.

تَثَبِيَّهُ: يُسْتَثْبِثُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصْنَفِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّيْلُ حَبًّا تَجِبُ فِيهِ الرِّكَاةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَتَبَتَّ بِأَرْضِنَا فَإِنَّهُ رِكَاةٌ فِيهِ كَالْحَلْلُ الْمُبَاخِ فِي الصَّحْرَاءِ، وَكَذَا ثِمَارُ الْبُسْتَانِ وَغَلَةُ الْفُرْقَةِ الْمُؤْفَقَيْنِ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبْطِ وَالْقَنَاطِيرِ وَالْفَقَارِ وَالْمَسَاكِينِ لَا تَجِبُ فِيهَا الرِّكَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ إِذْ لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعِينٌ، وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ الْخَرَاجَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنِ الْعُشْرِ كَانَ أَخْذُ الْقِيمَةِ فِي الرِّكَاةِ بِالإِجْتِهَادِ فَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ وَإِنْ نَفَصَ عَنِ الْوَاجِبِ نَمَمَهُ.

(وَ) الْثَّالِثُ (أَنْ يَكُونَ نِصَابًا) كَامِلًا (وَهُوَ خَمْسَةُ أُوْسُقٍ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أُوْسُقٍ صَدَقَةً} رَوَاهُ الشِّيْخَانِ.

وَالْوَسْقُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَفْصَحِ وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْمِقْدَارُ لِأَجْلِ مَا جَمَعَهُ مِنَ الصَّيْعَانِ.

قَالَ تَعَالَى {وَاللَّيلُ وَمَا وَسَقَ} أَيْ جَمَعَ، وَسِيَّاتِي بَيَانُ الْأَوْسُقِ بِالْوَزْنِ فِي كِلَاءِ وَقَدْرَهَا بِالْكِيلِ فِي الشَّرْحِ، وَيُعْتَبِرُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ أَنْ تَكُونَ مُصْنَفَةً مِنْ تَبَنِّهَا (لَا قِسْرٌ عَلَيْهَا) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكِلُ مَعَهَا. وَأَمَّا مَا ادْخَرَ فِي قِسْرِهِ وَلَمْ يُؤْكِلْ مَعَهُ مِنْ أَرْزٍ وَعَلَسٍ بِفَتْحِ الْلَّامِ وَالْعَيْنِ نَوْعٌ مِنْ الْبَرِّ فَنِصَابَهُ عَشَرَةُ أُوْسُقٍ غَالِبًا اعْتِبَارًا بِقِسْرِهِ الَّذِي ادْخَارُهُ فِيهِ أَصْلُحُ لَهُ وَأَبْقَى وَلَا يُكَمِّلُ فِي النِّصَابِ جِنْسٌ بِحِنْسٍ كَالْحِنْطَةِ مَعَ الشَّعِيرِ، وَيُكَمِّلُ فِي نِصَابٍ نَوْعٍ بِآخَرَ كَبِيرٍ بِعَلَسٍ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ كَمَا مَرَ، وَبَخْرُجُ مِنْ كُلِّ مِنَ النَّوْعَيْنِ بِقِسْطِهِ، فَإِنْ عَسِرَ إِخْرَاجُهُ لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ وَقِلَّةِ مِقْدَارِهِ كُلُّ نَوْعٌ مِنْهُ أُخْرَاجُ الْوَسْطَ مِنْهُ لَا أَعْلَاهَا وَلَا أَدْنَاهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ وَأَخْرَجَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ قِسْنَطَهُ جَازَ بِلٌ هُوَ الْأَفْضَلُ.

وَالسُّلْطُ بِضمِ السِّينِ وَسُكُونِ الْلَّامِ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الشَّعِيرَ فِي بُرُودَةِ الطَّبَعِ وَالْحِنْطَةِ فِي اللَّوْنِ

وَالْمَلَاسَةَ فَاكْتَسَبَ مِنْ تَرْكِ الشَّبَهَيْنِ طَبْعًا اُنْفَرَدَ بِهِ وَصَارَ أَصْنَالًا بِرَأْسِهِ فَلَا يُضْمَنُ إِلَى غَيْرِهِ
الشَّرْخ

قَوْلُهُ: (وَلَمَّا الرُّزُوعُ فَتَحِبُ الْرَّكَاهُ فِيهَا) وَإِنَّمَا وَجَبَتْ لِأَنَّ الْقُوتَ ضَرُورِيٌ فَأُوْجَبَ الشَّارِعُ فِيهِ شَيْئًا لِذَوِي
الضَّرُورَاتِ سِمَّ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَنْفَقُوا مِنْ طَيَّاتِ مَا كَسَبُتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنْ
الْأَرْضِ} وَقَوْلُهُ "بِثَلَاثَةِ شَرَائِطِ أَيْ زَائِدَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْحُرْيَةِ وَالْمُلْكِ التَّالِمَ، وَسَكَتَ عَنْهَا لِظُهُورِهَا؛ وَالْأُولَى
حَذْفُ النَّاءِ لِأَنَّ شَرَائِطَ جَمْعِ شَرِيعَةٍ بِمَعْنَى مَشْرُوطَةٍ.
وَأَحَبَبْتُ بِأَنَّ شَرَائِطَ بِمَعْنَى شُرُوطٍ فَأَنَّى بِالنَّاءِ نَظَرًا لِلِمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (مِمَّا يَرْرَعُهُ) أَيْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَرْرَعَهُ الْأَدْمِيُونَ وَإِنْ تَبَتَ اِنْفَاقًا، فَشَمِلَ مَا لَوْ سَقَطَ الْحَبُّ بِنَفْسِهِ مِنْ
السَّنَابِلِ وَتَبَتَ فَتَدَبَّرَ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَاقِلَا) قَالَ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ: قَالَ النَّوْوِيُّ: فِيهِ لُغَانِ التَّسْدِيدُ مَعَ الْقُصْرِ وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ، وَالنَّحْقِيفُ
مَعَ الْمَدِّ وَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ أَج.

قَوْلُهُ: (كَحْوَنِ إِلَّهُ) الْمَنَاسِبُ كَبِيرُ الْكَثَانِ وَنَحْوِهِ مِنَ الرُّزُوعِ، أَمَّا الْخَوْنُ وَنَحْوُهُ فَمِنَ الْثَّمَارِ لَا مِنَ الرُّزُوعِ؛
وَلَوْ أَخْرَجَ هَذَا بِقَوْلِ الْمُتَنَّ: وَأَمَّا الْثَّمَارُ إِلَّهُ وَقَالَ هُنَا: وَخَرَجَ بِالْقُوتِ غَيْرُهُ كَالْكَمُونُ وَالشَّمَرُ، لَكَانَ أَوْلَى؛
لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الرَّزْعِ مَد.

قَوْلُهُ: (وَبِالْأَخْتِيَارِ مَا يُقْنَاثُ فِي الْجَدْبِ) لَمْ يَتَقَدَّمْ ذِكْرُ الْأَخْتِيَارِ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مَا ذَكَرَ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ
ذِكْرٌ بِاللَّازِمِ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَرْرَعُهُ الْأَدْمِيُونَ قَائِمًا مَقَامَهُ كَمَا قَالَ الشَّارِعُ بَعْدُ، وَأَبْدَلَ الْمُصَنَّفُ إِلَّهُ شِيَخُنَا
الْعَشْمَاوِيُّ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ رَزْعِ الْأَدْمِيَّينَ لَهُ كَوْنُهُ مُقْنَاثًا اَخْتِيَارًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ اللُّزُومُ أَغْلَيُّ.
قَوْلُهُ: (وَحَبُّ الْغَاسُولِ) أَيْ وَالْتَّرْمِسُ.

قَوْلُهُ: (يُسْتَنْتَنِي إِلَّهُ) فَإِنَّ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يَسْتَنْتَنِي الْأَدْمِيُونَ مَعَ أَنَّهُ لَا رَكَاهَ فِيهِ قَالَ قَلْ وَلَوْ جَعَلَ هَذَا وَمَا
بَعْدَهُ خَارِجًا بِقَيْدِ الْمَلِكِ لَكَانَ مُسْتَنْتَنِيًّا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا إِلَسْتَنْتَنِي صُورِيٌ لِأَنَّ عَدَمَ وُجُوبِ الرَّكَاهِ هُنَا
لِعَدَمِ الْمَالِكِ الْمُعِينِ لَا لِكَوْنِهِ لَمْ يَرْرَعُهُ الْأَدْمِيُونَ.

قَوْلُهُ: (تَجِبُ فِيهِ الرَّكَاهُ) الْمُرَادُ مِنْ جِنْسِ مَا تَجِبُ فِيهِ الرَّكَاهُ قَلْ.

قَوْلُهُ: (مِنْ دَارِ الْحَرْبِ) بِخَلْافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ غَيْرُ حَرْبِيٍّ.

قَوْلُهُ: (بِأَرْضِنَا) أَيْ الْمُبَاحَةِ كَالْمَوَاتِ، أَمَّا الْمَمْلُوكَةُ فَيَمْلِكُهُ مَالِكُهَا وَتَجِبُ عَلَيْهِ رَكَاهُ أَجْ وَعْ ش.

قَوْلُهُ: (فِإِلَهُ لَا رَكَاهَ فِيهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ قَصَدَ تَمْلِكَهُ مَلَكَ جَمِيعَهُ، فَلَيْسَرْ وَجْهُ ذَلِكَ.

وَهَلَا جَعَلَ غَنِيمَةً أَوْ فَيْنَا؟ سَم.

أَقُولُ: يَبْيَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا يُعْرِضُ عَنْهُ مَلَكُهُ مَنْ تَبَتَ فِي أَرْضِهِ بِلَا قَصْدٍ، فَإِنْ تَبَتَ فِي
مَوَاتِ مَلَكُهُ مَنْ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَالْحَاطِبِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْرِضُ عَنْهُ لِكُنْ تَرْكُوهُ حَوْفًا مِنْ دُخُولِهِمْ
بِلَادِنَا فَهُوَ فِيءُ، وَإِنْ قَصَدُوهُ فَمُنِعُوا بِقَتَالٍ فَهُوَ غَنِيمَةٌ لِمَنْ مَنَعَهُمْ عَشْ عَلَى مَرْ.

قَوْلُهُ: (وَغَلَةُ الْقَرِيَةِ) صُورَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْغَلَةَ تَبَتَ مِنْ حَبٍ مُبَاحٍ أَوْ بَدَرَهَا النَّاظِرُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ، أَمَّا لَوْ
اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ الْأَرْضَ الْمَوْفُوفَةَ وَرَرَعَهَا بِبَزْرٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ فَيَمْلِكُ رَزْعَهَا وَتَجِبُ عَلَيْهِ رَكَاهُ.

قوله: (إِذْ لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعِينٌ) أي بالشخص كوقت هذا على زيد أو على زيد إمام المسجد الفلاني أو مدرسيه أو حطبيه، وقول القمي: إذ ليس لها مالك معين بان لا يكون لها مالك أصلاً كالوقت على نحو المساجد، أو كان لها مالك معين بال نوع ك قوله: وقت هذا على إمام الجامع الفلاني، إذ لم يقصد إماماً بعينه، فخرج الموقف على معين فتجب الزكاة فيه كالمملوك م رواج.

قوله: (ولو أخذ الإمام الخراج) بان الإمام لا يرى وجوب الزكاة فيما زرع في الأرض الخارجية كالحنفي والمأخوذ منه يرى وجوبها كما فرر شيخنا العشماوي.

والمراد بالإمام المجنهد الذي أداه اجتهاده إلى ذلك، وليس للمصنف حاجة لذكر هذه المسألة كما قاله قدس سره، لأن الإجتهاد انقطع من زمان الشافعي إلى الآن.

1

۲۷

وَهَذَا مَبْنِيُّ عَلَى جَوَازِ حُلُوِّ الزَّمَانِ عَنِ الْمُجْتَهِدِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِمَامُ مُجْتَهِداً فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا مَعَاشُ الشَّافِعِيَّةِ الْحَرَاجُ وَإِخْرَاجُ الرَّكَأَةِ وَإِنْ اكْنَقَ الْإِمَامُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِداً وَلَا أَدَاءُ أَجْتِهادُهُ إِلَى شَيْءٍ.

قوله: (بدلاً عن العشر) أي العشر في الزكاة.

وَحَاصِلُهُ أَنْ عِنْدَنَا مَعَاشِرُ الشَّافِعِيَّةِ يَحْبُّ الْخَرَاجَ وَيَحْبُّ الْعُشْرُ وَالْعُشْرُ هُوَ الرِّزْكَاهُ فِي الْمُعْشَرِ قَالَ امْرَانٌ عِنْدَنَا وَاجْبَانَ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَا تَحْبُّ الرِّزْكَاهُ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ وَإِنَّمَا يَحْبُّ الْخَرَاجَ فَقَطُّ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوْ أَخَذَ الْإِلَامُ الْخَرَاجَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنْ عُشْرِ الرِّزْكَاهِ كَانَ إِلَى آخِرِ كَلَامِ الشَّارِحِ كَمَا قَرَرَهُ شِيخُنَا الْعَشْمَانِيُّ.

قوله: (وَانْ نَفْصَ) أَيْ مَا أَخَدَهُ مِنَ الْخَرَاجِ بَدَلًا عَنِ الْعَشْرِ.

قوله: (وقد رأها) بالحرّ عطاً على "الأوسق" و قوله "من بينها" المراد به غالٌ الحبّ.

قوله: (لَا قِسْرَ عَلَيْهَا) كَانَ مُرَادَهُ بِالْقِسْرِ مَا كَانَ غَلَافًا لَهَا فَهُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ، وَقَوْلُهُ "لَأَنَّ ذَلِكَ أَيُّ النَّبِيِّ" وَالْقِسْرُ يَخْلُفُ مَا يُؤْكِلُ قِسْرُهُ مَعَهُ كَالْبَاقِلَاءِ.

قوله: (لأنَّ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنْ التَّبَنِ وَالْقِشْرِ.

قوله (فَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أُوْسُقٍ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ "عَالِيًا" بِالْمَدَارِ عَلَى مَا يَحْصُلُ مِنْهُ النِّصَابُ حَالِصًا سَوَاءً كَانَ أَقْلَى مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ .

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَاجِ: وَقَدْ يَكُونُ حَالِصُّهَا أَيْ الْعَشَرَةُ أَوْسُقٍ مِنْ ذَلِكَ دُونَ حَمْسَةٍ أَوْسُقٍ فَلَا رَكَأَةٌ فِيهَا، أَوْ حَالِصٌ مَا دُونَهَا حَمْسَةٍ أَوْسُقٍ فَهُوَ نِصَابٌ.

وَهُوَ مَا احْتَرَزْتَ عَنْهُ بِزِيَادَتِي "غَالِبًا".

فَوْلَهُ: (في النصَابِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَعْتَارِهِ.

قوله: (ويكمل في نصائب نوع الخ) أي حيث كان في عام واحد وهذا من كلامه بعد ح ل.
قوله: (بقيس طه) أي لانتقاء المتنفسة بخلاف المواثي فإنه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الأنواع، ولا

فَوْلُهُ: (فَإِنْ عَسَرَ إِخْرَاجُهُ) أَيْ الْقِسْطِ.

فَوْلُهُ: (لَا أَغْلَاهَا) أَيْ لَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى أَجْزًا وَزَادَ حَيْرًا عَشْ وَقَلْ قَوْلُهُ: (وَلَا أَدْنَاهَا) أَيْ لَا يُجْزِي الْإِخْرَاجُ مِنْهُ.

فَوْلُهُ: (الْجَانِبَيْنِ) أَيْ جَانِبِ الْمَالِكِ وَجَانِبِ الْأَخِذِ.

فَوْلُهُ: (وَالسُّلْطُتُ) وَهُوَ الَّذِي شُمِّيَ الْعَامَةُ شَعِيرَ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْ وَقَلْ.

فَوْلُهُ: (طَبْعًا) أَيْ وَصْفًا.

فَوْلُهُ: (فَلَا يُضَمُ إِلَى غَيْرِهِ) وَالْقُولُ الثَّانِي أَنَّهُ شَعِيرَ فَيُضَمُ إِلَى الشَّعِيرِ، وَالْقُولُ الثَّالِثُ أَنَّهُ بُرْ فَيُضَمُ إِلَيْهِ.
(وَأَمَّا النَّمَارُ فَتَجِبُ الرِّكَاهُ فِي شَيْئَيْنِ مِنْهَا) فَقَطْ وَهُمَا (نَمَرَةُ النَّخْلِ وَنَمَرَةُ الْكَرْمِ) أَيْ الْعِنْبُ لِأَنَّهُمَا مِنْ الْأَفْوَاتِ الْمُدَخَّرَةِ، وَلَوْ عَبَرَ الْمُصَنَّفُ بِالْعِنْبِ لَكَانَ أَوْلَى لِوْرُودِ النَّهْيِ عَنْ نَسْمِيَتِهِ بِالْكَرْمِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {لَا تُسْمِّوُ الْعِنْبَ كَرْمًا إِنَّمَا الْكَرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فَيَلَ سُمِّيَ كَرْمًا مِنْ الْكَرْمِ بِفَتْحِ الرَّاءِ لِأَنَّ الْخَمْرَةَ الْمُنْتَخَدَةَ مِنْهُ تُحْمَلُ عَلَيْهِ فَكِرْهُ أَنْ يُسَمَّى بِهِ وَجْعَلَ الْمُؤْمِنَ أَحَقَ بِمَا يُشْتَقُ مِنْ الْكَرْمِ يُقَالُ رَجُلُ كَرْمٍ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا أَيْ كَرِيمٌ.

وَنَمَرَاتُ النَّخْلِ وَالْأَعْنَابِ أَفْضَلُ النَّمَارِ وَشَجَرَهُمَا أَفْضَلُ بِالْإِنْقَافِ، وَاحْتَلَفُوا فِي أَيِّهَا أَفْضَلُ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ النَّخْلَ أَفْضَلُ لِوْرُودِ الْأَكْرَمِ مَا عَمَّا تَكُونُ النَّخْلَ الْمُطْعَمَاتِ فِي الْمَحَلِ وَإِنَّهَا حَلِقَتْ مِنْ طِبَّيَّةِ آدَمَ وَالنَّخْلُ مُقْدَمٌ عَلَى الْعِنْبِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَشَبَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ فَإِنَّهَا تَشْرُبُ بِرَأْسِهَا، فَإِذَا قُطِعَ مَائِتُ، وَيُنْتَقُ بِجَمِيعِ أَجْرَائِهَا وَهِيَ الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ الْمَذَكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ، فَكَانَتْ أَفْضَلَ وَلَيْسَ فِي الشَّجَرِ شَجَرٌ فِيهِ ذَكْرٌ وَأَنَّهُ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَى الذَّكْرِ سِوَاهُ، وَشَبَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْنَ الدَّجَالِ بِحَبَّةِ الْعِنْبِ لِأَنَّهَا أَصْلُ الْخَمْرِ وَهِيَ أُمُّ الْخَبَائِثِ

الشَّرُّ

فَوْلُهُ: (سُمِّيَ إِلَخُونِي) حَكَاهُ بِقِيلَ لِعَدَمِ صِحَّةِ مَا ذُكِرَ فِيهِ قَلْ.

وَالضَّمِّيْرُ الْمُسْتَبْرُ فِي "سُمِّيَ عَادَ" عَلَى الْعِنْبِ.

فَوْلُهُ: (فَكِرْهُهُ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ عَقْبُ الْحَدِيثِ.

فَوْلُهُ: (بِمَا يُشْتَقُ مِنْ الْكَرْمِ) وَهُوَ كَرِيمٌ.

فَوْلُهُ: (أَيْ كَرِيمٌ) فَهُوَ مِنْ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ كَرْجُلٍ عَدْلٍ.

فَوْلُهُ: (فِي أَيِّهَا أَفْضَلُ) أَيْ فِي جَوَابِ هَذَا الْإِسْتِفَهَامِ.

فَوْلُهُ: (أَنَّ النَّخْلَ أَفْضَلُ) وَذَكَرَ لَهُ أَدَلَّةً خَمْسَةً مَجْمُوعُ الْأَدَلَّةِ خَاصٌ بِالنَّخْلِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا يُوجَدُ فِي الْعِنْبِ: الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: "لِوْرُودُ إِلَخُونِي".

الثَّانِي: أَنَّهَا حَلِقَتْ مِنْ طِينِ آدَمَ الثَّالِثُ: أَنَّ النَّخْلَ مُقْدَمٌ عَلَى الْعِنْبِ: الرَّابُّ: أَنَّهُ شَبَّهَ النَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ.

الْخَامِسُ: أَنَّهَا الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ.

وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَدْلُلُ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ النَّخْلِ؛ فَلَذِلِكَ فَرَعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ "أَكْرَمُوا إِلَخُونِي" وَأَكْرَمُهُمَا أَنْ يُقْلَمُهُمَا وَيُنْتَظِفُهُمَا مِنْ الْجَرِيدِ وَالْكِرْنَافِ وَالسَّعْفِ وَاللَّيفِ الرَّائِدِ مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ وَيَدْرِهَا بِالْطَّلْعِ وَيَسْقِيَهَا عِنْدَ احْتِياجِهَا لَهُ وَقَطْعُ نَمَرِهَا بِرْفَقٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَكْرَامِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مَوْضِعٌ كَمَا قَالَهُ حَفْظٌ وَقِيلَ ضَعِيفٌ.

قَوْلُهُ: (الْمُطْعَمَاتِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، أَيْ الَّتِي تُطْعَمُ ثِمَارُهَا فِي الْمَحَلِ أَيْ الْقُحْطِ وَالْمَجَاعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا) أَيْ وَلَأَنَّهَا أَفْضَلُ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "لُورُودٍ" وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يُنْتَجِ الْأَفْضَلِيَّةَ، لِأَنَّ الْعِنْبَ

وَالرُّمَانُ خُلْقًا أَيْضًا مِنْ طِينَةِ آدَمَ أَيْ مِنْ فَضْلِ طِينَةِ آدَمَ كَمَا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ لِسِيُوطِيٍّ.

قَوْلُهُ: (وَالثَّخْلُ مُقْدَمٌ) هَذَا يَصْلُحُ دَلِيلًا لِلْأَفْضَلِيَّةِ فَيَصِحُّ شَبَّثُ الثَّخْلِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ "إِنْ أَيْ وَلَأَنَّ الثَّخْلَ إِلَّا".

قَوْلُهُ: (وَشَبَّهَ إِلَّا) هَذَا أَيْضًا يَصْلُحُ دَلِيلًا لِلْأَفْضَلِيَّةِ تَأْمُلًا.

قَوْلُهُ: (فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ) أَيْ إِذَا اجْتَمَعَا وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، فَلَا يَرِدُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ عَبْسٍ:

{وَعَنِّا وَقَضْبَا وَزَيْنُونَا وَنَخْلَا} فَإِنَّهُ قَدْمٌ فِيهَا الْعِنْبَةُ عَلَى الثَّخْلِ تَأْمُلًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا شَرْبٌ بِرَاسِهَا) أَيْ لِأَنَّ الْمَاءَ يَصْنُدُ مِنْ جَدْرِهَا إِلَى رَأْسِهَا أَهْ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ) الْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا دَلِيلًا لِلْأَفْضَلِيَّةِ بِأَنْ يَقُولَ: وَلَأَنَّهَا الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ كَمَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَكَانَتْ أَفْضَلَ قَوْلُهُ: (تَحْتَاجُ الْأَنْثَى إِلَّا) هَذَا هُوَ مَحَلُ الْإِخْتِصَاصِ فَهُوَ تَقْبِيدٌ لِلنَّفِيِّ الْعَامِ فَبَلَهُ، فَلَا يُنَافِي أَنْ كُلًّا نَوْعٌ مِنَ الْأَشْجَارِ بِلْ سَائِرِ النَّبَاتِ فِيهِ ذَكْرٌ وَأَنْثَى. وَإِنْظُرْ هُنْ يَدْلُلُ لَهُ: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا رَوْجَيْنِ}.

أ.ه.

م.د.

قَوْلُهُ: (عَيْنُ الدَّجَالِ) أَيْ الَّتِي يُبَصِّرُ بِهَا وَأَمَّا الْأُخْرَى فَهُنَّ مَمْسُوَّةً.

قَوْلُهُ: (بِحَبَّةِ الْعِنْبَةِ) أَيْ الْبَارِزَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ بَقِيَّةِ الْحَبَّاتِ.

وَلَوْ قَيَدَ الشَّارِحُ بِذَلِكَ لَكَانَ أَوْلَى؛ وَوَجْهُ الشَّبَّهِ خُرُوجُ عَيْنِهِ وَبُرُوزُهَا فِي وَجْهِهِ.

فَقُولُ الشَّارِحِ لِأَنَّهَا أَصْلُ الْحَمْرِ إِلَّا غَيْرُ مُنَاسِبٍ.

أ.ه.

ق.ل.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ الْحَمْرَةُ.

وَحْكِيَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا غَرَسَ الْكَرْمَةَ جَاءَ إِبْلِيسُ فَدَبَحَ عَلَيْهَا طَاؤُسًا فَشَرَبَتْ دَمَهُ، فَلَمَّا طَلَعَتْ أَوْرَاقُهَا دَبَحَ عَلَيْهَا قِرْدًا فَشَرَبَتْ دَمَهُ، فَلَمَّا طَلَعَتْ ثَمَرُهَا دَبَحَ عَلَيْهَا أَسَدًا فَشَرَبَتْ دَمَهُ، فَلَمَّا ائْتَهُتْ ثَمَرُهَا دَبَحَ عَلَيْهَا خِرْبِرًا فَشَرَبَتْ دَمَهُ؛ فَكَذَا شَارِبُ الْحَمْرِ تَعْتِيَهُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلَ مَا يَشَرِّبُهَا تَدِبُّ فِي أَعْضَائِهِ فَيَرِهُ لَوْنَهُ وَيَحْسُنُ كَمَا يَحْسُنُ الطَّاؤُسُ، فَإِذَا جَاءَ مَبَادِئُ السُّكْرِ لَعِبَ وَصَفَقَ وَرَقَصَ كَمَا يَفْعُلُ الْفَرْدُ، فَإِذَا قَوَى السُّكْرُ وَجَاءَتِ الصُّورَةُ الْأَسْدِيَّةُ عَبَثٌ وَعَرْبَدٌ وَهَذِي بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ثُمَّ يَتَنَفَّصُ كَمَا يَتَنَفَّصُ الْخِرْبِرُ وَيَطْلُبُ النَّوْمَ.

أ.ه.

نَسَابَةً.

(وَشَرَائِطُ وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فِيهَا) أَيُّ الشَّارِ (أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ) بْنُ خَمْسَةٍ كَمَا سَتَعْرِفُهُ وَهِيَ (الْإِسْلَامُ وَالْحُرْبَةُ وَالْمُلْكُ التَّامُ وَالنِّصَابُ) وَقَدْ عَلِمْتُ مُحْتَرِزاً تَهَا مِمَّا نَقَدَّمَ
وَالْخَامِسُ بُدُّ الصَّالِحٌ وَهُوَ بُلُوغُهُ صِفَةً يُطْلُبُ فِيهَا غَالِبًا فَعَالَمَتُهُ فِي الشَّمْرِ الْمَأْكُولِ الْمُتَلَوْنِ أَخْدُهُ فِي
حُمْرَةٍ أَوْ سَوَادٍ أَوْ صُفْرَةٍ وَفِي غَيْرِ الْمُتَلَوْنِ مِنْهُ كَالْعِنْبِ الْأَبَيَضِ لِيَثُ وَتَمْوِيهُهُ وَهُوَ صَفَاؤُهُ وَجَرَيْانُ الْمَاءِ
فِيهِ إِذْ هُوَ قَبْلَ بُدُّ الصَّالِحٍ لَا يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ
الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (وَالْخَامِسُ بُدُّ الصَّالِحٍ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَ اشْتِدَادَ الْحَبِّ فِيمَا تَقَدَّمَ كَمَا ذَكَرَ بُدُّ الصَّالِحٍ
هُنَّا؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا شَرْطٌ لِلْوُجُودِ.

قَوْلُهُ: (يُطْلُبُ فِيهَا) أَيْ بِسَبَبِهَا أَوْ فِي أَوَانِهَا، فَيَكُونُ كَلَامُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ.
وَقَوْلُهُ "فَعَالَمَتُهُ" أَيْ بُدُّ الصَّالِحٍ.

قَوْلُهُ: (وَفِي غَيْرِ الْمُتَلَوْنِ) الْمُرْدُ بِالْمُتَلَوْنِ الَّذِي يَحْدُثُ لَهُ لَوْنٌ بَعْدَ آخَرَ كَمَا شُعُرَ بِهِ الصَّيْغَةُ فَصَحَّ
الشَّمَيْشُ بِقَوْلِهِ كَالْعِنْبِ الْأَبَيَضِ؛ لِأَنَّ الْبَيَاضَ لَازِمٌ لَهُ مِنْ حِينِ ظُهُورِهِ فَلَا يُقَالُ لَهُ مُتَلَوْنٌ كَمَا قَرَرَهُ شَيْخُنا
الْعَشْمَاوِيُّ.

قَوْلُهُ: (لَا يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ) أَيْ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الرِّزْكَةُ.
(وَأَمَّا عُرُوضُ النَّجَارَةِ) جَمْعُ عَرْضٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ اسْمٌ لِكُلِّ مَا قَابِلَ التَّقْدِينَ مِنْ صُنُوفِ
الْأَمْوَالِ (فَتَحِبُّ الرِّزْكَةُ فِيهَا) لِخَبَرِ الْحَاكِمِ بِإِسْنَادِيْنِ صَحِيحَيْنِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ: (فِي الْإِيلِ صَدَقَهَا
وَفِي الْغَنِمِ صَدَقَهَا وَفِي الْبَرِّ صَدَقَهَا) وَهُوَ يُقَالُ لِأَمْتَعَةِ الْبَرَازِ وَالسَّلَاحِ وَلَيْسَ فِيهِ رِزْكَةٌ عَيْنٌ فَصَدَقَهُ رِزْكَاهُ
تِجَارَةٌ وَهِيَ تَقْلِيبُ الْمَالِ بِمُعَاوَضَةٍ لِغَرْضِ الرِّبْحِ (بِالشَّرَائِطِ) الْحَمْسَةُ (المُذَكُورَةُ فِي) رِزْكَةُ (الْأَنْتَمانِ).
وَتَرَكَ سَادِسًا وَهُوَ أَنْ يُمْلِكَ بِمُعَاوَضَةٍ كَمَهْرٍ وَعَوْضٍ خُلُعٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَمٍ فَلَا رِزْكَةٌ فِيمَا مَلِكَ بِغَيْرِ
مُعَاوَضَةٍ كَهِبَةٍ بِلَا نَوَابٍ وَإِرْثٍ وَوَصِيَّةٍ لِإِنْتَقاءِ الْمُعَاوَضَةِ.
وَسَابِعًا وَهُوَ أَنْ يَتَوَيِّ حَالَ التَّمْلِكِ النَّجَارَةِ لِتَمَيِّزِ عَنِ الْقِنْيَةِ، وَلَا يَحِبُّ تَجْدِيدُهَا فِي كُلِّ تَصْرُفٍ بِلِ تَسْتَمِرُ
مَا لَمْ يَتَوَيِّ الْقِنْيَةَ، فَإِنْ نَوَاهَا انْقَطَعَ الْحَوْلُ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ مَقْرُونَةً بِتَصْرُفٍ.
الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ لُغَةً وَكَذَا شَرْعًا بِزِيَادَةٍ مَعَ النِّيَّةِ مَدٍ.
وَقَدْ يُقَالُ تَقْلِيبُ الْمَالِ لِغَرْضِ الرِّبْحِ يُلْزِمُ مِنْهُ نِيَّةَ النَّجَارَةِ.
قَوْلُهُ: (الْغَرَضُ) الْإِضَافَةُ بِبَيَانِيَّةٍ، قَوْلُهُ: (بِلَا نَوَابٍ) أَيْ عِوَضٍ.
قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَتَوَيِّ إِلَحُّ) فَإِذَا اشْتَرَى عَرْضاً لِلنَّجَارَةِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّتها فِي كُلِّ تَصْرُفٍ إِلَى أَنْ يَقْرُعَ رَأْسُ
مَالِ النَّجَارَةِ، وَقَوْلُهُ "وَلَا يَحِبُّ تَجْدِيدُهَا فِي كُلِّ تَصْرُفٍ" أَيْ بَعْدَ شِرَائِهِ بِجَمِيعِ رَأْسِ مَالِ النَّجَارَةِ لِإِنْسَحَابِ
حُكْمِ النَّجَارَةِ عَلَيْهِ حَلٌ وَحَفَّ.
وَقَالَ حَفٌّ: وَأَوْلُ الْحَوْلِ مِنْ أَوْلِ الشَّرَاءِ.
قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَتَوَيِّ حَالَ التَّمْلِكِ النَّجَارَةِ) وَقَالَ حَلٌ: تَكْفِي النِّيَّةُ فِي مَجْلِسِ الْعَفْدِ، وَنَقَاهُ الْإِطْفِيجُ عَنْ

شَيْخٍ.

فَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَاهَا) أَيْ الْقِنْيَةُ وَهِيَ الْإِمْسَاكُ لِلِّإِنْتِقَاعِ.

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الْإِلِيلِ وَمَا يَحِبُّ إِخْرَاجُهُ (وَأَوْلُ نِصَابِ الْإِلِيلِ خَمْسٌ) لِحَدِيثِ الصَّحِحَيْنِ لِيَسَّرَ فِيمَا دُونَ حَمْسٍ مِنِ الْإِلِيلِ صَدَقَةً (وَفِيهَا شَاءَ) وَإِنَّمَا وَجَبَتِ الشَّاءُ وَإِنْ كَانَ وُجُوبُهَا عَلَى خَلَافِ الْأَصْنَافِ لِلرِّفْقِ بِالْفَرِيقَيْنِ لِأَنَّ إِيجَابَ الْبَعِيرِ يَضُرُّ بِالْمَالِكِ، وَإِيجَابَ جُزْءٍ مِنْ بَعِيرٍ وَهُوَ الْخَمْسُ يَضُرُّ بِهِ وَبِالْفَقَارِ (وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شَيَاهٍ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شَيَاهٍ) وَالشَّاءُ الْوَاجِبَةُ فِيمَا دُونَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنِ الْإِلِيلِ جَدَعَةٌ ضَانٌ لَهَا سَنَةٌ أَوْ أَجْدَعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ لَهَا سَنَةً كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْأَضْحِيَّةِ، وَنَزَلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْبُلُوغِ بِالسَّنَنِ أَوِ الْإِحْتَلَامِ، أَوْ ثَنَيَّةُ مَعْرِ لَهَا سَنَتَانِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْجَدَعَةِ وَالثَّنَيَّةِ، لَا يَتَعَيَّنُ غَالِبٌ غَمْسُ الْبَلَدِ لِخَبَرِ (فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاءَ) وَالشَّاءُ نُطْلُقُ عَلَى الضَّانِ وَالْمَعْرِ لِكُنْ لَا يَجُوزُ الِإِنْتِقَاعُ إِلَى غَمْسٍ بَلِّدٍ أُخْرَى إِلَّا بِمِثْلِهِ فِي القيمةِ أَوْ خَيْرِ مِنْهَا، وَيُجْزِي الْجَدَعُ مِنْ الضَّانِ أَوِ التَّنَيِّ مِنْ الْمَعْرِ كَالْأَضْحِيَّةِ وَإِنْ كَانَتِ الْإِلِيلُ إِنَّا لَصَدَقَ اسْمَ الشَّاءِ عَلَيْهِ، وَيُجْزِي بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ عِوْضًا عَنِ الشَّاءِ الْوَاحِدَةِ أَوِ الشَّيَاهِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ قِيمَةُ الشَّاءِ لِأَنَّهُ يُجْزِي عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ كَمَا سَيَّاْتِي فَعَمَّا دُونَهَا أَوْلَى وَأَفَادَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّكَاةِ اغْتِيَارُ كَوْنِهِ أَنَّهُ بِنَتْ مَخَاصِ فَمَا فَوْقُهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ (وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ) مِنِ الْإِلِيلِ (بِنَتْ مَخَاصِ) مِنِ الْإِلِيلِ وَهِيَ التِّي لَهَا سَنَةٌ وَطَعَنَتْ فِي التَّانِيَّةِ، سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَمَّهَا بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ لِادِتِهَا تَحْمِلُ مَرَّةً أُخْرَى فَتَصِيرُ مِنْ الْمَخَاصِ أَيْ الْحَوَامِلِ (وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنَتْ لَبُونِ) مِنِ الْإِلِيلِ وَهِيَ التِّي لَهَا سَنَتَانِ وَطَعَنَتْ فِي التَّالِيَّةِ، سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَمَّهَا آنَ لَهَا أَنْ تَلِدَ فَتَصِيرَ لَبُونًا (وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِفَّةً) مِنِ الْإِلِيلِ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَهِيَ التِّي لَهَا ثَلَاثَ سِنِينَ وَطَعَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتَحْفَتْ أَنْ تُرْكَبَ وَبَطَرْقَهَا الْفَحْلُ وَيَحْمِلُ عَلَيْهَا.

وَلَوْ أَخْرَجَ بَدَلَهَا بِنَتْيَ لَبُونِ أَجْزَاهُ كَمَا فِي الرَّوَائِدِ (وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَدَعَةً) بِالْذَّالِ الْمُعْجَمَةِ مِنِ الْإِلِيلِ وَهِيَ التِّي تَمَ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَطَعَنَتْ فِي الْخَامِسَةِ سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَجْدَعَتْ مُقْدَمَ أَسْنَانِهَا أَيْ أَسْقَطَتْهُ وَقِيلَ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا وَهُوَ أَخْرُ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ وَاعْتَبَرَ فِي الْجَمِيعِ الْأُنُوْنَةُ لِمَا فِيهَا مِنْ رِفْقِ الدَّرِّ وَالسُّنْنِ.

وَلَوْ أَخْرَجَ بَدَلَ الْجَدَعَةِ حَقَّتِينِ أَوْ بِنَتْيَ لَبُونِ أَجْزَاهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ لِأَنَّهُمَا يُجْزِيَانِ عَمَّا زَادَ (وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنَتْ لَبُونِ) مِنِ الْإِلِيلِ (وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ حِقَّاتِنِ) مِنِ الْإِلِيلِ (وَفِي مِائَةِ وَاحِدَى وَسِتِّينَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونِ) مِنِ الْإِلِيلِ (ثُمُّ) يَسْتَمِرُ ذَلِكَ إِلَى مِائَةِ وَثَلَاثِينَ فَيَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ فِيهَا وَفِي كُلِّ عَشْرِ بَعْدَهَا، (فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ) مِنِ الْإِلِيلِ (بِنَتْ لَبُونِ) مِنْهَا (وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِفَّةً) مِنْهَا كَمَا رَوَى ذَلِكَ كُلُّهُ الْبُخَارِيُّ مُقْطَعًا فِي عَشَرَةِ مَوَاضِعِ وَأَبُو ذَوْدِ بِكَمَالِهِ.

ثَنَيَّةٌ: فَوْلُ الْمُصَنَّفِ ثَمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِلَى آخرِهِ.

قَدْ يَقْتَضِي لَوْلَا مَا قَرَرْتُهُ أَنَّ اسْتِقْلَامَةَ الْحِسَابِ بِذَلِكَ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا بَعْدَ مِائَةِ وَاحِدَى وَسِتِّينَ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ بِتَعْيَيْرِ الْوَاجِبِ بِزِيَادَةِ تِسْعٍ ثُمَّ بِزِيَادَةِ عَشْرٍ كَمَا قَرَرْتُ بِهِ كَلَامَهُ، فَإِنْ عَدَمْ بِنَتْ مَخَاصِ فَابْنُ لَبُونِ إِنْ كَانَ أَقْلَ قِيمَةً مِنْهَا.

وَبِنَتْ الْمَخَاصِ الْمَعِيَّنةُ وَالْمَغْصُوبَةُ الْعَاجِزُ عَنْ تَخْلِيصِهَا وَالْمَرْهُونَ بِمُؤْجَلٍ أَوْ حَالٌ وَعَاجَزُ عَنْ تَخْلِيصِهَا كَمَعْدُومَةٍ، وَلَا يُكَلِّفُ أَنْ يُخْرِجَ بِنَتْ مَخَاصِ كَرِيمَةً لَكِنْ تَمَنَّ الْكَرِيمَةُ عِنْهُ إِنْ لَبُونِ وَحْقًا لِوُجُودِ بِنَتْ

مَخَاصِيْ مُجْرِيَّةٍ فِي مَالِهِ، وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ مَخَاصِيْ عِنْدَ فَقْدِهَا لَا عَنْ بِنْتِ لَبُونِ عِنْدَ فَقْدِهَا.
الشَّرْخ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الْإِلِيلِ قَوْلُهُ: (أَوْلُ نِصَابِ الْإِلِيلِ) بَدَا بِالْإِلِيلِ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ أُمُوَالِ الْعَرَبِ؛ وَهَذَا
الْعَدْدُ تَعْبِدِيْ لَا يُسَأَلُ عَنْ حُكْمِتِهِ بَلْ يُنْتَفَى عَنْ الشَّارِعِ بِالْفَقْولِ.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ إِلَّا) وَفِي بَعْضِ النُّسْخَ: (لَوْلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٍ مِنْ الْإِلِيلِ) وَالذُّوْدُ مَا
بَيْنَ الْثَّلَاثِ إِلَى الْعَشَرَةِ، فَإِضَافَةُ الْخَمْسِ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَى مِنْ.

قَوْلُهُ: (وَفِيهَا شَاءَ) وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً وَإِنْ كَانَتْ إِلَيْهِ مَهَازِيلَ، لِأَنَّ مَحِلَّ إِجْرَاءِ الْمَعْبِبِ إِذَا كَانَ مِنْ
الْجِنْسِ حِفْفٌ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الشَّاءَ الْمُذَكُورَةَ أَصْلٌ، وَقِيلَ: بَدَلٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوُجُوبِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ
الْمَالِ زِيَّ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ وُجُوبُهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِخْرَاجُ مِنْ الْجِنْسِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخَمْسُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَمْسُ مِنْ كُلِّ بَعِيرٍ أَيْ مِنْ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ النِّصَابُ، وَيَكُونُ
فِي مُقَابَلَةٍ قَوْلِهِ "الْبَعِيرُ أَيْ بِجُمْلَتِهِ فِيمَا قَبْلَهُ، فَهَذَا مُضِرٌ بِالْمَالِكِ مِنْ جِهَةِ ضَرَرِ الْمُشَارِكَةِ وَمِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ
بَعِيرًا وَإِنْ كَانَ مُوَرَّعًا أَيْ مِنْ كُلِّ بَعِيرٍ خَمْسَةُ، وَمُضِرٌ بِالْفَقَرَاءِ مِنْ جِهَةِ ضَرَرِ الْمُشَارِكَةِ أَيْضًا، وَأَمَّا
إِخْرَاجُ بَعِيرٍ بِجُمْلَتِهِ فَهُوَ مُضِرٌ بِالْمَالِكِ فَقَطْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَمْسُ مِنْ بَعِيرٍ فَيَكُونُ مُضِرًا بِالْفَرِيقَيْنِ مِنْ جِهَةِ ضَرَرِ الْمُشَارِكَةِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ عَلَى
الْمَالِكِ مِنْ بَعِيرٍ كَامِلٍ.

قَوْلُهُ: (يَضُرُّ بِهِ) أَيْ بِسَبِبِ ضَرَرِ الْمُشَارِكَةِ فَأَوْجَبْنَا الشَّاءَ بَدَلًا.

وَيَضُرُّ بِضَمِّ الْيَاءِ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيَا بِالْبَاءِ فَإِنْ تَعَدَّ بِنَفْسِهِ كَانَ يُفْتَحِ الْيَاءُ، قَوْلُهُ: ضَرَرٌ بَضُرُّهُ.

قَوْلُهُ: (وَالشَّاءُهُ) تَأْوِهَا لِلْوُحْدَةِ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، فَيُسَمِّلُ الْذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالْوَاحِدُ وَالْمُتَعَدِّدُ وَالضَّانُ
وَالْمَعْزُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَجَدَعْتُ) أَيْ أَسْقَطْتُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِجْدَاعُ بَعْدَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَا يُعْتَبَرُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا مِدْهَمٌ.

قَوْلُهُ: (وَنَزَلَ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنَ السَّنَةِ وَالْإِجْدَاعِ، فَيَكُونُ كَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى التَّوْزِيعِ أَيْ بُلُوغُ السَّنَةِ يَنْزِلُ
مَنْزِلَةَ الْبُلُوغِ بِالسَّنَنِ، وَالْإِجْدَاعُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْبُلُوغِ بِالْاحْتِلَامِ ۱ هـ مِدْهَمٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبٌ غَمْنَ الْبَلَدِ) أَيْ إِذَا غَلَبَ أَحَدُ التَّوْعِيْنِ مِنَ الضَّانِ وَالْمَعْزِ يَكُونُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، بَلْ
يَجُوِّزُ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِ الْأَغْلِبِ.

قَوْلُهُ: (وَيُجْزِيُ الْجَدَاعُ إِلَّا) أَيْ يُجْزِيُ الذَّكَرُ مِنَ الشَّاءِ وَإِنْ كَانَتْ إِلَيْهِ إِنَاثًا؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لَا أَصْلٌ، بِخِلَافِ
الْمُحْرَجِ عَنِ الْغَيْمِ فَلَا يُجْزِي إِلَّا أُنْثَى إِنْ كَانَ غَمْمَهُ إِنَاثًا أَوْ فِيهَا إِنَاثًا، ذَكْرُهُ الْمَدَابِغِيُّ.

وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ بَدَلٌ لَا أَصْلٌ وَتَقْدَمُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ أَصْلٌ.

قَوْلُهُ: (الصِّدْقُ اسْمُ الشَّاءِ) لِأَنَّ النَّاءَ لِلْوُحْدَةِ.

قَوْلُهُ: (وَيُجْزِيُ بَعِيرُ الرَّكَأَةِ) وَيَقْعُ كُلُّهُ فَرِضًا، لِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يُمْكِنُ تَجْرِيَتُهُ يَقْعُ كُلُّهُ فَرِضًا بِخِلَافِ مَا يُمْكِنُ
تَجْرِيَتُهُ كَمْسِحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَإِطَالَةِ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ يَقْعُ قَدْرُ الْوَاجِبِ فَرِضًا وَالبَاقِي نَفْلًا حِفْفٌ.

وَظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بِالْإِجْدَاعِ أَنَّ الشَّاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَيَتَبَغِي تَفْضِيلُ الْبَعِيرِ لِكَوْنِهِ مِنْ الْجِنْسِ.

وأَحَابَ شِيُّخًا ح ف بِأَنَّهُ إِنَّمَا عَبَرَ بِالْإِجْرَاءِ لِكُونِ الشَّاةِ هِيَ الْأَصْلُ، فَرِيمًا يُتَوَهَّمُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يُجْزِئُ.
فَالْعَشْرُ: وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّةِ الْبَعِيرِ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ قِيمَةً مِنْهَا أَوْ مُسَاوِيًّا وَإِلَّا فَالشَّاةُ أَفْضَلُ.
قَوْلُهُ: (اعْتِيَارٌ كَوْنِهِ أُنْثَى) أَيْ إِذَا كَانَ فِي إِلَيْهِ إِنَاثٌ ح لـ.
قَوْلُهُ: (مِنِ الْإِبْلِ) صِفَةُ كَاشِفَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَتَانٌ) لَمْ يُقْلِّ فِيهَا وَيُجْزِئُ عَنْهَا بِنْتًا مَخَاضٍ كَمَا ذَكَرَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْحِقَّةِ
وَالْجَدَعَةِ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِقُولِ الشَّارِحِ فِيمَا سَيَّاتِي لِأَنَّهُمَا يُجْزِيَانِ عَمَّا رَادَ فَإِنْ ذَلِكَ خَاصٌ بِنْتَيِ الْلَّبُونِ أَوْ
الْحِقَّتَيْنِ بِخِلَافِ بِنْتَيِ الْمَخَاضِ.

١٥.

م ٤.

قَوْلُهُ: (أَنَّ) بِالْمَدِّ مِنِ الْأَوَانِ أَيْ قَرْبُ أَوَانٍ وَلَا دَتَّهَا.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِلَّا) أُنْظُرْ وَجْهٌ مُنَاسِبٌ هَذَا التَّعْلِيلُ لِلشَّسْمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ آخِرُ أَسْنَانِ الرَّكَأَةِ) حَرَجَتِ الْأَصْنَحِيَّةُ فَإِنْ آخِرُ أَسْنَانِهَا الشَّنِيَّةُ وَهِيَ مَا لَهَا خَمْسُ سِنِينَ
وَطَعَنَتِ فِي السَّادِسَةِ؛ وَبِيَنْبَيِّنِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْجَدَعَةِ إِلَى الشَّنِيَّةِ مَعَ وُجُودِهَا.

قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ فِيهَا) فَقِيلَ بِنْتًا لَبُونٍ وَحِقَّةً.

قَوْلُهُ: (مُقْطَعًا) أَيْ مُفَرَّقًا.

قَوْلُهُ: (شَنِيَّةُ إِلَّا) غَرَضُهُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَتْنِ يَعْنِي أَنَّ كَلَامَ الْمَتْنِ يُوَهِّمُ أَنَّهُ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَحْدَى
وَالْعِشْرِينَ إِنْ رَادَ وَلَوْ وَاحِدَةٍ يَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ، وَيَقَالُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينِ بِنْتًا لَبُونٍ وَفِي كُلِّ حَمْسِينَ حِقَّةً، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ بِلِّ مَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِزِيادةٍ تِسْعَ عَلَى الْمِائَةِ وَالْأَحْدَى وَالْعِشْرِينَ فَيَقَالُ: ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينِ بِنْتًا لَبُونٍ
وَفِي كُلِّ حَمْسِينَ حِقَّةً، وَهَذَا كُلُّمَا رَادَ عَشْرًا بَعْدَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ: ثُمَّ يَسْتَمِرُ ذَلِكَ أَيْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ
لَبُونٍ إِلَى مِائَةِ وَتَلَاثِينَ فَيَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ فِيهَا وَفِي كُلِّ عَشَرٍ بَعْدَهَا إِلَّا، لَكِنْ كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ: إِلَى
تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ لِأَنَّهُ إِذَا تَمَّتِ التَّلَاثُونَ لَا يَسْتَمِرُ التَّلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ بِلِّ يَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ.

قَوْلُهُ: (لَوْلَا مَا قَدَرْتُهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: ثُمَّ يَسْتَمِرُ ذَلِكَ إِلَّا.

قَوْلُهُ: (أَنَّ اسْتِقَامَةَ الْحِسَابِ) أَيْ اسْتِقَامَةٌ يَتَرَبَّطُ عَلَيْهَا تَغْيِيرُ الْوَاجِبِ.

وَالْأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ تَغْيِيرُ الْوَاجِبِ يَكُونُ فِيمَا بَعْدِ مِائَةٍ وَاحْدَى وَعِشْرِينَ، وَلَوْ رَادَ أَدْنَى زِيَادَةً وَلَيْسَ
مُرَادًا.

قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ بِأَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينِ بِنْتًا لَبُونٍ وَفِي كُلِّ حَمْسِينَ حِقَّةً.

قَوْلُهُ: (إِنَّمَا تَكُونُ إِلَّا) أَيْ يُوَهِّمُ كَلَامُ الْمَتْنِ تَغْيِيرُ الْوَاجِبِ بِالرِّيَادَةِ عَلَى مِائَةٍ وَاحْدَى وَعِشْرِينَ وَلَوْ بِوَاحِدَةٍ
فَأَكْثَرُ إِلَى مَا دُونَ النَّسْعِ، وَلَيْسَ مُرَادًا م ٤.
هَذَا الْإِيمَامُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ.

قَوْلُهُ: (بِلِّ يَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ بِزِيادةٍ تِسْعَ إِلَّا) وَعِبَارَةُ الْمَنْهَاجِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَفِي مِائَةٍ وَاحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ
لَبُونٍ وَبِتِسْعٍ ثُمَّ كُلِّ عَشَرٍ يَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ، أَيْ وَيَتَعَيَّنُ الْوَاجِبُ بِزِيادةٍ تِسْعَ عَلَى مِائَةٍ وَالْأَحْدَى وَعِشْرِينَ
فَقِيلَهَا حِينَئِذٍ بِنْتًا لَبُونٍ وَحِقَّةً ثُمَّ بَعْدَ مِائَةِ وَالْتَّلَاثِينَ تَغْيِيرٌ بِزِيادةٍ عَشَرَةٍ كَمَا قَرَرَهُ شِيُّخُنا الْعَشْمَانِيُّ.

قوله: (فَإِنْ عَدَمَ بِنْتَ مَخَاصِ) أي حال الإخراج على الأصح مراعٍ، أي وإن وجدتها وفّت الوجوب زلي أي عدمها حسناً أو شرعاً كما سيأتي.

قوله: (كَعْدُومَةٍ) أي فينتقل إلى ابن اللّبون.

قوله: (وَلَا يُكَافِ) أي حيث كانت إله كُلُّها مهازيل كما في شرح التحرير والمنهج، فإذا كانت كرامة كلفَ كريمة.

قوله: (أَنْ يُخْرِجَ بِنْتَ مَخَاصِ كَرِيمَةً) [قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ حين بعثه عاملاً إياك وكرايئم أموالهم].

قوله: (لِكُنْ تَمْنَعُ الْكَرِيمَةُ عِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ) أي إجزاءه.

قوله (لا عن بنت لبون) أي لأنّه أعلى منها بدرجاتٍ فقط، بخلافه عن بنت مخاصٍ فإنّه أعلى منها بدرجاتٍ.

ويفرقُ بينه وبين أخذ ابن اللّبون عن بنت المخاصٍ عند فدها بأنّ زيادة السنّ في ابن اللّبون المأخذ عن بنت المخاصٍ توجبُ اختصاصه لقوّةٍ وروءِ الماء والشجر، والإمتثال من صغار السّباع بخلافها في الحقّ لا توجبُ اختصاصه عن بنت اللّبون بهذه القوّة بل هي موجودةٌ فيهما، فلا يلزم من جبر الزيادة ثمّ أي في أخذ ابن اللّبون عن بنت المخاصٍ جبرها هنا؛ لأنّ زيادة السنّ جبرت الأذلة.

ا. هـ

شرح المنهج ملخصاً.

فصلٌ: في بيان نصاب البقر وما يجب إخراجه (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيه) أي النصاب (تباع) ابن سنّة سمي بذلك لأنّه يتبع أمّه في المرعى (وفي كلّ أربعين مسنةً) لها ستان سميّة بذلك لتكامل أستانها، وذلك لما روى الترمذى وعيره عن معاذ قال: [يعتاشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمين فامرني أن أخذ من كلّ أربعين بقرة مسنة، ومن كلّ ثلاثين تباعاً] وصحيح الحاكم وعيره. والبقرة تقال للذكر والأنثى، ولو أخرج بدال المسنة تباعين أجزاء على المذهب (وعلى هذا) الحكم (أبداً نفس) عند الزيادة ففي ستين تباعان، وفي سبعين تباع ومسنة، وفي تمانين مسنتان، وفي تسعين ثلاثة أتباع، وفي مائة مسنة وتبعان، وفي مائة وعشرين مسنتان وتبع، وفي مائة وعشرين ثلاثة مسنتات أو أربعة أتباع.

تشبيه: قد تلخص أنّ الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كلّ عشرة، وفي مائة وعشرين يتقدّم فرضان، وإذا انفق في إيل أو بقر فرضان في نصاب واحد وجّب فيهما الأعطى مِنْهُما وهو الأتفع للمستحقين، ففي مائةٍ بغير أو مائةٍ وعشرين بقرة يجب فيهما الأعطى من أربع حقوق وخمس بنات لبون وثلاث مسنتات وأربعة أتباع إن وجد بما له بصفة الإجزاء لأنّ كلاً مِنْهُما فرضها، فإذا اجتمعا رويعي ما فيه حظ المستحقين إذ لا مشقة في تحصيله وأجزاء غير الأعطى بلا تفضيل من المالك أو الساعي للعذر، وجبر النفاوت لنقص حق المستحقين بقدر البلد أو جزء من الأعطى، أما مع التفضيل من المالك بأن دلس، أو من الساعي بأن لم يجده، وإن ظنَّ أنه الأعطى فلا يجزئ وإن وجد أحدهما بماله بصفة الإجزاء

فَلَهُ تَحْصِيلٌ مَا شَاءَ مِنْهُمَا كُلًاً أَوْ بَعْضًا مُتَّمِمًا بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ غَيْرَ أَعْبَطَ لِمَا فِي تَعْبِينِ الْأَعْبَطِ مِنْ الْمَشَقَةِ فِي تَحْصِيلِهِ.

ثَالِثَةٌ: لِمَنْ عَدَمَ وَاجِبًا مِنَ الْإِلِيلِ وَلَوْ جَذَعَةً فِي مَالِهِ أَنْ يَصْنَعَ دَرَجَةً وَيَأْخُذْ جُبْرًا وَإِلَهُ سَلِيمَةٌ، أَوْ يَنْزِلْ دَرَجَةً وَيَعْطِيهِ الْجُبْرَانَ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَبْرِ أَنْسٍ، فَالْخِيرَةُ فِي الصُّعُودِ وَالثُّرُولِ لِلْمَالِكِ لِأَنَّهُمَا شُرِعاً تَخْفِيفًا عَلَيْهِ، وَالْجُبْرَانُ شَاتَانٌ بِالصَّفَةِ السَّابِقَةِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا نُفْرَةً خَالِصَةً بِخِيرَةِ الدَّافِعِ سَاعِيًّا كَانَ أَوْ مَالِكًا، وَلَهُ صُعُودُ دَرَجَتَيْنِ فَأَكْثَرَ مَعَ تَعْدِيدِ الْجُبْرَانِ هَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْفُرَيَّةِ فِي جِهَةِ الْمُحْرَجَةِ. وَلَا يَتَبَعَّضُ جُبْرَانٌ فَلَا نُجْزِئُ شَاهَةً وَعَشْرَةً دِرَاهِمَ بِجُبْرَانٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِمَالِكِ رَصِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ حَقُّهُ فَلَهُ إِسْقَاطُهُ، أَمَّا الْجُبْرَانَانِ فَيُجُرُّ تَبْعِيظُهُمَا فَيُجْزِئُ شَاتَانٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا لِجُبْرَانَيْنِ كَالْكَفَارَتَيْنِ، وَلَا جُبْرَانٌ فِي غَيْرِ الْإِلِيلِ مِنْ بَقِيرٍ أَوْ غَنِمٍ.

الشَّرْخُ

فَصَلْ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الْبَقَرِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْعُرُ الْأَرْضَ أَيْ يَسْقُفُهَا بِالْحَرْثِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعِرَابِ وَالْجَوَامِيسِ مِنَ الْذُكُورِ وَالْإِنَاثِ وَالثُّورُ خَاصٌ بِالذَّكَرِ.

قَوْلُهُ: (شَيْءٌ) أَيْ ذَكَرٌ وَيَكْفِي عَنْهُ أُنْثَى أَوْ مُسِنَّةً بِالْأَوَّلِيَّةِ، وَتَبَيَّنُ بِمَعْنَى تَابِعٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ يَتَبَعُ أُمَّهُ فِي الْمَرْعَى، وَيُجْمَعُ عَلَى أُثْبَاعِ كَرْغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ.

قَوْلُهُ: (مُسِنَّةٌ) أَيْ أُنْثَى فَلَا يَكْفِي الذَّكَرُ.

قَوْلُهُ: (لَهَا سَنَّانٌ) أَيْ تَحْدِيدًا قَلْ.

وَلَمْ يَقُلْ "وَطَعَنْتُ فِي التَّالِيَّةِ" اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ فِي نَظِيرِهِ.

قَوْلُهُ: (بَقَرَةٌ) تَمْبِيزٌ وَقَوْلُهُ مُسِنَّةٌ مَفْعُولُ آخَذٌ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَقَرَةُ إِلَّهٌ) أَيْ لِأَنَّ النَّاءَ الْمُوْحَدَةَ.

قَوْلُهُ: (أَجْرَاءٌ عَلَى الْمَذَهَبِ) لِأَنَّهُمَا يُجْزِيَانِ عَنْ سِنَّيْنِ فَعَمَّا دُونَهَا أَوْلَى، وَإِنَّمَا مَنَعَ مُقَابِلُ الْمَذَهَبِ الْإِجْرَاءَ لِعدَمِ الْأُنْوَنَةِ.

قَوْلُهُ: (فَقِسْ) الْفَاءُ زَائِدَةٌ لِتَحْسِينِ الْلَّفْظِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا اتَّقَنَ فِي إِلِيلٍ إِلَّهٌ) وَلَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْإِلِيلِ وَالْبَقَرِ.

قَوْلُهُ: (وَجَبَ فِيهِمَا) أَيْ الْإِلِيلُ وَالْبَقَرُ، وَقَوْلُهُ الْأَعْبَطُ أَيْ مِنْ حَيْثُ زِيَادَةُ القيمةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ الدَّرَرُ وَالنَّسْلُ.

قَوْلُهُ (إِنْ وُجِدَا) أَيْ فَرَضَاهَا، أَيْ الرَّكَاةُ أَوْ الْمَذْكُورَاتُ مِنَ الْإِلِيلِ وَالْبَقَرِ.

وَالْحَاسِلُ أَنَّ لِلْمَرْكَيِّ أَحَوَالًا خَمْسَةً: الْأَوَّلُ أَنْ يُوجَدَ عِنْدُهُ كُلُّ الْوَاجِبِ بِكُلِّ مِنِ الْحِسَابَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ الْأَعْبَطُ.

الثَّانِي: أَنْ يُوجَدَ كُلُّ الْوَاجِبِ بِأَحَدِ الْحِسَابَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ الْمَوْجُودُ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ عِنْدُهُ مِنْ الْوَاجِبِ فَيَحْصُلُ مَا شَاءَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُوجَدَ عِنْدُهُ بَعْضُ كُلِّ مِنِ الْوَاجِبِ بِالْحِسَابَيْنِ كَلَّا ثِلَاثٌ حِقَاقٌ وَأَرْبَعٌ بَنَاتٍ لَبُونٍ فَيُكَمِّلُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا وَيَدْفَعُهُ.

الْخَامِسُ: أَنْ يُوجَدَ عِنْدُهُ بَعْضُ الْوَاجِبِ بِأَحَدِ الْحِسَابَيْنِ فَقَطْ كَحِقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٌ بَنَاتٍ لَبُونٍ فَكَمَا نَقَدَ فِي

فَوْلُهُ: (لَأَنْ كُلًا مِنْهُمَا) أَيْ الْفَرَضَيْنِ وَقَوْلُهُ فَرْضُهَا أَيْ الرِّزْكَةِ أَوْ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ الْإِبْلِ وَالْبَقَرِ.

فَوْلُهُ: (فِي تَحْصِيلِهِ) الْأُولَى أَنْ يَقُولَ فِي إِخْرَاجِهِ؛ لَأَنَّ الْفِرْضَ أَنَّهُمَا حَاصِلَانِ عِنْدُهُ.

فَوْلُهُ: (وَأَجْرَاهُ غَيْرُ الْأَغْبَطِ) أَيْ يُحْسَبُ مِنَ الرِّزْكَةِ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ وَجْرِ التَّقَوْتُ، فَالْأَجْرَاءُ لَيْسَ عَلَى بَايِهِ الَّذِي هُوَ الْكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ الْطَّلْبِ زِي.

فَوْلُهُ: (أَوْ السَّاعِي) أَوْ بِمَعْنَى الْوَالِوِ إِذَا وَقَعَتْ فِي حَيْزِ نَفِيْ أَوْ نَهِيْ، فَسَقَطَ اعْتِرَاضُ قِلَّةِ.

فَوْلُهُ: (بِنَفْدِ الْبَلْدِ) التَّعْبِيرُ بِهِ لِلْعَالِيِّ فَيُجْزِيُ غَيْرَهُ حَيْثُ كَانَ هُوَ نَفْدُ الْبَلْدِ عَشَرَ، وَجَازَ دَفْعُ النَّفْدِ مَعَ كُونِهِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْوَاجِبِ وَتَمْكِنُهُ مِنْ شِرَاءِ جُرْبَهِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشَارِكَةِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ.

فَوْلُهُ: (أَوْ جُزِءٌ مِنَ الْأَغْبَطِ) لَا مِنَ الْمَأْخُوذِ فَلَوْ كَانَتْ قِيمَةُ الْحِقَاقِ أَرْبَعِمَائَةٍ وَقِيمَةُ بَنَاتِ الْلَّبُونِ أَرْبَعِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ وَقَدْ أَخَذَ الْحِقَاقَ فَالْجَبْرُ بِخَمْسِينِ أَوْ بِخَمْسَةِ أَشْيَاوْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ لَا يُنْصَفُ حِقَّةٌ؛ لَأَنَّ التَّقَوْتَ خَمْسُونَ وَقِيمَةُ كُلِّ بَنَاتِ الْلَّبُونِ تِسْعُونَ، شَرْحُ الْمُنْهَجِ؛ أَيْ وَنِسْبَةُ الْخَمْسِينِ لِلتَّسْعِينِ خَمْسَةُ أَشْيَاوْ لَأَنَّ شَعْرَ الْتَّسْعِينِ عَشَرَةً.

فَوْلُهُ: (بِأَنْ دَلَّس) أَيْ أَخْفَى الْأَغْبَطِ.

فَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَنَّ) غَايَةً.

فَوْلُهُ: (فَلَا يُجْزِيُ وَبَرُدُ السَّاعِيِّ مَا أَخْذَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيَاً وَبَدَلَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا كَمَا قَالَهُ مَرْ وَيَأْخُذُ الْأَغْبَطَ).

فَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَوْ أَحْدِهِمَا) فِيهِ اعْتِبَارُ نَفِيْ الْحَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَهُمَا وُجُودُهُمَا أَوْ أَحْدِهِمَا فِي مَالِهِ وَإِنْ كَانَ نَفِيْ أَحْدِهِمَا يَلْرُمُهُ تَقْيِيمًا مَعًا، وَكَلَامُهُ شَامِلٌ لِلْأَحْوَالِ ثَلَاثَةٍ: عَدَمُ وُجُودِ شَيْءٍ مِنْ أَحْدِهِمَا، أَوْ وُجُودُ بَعْضِ أَحْدِهِمَا، أَوْ وُجُودُ بَعْضٍ كُلُّ مِنْهُمَا.

وَبِهَا تَبَعُّمُ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةُ أَيْ بِضَمِّ الْحَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَهُمَا وُجُودُهُمَا أَوْ أَحْدِهِمَا فِي مَالِهِ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ "كُلًا إِلَى تَحْصِيلِ فَرْضٍ كَامِلٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ بِجَعْلِ الْبَعْضِ الْمُوْجُودِ عِنْدُهُ كَالْعَدَمِ" ،

وَبِقَوْلِهِ: "أَوْ بَعْضًا" مُنَتَّمًا إِلَى تَحْصِيلِ مَا يُكْمِلُ بِهِ بَعْضُ الْفِرْضِ الَّذِي عِنْدُهُ مِنْ أَحْدِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ مِنْ أَحْدِ الْبَعْضَيْنِ فِي الثَّالِثَةِ، وَإِذَا لَمْ يَتَمْ فَلَهُ جَعْلٌ مَا عِنْدُهُ أَصْنَالًا وَيَصْنُعُ أَوْ يَهْبِطُ عَلَى مَا يَأْتِي قِلَّةِ.

فَإِذَا كَانَ عِنْدُهُ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَأَرْبَعُ بَنَاتِ الْلَّبُونِ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقَ أَصْنَالًا فَيُعْطِيهَا مَعَ بَنَاتِ الْلَّبُونِ وَجُبْرَانِ أَوْ مَعَ حِقَّةٍ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا، وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ الْلَّبُونِ أَصْنَالًا فَيُعْطِيهَا مَعَ بَنَاتِ مَخَاصِ وَجُبْرَانِ أَوْ مَعَ حِقَّةٍ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا سَمِّ.

وَبِهِ يَتَضَعُّ قَوْلُ قِلَّةِ وَإِذَا لَمْ يَتَمْ إِلَخُ مِدَّ.

فَوْلُهُ: (مُنَتَّمًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ صِفَةُ الْبَعْضِ، وَقَوْلُهُ "بِشَرَاءٍ" أَوْ غَيْرِهِ مُتَعَلَّقٌ بِتَحْصِيلِ.

فَوْلُهُ: (لِمَا فِي تَعْبِينِ الْأَغْبَطِ) أَيْ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِهِ.

فَوْلُهُ: (لِمَنْ عَدَمَ إِلَحُّ) ذَكَرَ لِلصُّعُودِ وَالثَّرُولِ ثَلَاثَةٌ قُيُودٌ: عَدَمُ الْوَاجِبِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ إِلَلِ، وَأَنْ تَكُونَ إِلَلِ سَلِيمَةً.

وَهَذَا الثَّالِثُ حَاسِنٌ بِالصُّعُودِ.

فَوْلُهُ: (وَلَوْ جَدَعَهُ) رَدَّ بِهِ عَلَى الْفَوْلِ الضَّعِيفِ الْفَالِلِ بِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ جَدَعَهُ وَفَقَدَهَا لَا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ تَثْبِيَةِ عَنْهَا وَهِيَ مَا لَهَا حَمْسُ سِنِينَ وَطَعَنَتْ فِي السَّادِسَةِ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا لِإِنْتَفَاءِ كُونِهَا مِنْ أَسْنَانِ الرِّزْكَةِ،

فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ فَصِيلًا وَرَدًّا بِأَنَّ التَّثِيَّةَ أَعْلَى مِنْهَا بِعَامٍ فَجَازَ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْجَدَعَةِ كَالْجَدَعَةِ مَعَ الْحِقَّةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَرْ إِطْفِيْحِيْ وَأَيْضًا التَّثِيَّةُ اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ فِي الْجُمْلَةِ كَالْأَضْحِيَّةِ فَلَا يَجُوزُ الصُّعُودُ لِأَعْلَى مِنْهَا وَلَا يَجُوزُ التَّرْوِلُ لِغَيْرِ سِنِ الرَّكَّاَةِ أَصْلًا حَفْ.

قَوْلُهُ (فِي مَالِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ "عَدَمْ وَقَوْلُهُ وَإِلَيْهِ جُمْلَةُ حَالَيْهِ".

قَوْلُهُ: (وَيَأْخُذُ جُبَرَانًا).

وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الرَّكَّاَةَ تُؤْخَذُ عِنْدَ الْمِيَاهِ غَالِبًا وَلَيْسَ هُنَاكَ حَاكِمٌ وَلَا مُقْوَمٌ، فَضَطِطَ ذَلِكَ بِقِيمَةِ شَرِيعَةِ كَصَاعِ الْمُصَرَّأَةِ وَالْفِطْرِ وَتَحْوِهِمَا.

١٥.

زَيْ.

قَوْلُهُ: (سَلِيمَةُ) خَرَجَ الْمُعِيَّبَةُ فَلَا يَصْنَعُ بِالْجُبَرَانِ؛ لِأَنَّ وَاجْبَهَا مَعِيبٌ وَالْجُبَرَانُ لِلنَّفَاؤُتِ بَيْنَ السَّلِيمِينَ وَهُوَ فَوْقَ النَّفَاؤُتِ بَيْنَ الْمُعِيَّبِينَ بِخَلَافِ تَرْوِلِهِ مَعَ إِعْطَاءِ الْجُبَرَانِ فَجَائزٌ لِتَبْرُعِهِ بِالْزِيَادَةِ شُرُحُ الْمَنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: (وَيُعْطِيهِ) أَيْ السَّاعِيِّ أَيْ يُعْطِي الْمَالِكُ السَّاعِيِّ.

قَوْلُهُ (وَالْجُبَرَانُ شَاثَانِ) وَلَوْ ذَكَرَيْنِ.

قَوْلُهُ: (دَرْهَمًا نَقْرَةً) أَيْ فِضَّةً؛ وَالدَّرْهَمُ الْفَقَرَةُ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَجَدِيدًا كَمَا حَرَرَهُ رَبُّ الْكَبِيرُ، أَوْ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَلَلْثَلَاثَةِ لِتِنَابِسِ الدَّرَاهِمِ الْمَذَكُورَةِ قِيمَةَ الشَّاثَانِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شَاءِ الْعَرَبِ وَهِيَ شَائِيْهُ تَحْوِرُ أَحَدَ عَشَرَ نِصْفَ فِضَّةٍ بِلْ أَقْلَى وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّرْهَمُ الْمَشْهُورُ، أَفَادَهُ شَيْخُنا حَفَّ.

قَوْلُهُ (ولَهُ صُعُودُ إِلَحْ) كَانَ يُعْطِي بَدَلَ بِنْتِ مَخَاضٍ عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ حِقَّةً وَيَأْخُذُ جُبَرَانَيْنِ، أَوْ يُعْطِي بَدَلَ حِقَّةً عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ بِنْتِ مَخَاضٍ وَيَدْفَعُ جُبَرَانَيْنِ.

قَوْلُهُ (فَأَكْتَر) فَيَصْنَعُ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِلَى التَّثِيَّةِ عِنْدَ تَعْدُرِ مَا بَيْنَهُمَا زَيْ (هَذَا) أَيْ الصُّعُودُ وَالْتَّرْوِلُ قَوْلُهُ: (فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ) أَيْ الَّتِي يُرِيدُ إِخْرَاجَهَا وَجِهَتُهَا هُوَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْواحِدِ الشَّرِيعِيِّ، أَيْ لَا يَصْنَعُ لِلْحِقَّةِ عَنِ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِلَّا إِذَا عَدَمَ بِنْتَ اللَّبُونِ وَلَا يَنْزِلُ لِبِنْتِ الْمَخَاضِ عَنِ الْحِقَّةِ إِلَّا إِذَا عَدَمَ بِنْتَ اللَّبُونِ.

فِي بَيَانِ نِصَابِ الْغَنَمِ وَمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ (وَأَوْلُ نِصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ شَاءَ وَفِيهَا شَاءَ جَدَعَةٌ مِنْ الضَّانِ) بِالْهَمْزِ وَتَرْكِهِ لَهَا سَنَةً (أَوْ تَثِيَّةً مِنْ الْمَعَزِ) يُفْتَحُ الْعَيْنُ لَهَا سَنَانَ (وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاثَانَ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي أَرْبِعِمَائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَ) لِحَدِيثِ أَسِّيِّ فِي ذَلِكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَنَقْلَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ.

وَلَوْ تَفَرَّقْتُ مَاشِيَّةُ الْمَالِكِ فِي أَماْكِنٍ فَهِيَ كَالَّتِي فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاءَ فِي بَلَدِيْنِ لِزَمْثَهُ الرَّكَّاَةُ، وَلَوْ مَلَكَ ثَمَانِينَ فِي بَلَدِيْنِ فِي كُلِّ بَلَدٍ أَرْبَعُونَ لَا يَلْرُمُهُ إِلَّا شَاءَ وَاحِدَةٌ وَإِنْ بَعْدَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِإِلَمَامِ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ يَلْرُمُ عِنْدَهُ عِنْدَ النَّبَاعِدِ شَاثَانَ.

الشَّرْخُ

فَصِلْ: فِي نِصَابِ الْغَنَمِ قَوْلُهُ: (مِنْ الضَّانِ) الضَّانُ جَمْعُ ضَانِ لِذَكَرِ كَرْكُبِ وَرَاكِبِ وَضَانِيَّةِ لِذَلِكَ،

وَالْمَعْزُ جَمْعٌ مَا عِزَ لِذِكْرِهِ وَمَا عِزَ لِذِكْرِهِ لِأَنَّهُ زَيْ.

فَوْلُهُ: (لَهَا سَنَةً) أَوْ أَجْدَعَتْ قَبْلَهَا وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهَا أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ عَنْهُ إِنَّا أَوْ فِيهَا إِنَّا، وَكَذَّا فِيمَا يَأْتِي.

أ. هـ.

ق. لـ.

فَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْعَيْنِ) وَكَذَّا سُكُونُهَا كَمَا قُرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعِ.

فَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ فَوْلُهُ: (لِرِمْتَهُ) أَيْ كَالرَّكَاءِ، وَيُخَيِّرُ فِي إِخْرَاجِهِ فِي كُلِّ مِنْ الْبَلْدَيْنِ؛ لِإِنَّا لَوْ كَلَّفْنَاهُ أَنْ يَنْقُلَ نِصْفَهَا إِلَى بَلْدٍ وَنِصْفَهَا إِلَى بَلْدٍ أُخْرَى لِكَانَ ذَلِكَ كُلْفَةً لَا يَتَحَمَّلُهَا الْمُحْسِنُ.

تَسْمَةً: يُجْرِي فِي إِخْرَاجِ الرَّكَاءِ تَسْمَةً عَنْ نَوْعٍ آخَرَ نَوْعٍ كَضَانٍ عَنْ مَعْزٍ وَعَكْسِهِ مِنْ الْغَنَمِ، وَأَرْحَبَيْهُ عَنْ مَهْرِيَّهُ وَعَكْسِهِ مِنْ الْأَبْلِيْلِ، وَعِرَابٍ عَنْ جَوَامِيسِ وَعَكْسِهِ مِنْ الْبَقَرِ بِرِعَايَةِ القيمةِ فَفِي ثَلَاثَيْنِ عَنْزًا وَهِيَ أَنَّهَا الْمَعْزُ وَعَشْرُ نَعْجَاتٍ مِنْ الضَّانِ عَنْزٌ أَوْ نَعْجَةٌ بِقِيمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ عَنْزٌ وَرُبْعُ نَعْجَةٍ وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ عَكْسُهُ.

وَلَا يُؤْخُذُ تَنَاقِصُ مِنْ ذَكَرٍ وَمَعِيبٍ وَصَغِيرٍ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازٍ أَحْدَادِ ابْنِ الْلَّبُونِ وَالْحَقَّ أَوْ الذَّكَرِ مِنْ الشَّيَاهِ فِي الْأَبْلِيْلِ أَوْ التَّبَيِّعِ فِي الْبَقَرِ، فَإِنْ اخْتَافَ مَالُهُ نَفْصًا وَكَمَالًا وَاتَّحدَ تَوْعًا أَخْرَجَ كَامِلًا بِرِعَايَةِ القيمةِ، وَإِنْ لَمْ يُوفِ تَمَّ تَنَاقِصٍ وَلَا يُؤْخُذُ خِيَارٌ كَحَامِلٍ وَأَكْوَلَةٍ وَهِيَ الْمُسَمَّةُ لِلْأَكْلِ وَرَبِّيٌّ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالنَّتَاجِ بِأَنْ يَمْضِيَ لَهَا مِنْ وَلَادَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ كَمَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، أَوْ شَهْرَانِ كَمَا نَقَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ إِلَّا بِرِضا مَالِكِهِ بِأَحْدَادِهَا.

نَعْمَ إِنْ كَانَتْ كُلُّهَا خِيَارًا أَحْدَادُ الْخِيَارِ مِنْهَا إِلَّا الْحَوَالِمَ فَلَا يُؤْخُذُ مِنْهَا حَامِلٌ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ وَاسْتَحْسَنَهُ.

الشَّرْخُ

فَوْلُهُ: (فِي إِخْرَاجِ الرَّكَاءِ) أَيْ رَكَاءُ الْمَاشِيَةِ.

فَوْلُهُ: (وَأَرْحَبَيْهُ) نَسْبَةٌ إِلَى أَرْحَبَ قَبِيلَةٍ مِنْ هَمْدَانَ، وَالْمَهْرِيَّةُ بِسُكُونِ الْهَاءِ مَعَ فَتْحِ الْمِيمِ نَسْبَةٌ إِلَى مَهْرَةٍ بْنِ حَيْدَانَ أَبِي قَبِيلَةٍ، وَمِنْهَا الْمَحِبِيدِيَّةُ نَسْبَةٌ إِلَى مَحَلِّ الْأَبْلِيْلِ يُقَالُ لَهُ مَحِيدٌ وَهِيَ دُونَ الْمَهْرِيَّةِ؛ وَهَذِهِ هِيَ الْمُسَمَّاهُ بِالْأَبْلِيْلِ الْعِرَابِ لِكَوْنِهَا إِلَيْلَ الْبَخَاتِيِّ وَهِيَ إِلَيْلُ التَّرْكِ وَلَهَا سَنَامَانِ عَشْرَ زَيْ.

فَوْلُهُ: (وَعِرَابٍ) هِيَ الْمُسَمَّاهُ الْأَنَّ بِالْبَقَرِ.

فَوْلُهُ: (بِرِعَايَةِ القيمةِ) أَيْ قِيمَةٌ مَا يُجْزِي مِنْ الضَّانِ وَالْمَعْزِ؛ لِأَنَّ مَا يُجْزِي قَدْ يَتَقَوَّلُ قِيمَتُهُ بِأَنْ تَكُونَ الْعَنْزُ الْمُخْرَجُ بِقِيمَةِ نَعْجَةٍ إِذَا كَانَتْ الْكُلُّ نِعَاجًا، تَامِلًا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ المَنْهَاجِ بَعْدَ قَوْلِهِ "بِرِعَايَةِ القيمةِ": كَانَ شَساوِيَّ ثَنَيَّةُ الْمَعْزُ فِي القيمةِ جَذَعَةُ الضَّانِ لِاتِّحادِ الْجِنْسِ سَوَاءً اتَّحدَ نَوْعُ مَاشِيَتِهِ أَمْ اخْتَافَ، فَقَوْلُهُ هُنَا كَالْمَنْهَاجِ فِي ثَلَاثَيْنِ عَنْزًا مِثَالٌ لِلْمُخْتَافِ وَثِرَاقِ الْمُنْقَقِ لِظُهُورِهِ.

فَوْلُهُ: (بِقِيمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ إِلَيْخُ) أَيْ مُتَبَّسٌ ذَلِكَ الْعَنْزُ أَوْ النَّعْجَةُ بِقِيمَةِ إِلَيْخُ، فَلَوْ كَانَتْ قِيمَةُ عَنْزٍ مُجْزِيَّةٍ دِينَارًا وَنَعْجَةٌ مُجْزِيَّةٌ دِينَارِيْنِ لَزَمَ عَنْزٌ أَوْ نَعْجَةٌ قِيمَتُهَا دِينَارٌ وَرُبْعٌ، وَقَوْلُهُ "وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ أَيْ المِثَالِ

عَكْسُهُ أَيِ الْوَاجِبُ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ نَعْجَةٌ أَوْ عَزْرٌ بِقِيمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ نَعْجَةٍ وَرُبْعٌ عَزْرٌ وَهُوَ دِينَارٌ إِلَّا رُبْعًا؛
شَرْحُ الْمُنْهَجِ بِزِيادةٍ.

قَوْلُهُ: (وَمَعِيِّنٍ) أَسْبَابُ النَّفْصِ فِي الرَّكَأَةِ كَمَا فِي شَرْحِ مَرْخَمَةِ الْمَرَضُ، وَالْعَيْبُ، وَالذُّكُورَةُ، وَالصَّغْرُ،
وَرَدَاءَةُ التَّوْعَ.

قَوْلُهُ: (وَصَغِيرٍ) أَيِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ الْفِرْضِ زَيْدٌ.
وَاسْتُشْكِلَ وُجُوبُ الزَّكَأَةِ فِي الصَّغَارِ مَعَ أَنَّ السُّوْمَ الَّذِي هُوَ شَرْطُ وُجُوبِ الزَّكَأَةِ فِي الْمَاشِيَةِ لَا يُتَصَوَّرُ
فِيهَا.

وَأَحَبُّ بِفِرْضِ مَوْتِ الْأَمْهَاتِ قَبْلَ آخِرِ الْحَوْلِ بِرَمَنٍ لَا تَشْرُبُ الصَّغَارُ فِيهِ لَبَنًا مَمْلُوكًا ا هـ زَيْدٌ.
قَوْلُهُ: (أَوْ التَّبَيْعُ فِي الْبَقَرِ) زَادَ فِي الْمُنْهَجِ: أَوْ النَّفْعُ الْأَرْدَادُ عَنِ الْأَجْوَدِ بِشَرْطِهِ ا هـ، أَيْ وَهُوَ مُرَازَعَةُ
الْقِيمَةِ.

قَوْلُهُ: (وَاتَّحَدَ تَوْعَاً) فَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ تَوْعَاً فَإِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بِعِيْرِ رَدَاءَةِ التَّوْعِ كَالْإِخْتِلَافِ فِي الذُّكُورَةِ
وَالْأُنْوَثَةِ وَالصَّغْرِ أَخْرَجَ الْكَامِلَ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ بِرَدَاءَةِ التَّوْعِ كَالْمَعْزَرِ وَالضَّأنِ وَالعَرَابِ وَالْجَوَامِيسِ جَاءَ
إِخْرَاجُ الْكَامِلِ وَالثَّاقِصِ كَإِخْرَاجِ الْمَعْزِ عَنِ الضَّأنِ لِرِعَايَةِ الْقِيمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فِي الْمَفْهُومِ
تَصْصِيلٌ؛ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنْ قَوْلَهُ وَاتَّحَدَ تَوْعَاً لِلَّيْسِ بِقِيدٍ.

ا هـ.

شَيْخَنا.

قَوْلُهُ: (أَخْرَجَ كَامِلًا) أَيْ أُنْتَ سَلِيمَةَ.

قَوْلُهُ: (بِرِعَايَةِ الْقِيمَةِ) مِثَالُهُ سِتٌّ وَتَلَاثُونَ بَعِيرًا نِصْفُهَا صِحَّاحٌ قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ دِينَارٌ وَنِصْفُهَا مِرَاضٌ
قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ دِينَارٌ فَيُخْرُجُ صَحِيحَةً قِيمَتُهَا دِينَارٌ وَنِصْفُ دِينَارٍ وَهَذَا، وَيَظْهُرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمِرَاضُ قَدْرُ
الْوَفْصِ وَجَبَ كَامِلَةً كَمَا نَاهِيَ وَعِشْرِينَ شَاهَ فِيهَا ثَمَانُونَ مَرِيضَةً قَلْ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُوفِ إِلَّخُ) بِأَنَّ كَانَ الْوَاجِبُ مُتَعَدِّدًا وَلَمْ يُوجَدْ عِنْدُهُ مِنْ الْكَامِلِ إِلَّا الْبَعْضُ فَيَجِبُ دَفْعُ
الْكَامِلِ، وَيُتَمُّ بِالثَّاقِصِ كَمَا إِذَا كَانَ عِنْدُهُ مِائَتَانِ مِنْ الْغَمِ لَيْسَ فِيهَا صَحِيحٌ إِلَّا وَاحِدٌ أَخْرَجَهَا مَعَ مَرِيضَةٍ
بِرِعَايَةِ الْقِيمَةِ شَوَّبِرِيٌّ؛ وَلِذَا قَالَ فِي الْعُبَابِ: فَإِنْ كَانَ الْكَامِلُ دُونَ الْفَرْضِ كَمَا نَاهِيَ شَاهَ فِيهَا كَامِلَةً فَقَطْ
أَجْرَأَتُهُ كَامِلَةً وَنَاقِصَةً بِالْقِسْطِ، أَيْ بِحِينَ يَكُونُ نِسْبَةُ قِيمَةِ الْمَأْخُوذِ إِلَى قِيمَةِ النَّصَابِ كَنِسْبَةُ الْمَأْخُوذِ إِلَى
النَّصَابِ.

ا هـ.

عَنَانِيُّ.

فَقِي هَذَا الْمِثَالُ إِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الْمِائَتَيْنِ مِائَتَيْ دِينَارٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِيمَةُ الشَّائِئَيْنِ الْمَأْخُوذَتَيْنِ دِينَارَيْنِ،
وَالدِّينَارَانِ اللَّذَانِ هُمَا قِيمَةُ الشَّائِئَيْنِ حُمْسَ نِصْفِ الْعُشْرِ كَمَا أَنَّ الشَّائِئَيْنِ نِسْبَتُهُمَا إِلَى هَذَا الْعَدْدِ كَهُذِهِ
النِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْحَدِيثُ الْعَهْدُ إِلَّخُ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُرَبَّى وَلَدَهَا بِلَبَنِهَا قَلْ.

قَوْلُهُ: (أَخْدَ الْخِيَارِ مِنْهَا) وَلَوْ بِعِيْرِ رِضاً مَالِكَهَا.

فَوْلَهُ: (إِلَّا الْحَوَالِمَ) وَلَوْ بِعِيرٍ مَأْكُولٍ لَأَنَّ فِيهِ أَخْذَ حَيَوَانِيْنِ بِحَيَوَانٍ عَشَ.

فَوْلَهُ: (فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا حَامِلٌ) أَيْ بِغَيْرِ رِضَا مَالِكِهَا فَشُجُزٌ بِرِضا مَالِكِهَا، بِخَلَافِ الْأَصْحَى فَلَا تُؤْخَذُ فِيهَا الْحَامِلُ؛ لَأَنَّ الْحَمْلَ عَيْبٌ هُنَاكَ لِرِدَاءَ لَحْمِهَا مَدَ.

وَتُؤْخَذُ رِكَاهُ سَائِمَةٍ عِنْدَ وُرُودِهَا مَاءً لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الضَّبْطِ حِينَئِذٍ فَلَا يُكَفِّهُمُ السَّاعِي رَدَهَا إِلَى الْبَلَدِ كَمَا لَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَتَبَعَ الْمَرَاعِيَ، فَإِنْ لَمْ تَرِدِ الْمَاءَ بِأَنَّ الْكُنْقُثَ بِالْكَلَأِ وَقَتَ الرَّبِيعِ فَعِنْدَ بُيُوتِ أَهْلِهَا وَأَفْنِيَتِهِمْ، وَيُسَدِّقُ مُخْرِجُهَا فِي عَدِدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً وَإِلَّا فَتَعْدُ، وَالْأَسْهَلُ عَدُهَا عِنْدَ مَضِيقِ تَمْرِ بِهِ وَاحِدَةً وَبَيْدَ كُلِّ مِنَ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي أَوْ تَائِبِهِمَا قَضِيبٌ يُشَبِّهُنَّ بِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَوْ يُصِيبَانِ بِهِ ظَهُورُهَا لَأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ عَنِ الْغَلَطِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَدِ وَكَانَ الْوَاجِبُ يُخْتَلِفُ بِهِ أَعْدَ الْعَدِ.

الشَّرْحُ

فَوْلَهُ (كَمَا لَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَتَبَعَ الْمَرَاعِيِّ إِلَّا) حَاصِلَهُ أَنَّا لَا نَضُرُّ الْمَالِكَ فَنَكَفَهُ رَدَهَا إِلَى الْبَلَدِ، وَلَا نَضُرُّ السَّاعِيَ فَنَكَفَهُ أَنْ يَتَبَعَ الْمَرَاعِيَ مَدَ.

فَوْلَهُ: (وَأَفْنِيَتِهِمْ) عَطْفٌ خَاصٌ وَهُوَ جَمْعٌ فِنَاءٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الْوَاسِعُ أَمَامَ الدُّورِ؛ وَقِيلَ: إِنَّ الْعَطْفَ مُرَادِفٌ.

فَوْلَهُ: (وَإِلَّا) أَيْ وَإِلَّا يَكُونُ ثِقَةً، أَوْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ عَدَهَا.

فَوْلَهُ: (وَكَانَ الْوَاجِبُ يُخْتَلِفُ بِهِ) كَمَا يَقُولُ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ.

فَصْلٌ: فِي رِكَاهٍ خُلْطَةٍ الْأَوْصَافِ وَشَسَمٌ خُلْطَةٌ جَوَارٍ إِذْ هِيَ الْمَذُكُورَةُ فِي كَلَامِهِ وَالْخَلِيلَانِ مِنْ أَهْلِ رِكَاهٍ فِي نِصَابٍ أَوْ فِي أَقْلَ مِنْهُ وَلَا حَدِهِمَا نِصَابٌ وَلَوْ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي (يُرَكِّيَان) وُجُوبًا (رِكَاهٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى تَرْعِ الْخَافِضِ، أَيْ كَرَاهَةُ الْمَالِ (الْوَاحِدِ) إِجْمَاعًا كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ (بِشَرَائِطِ سَبْعَةٍ) بِلِّ عَشَرَةً مَعَ أَنَّهُ جَرَى عَلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَهُ عَلَى رَأْيِ ضَعِيفٍ كَمَا سَتَعْرُفُهُ مَعَ إِبْدَالِهِ بِغَيْرِهِ تَصْحِيحًا لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ الْعَدَ الْأَوَّلِ (إِذَا كَانَ الْمَرَاعِي) وَاحِدًا وَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ اسْمُ لِمَوْضِعِ مَبِيتِ الْمَاشِيَةِ.

(وَ) الثَّانِي إِذَا كَانَ (الْمَسْرَحُ وَاحِدًا) وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْمُهْمَلَةِ اسْمُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ ثُمَّ تُسَاقُ إِلَى الْمَرْعَى.

(وَ) الثَّالِثُ: إِذَا كَانَ (الْمَرْعَى وَاحِدًا) وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ اسْمُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي تَرْعَى فِيهِ.

(وَ) الرَّابِعُ (إِذَا كَانَ الْفَحْلُ) الَّذِي يَضْرِبُهَا (وَاحِدًا) أَوْ أَكْثَرُ بِأَنَّ تَكُونَ مُرْسَلَةً تَنْزُو عَلَى كُلِّ مِنَ الْمَاشِيَتَيْنِ بِحِيَثُ لَا تَخْتَصُ مَاشِيَةً هَذَا بِفَحْلٍ عَنْ مَاشِيَةِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِهِمَا أَوْ مَعَارِلَهُ أَوْ لَهُمَا إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْتَوْعُ كَضَانٍ وَمَعْزٍ فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُ قَطْعًا لِلصَّرُورَةِ.

(وَ) الْخَامِسُ إِذَا كَانَ (الْمَشْرُبُ وَاحِدًا) وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَوْضِعُ شُرُبِ الْمَاشِيَةِ سَوَاءً كَانَ مِنْ نَهْرٍ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ.

(وَ) السَّادِسُ إِذَا كَانَ (الْحَالِبُ) وَهُوَ الَّذِي يَحْلُبُ الْلَّبَنَ (وَاحِدًا) عَلَى رَأْيِ ضَعِيفٍ وَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ الَّذِي تَقْدَمُ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ الْمُصَنَّفَ جَرَى فِيهِ عَلَى رَأْيِ ضَعِيفٍ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ اتِّحَادُهُ كَجَازِ الْغَنَمِ وَالْإِنَاءِ الَّذِي يَحْلُبُ فِيهِ كَالَّهُ الْجَزُّ، وَبَيْدَلُ بِاتِّحَادِ الرَّاعِي فَإِنَّهُ شَرْطٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَعْنَاهُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ

أَنَّهُ لَا يَخْتَصُ أَحَدُهُمَا بِرِزْقٍ وَلَا يَضُرُّ نَعْدُدُ الرُّعَاةِ.

(و) السَّابِعُ إِذَا كَانَ (مَوْضِعُ الْحَلْبِ وَاحِدًا وَهُوَ) بِفَسْحِ الْلَّامِ يُقَالُ لِلَّبَنِ وَلِلْمَصْدَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَحْكِيَ سُكُونُهَا.

وَالثَّامِنُ إِذَا كَانَتِ الْمَاشِيَّاتِ نِصَابًا كَامِلًا أَوْ أَقْلَى مِنْ نِصَابٍ وَلَا حَدِهِمَا نِصَابٌ كَمَا مَرَثَ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ.
وَالثَّاسِعُ مُضِيُّ الْحَوْلِ مِنْ وَقْتٍ خَلْطُهُمَا إِذَا كَانَ الْمَالُ حَوْلًا، فَلَوْ مَلَكَ كُلُّ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ شَاهَةً فِي أَوَّلِ
الْمُحَرَّمِ وَخَلَطَهُ فِي أَوَّلِ صَفَرٍ فَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا خُلْطَةٌ فِي الْحَوْلِ بَلْ إِذَا جَاءَ الْمُحَرَّمَ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا
شَاهَةً، وَلَوْ تَفَرَّقْتُ مَا شَيَّئُهُمَا فِي أَشْتَاءِ الْحَوْلِ نُظِرَ إِنْ كَانَ رَمَّا طَوِيلًا عُرْفًا وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ ضُرُّ، وَإِنْ كَانَ
يَسِيرًا وَلَمْ يَعْلَمَا بِهِ وَأَقْرَأَهُ أَوْ قَصَدَا ذَلِكَ أَوْ عَلِمَهُ أَحَدُهُمَا فَقَطُ ضَرَّ كَمَا قَالَهُ
الْأَذْرِعِيُّ.

وَالْعَاشِرُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الرَّكَّاةِ كَمَا مَرَثَ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ النِّصَابُ الْمَخْلُوطُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ أَوْ
مُكَاتِبٍ لَمْ تُؤْتِهِ هَذِهِ الْخُلْطَةُ شَيْئًا بَلْ يُعْتَبَرُ نَصِيبُ مِنْهُ مَنْ أَهْلَ الرَّكَّاةَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا رَّكَّاةَ
الْمُنْفَرِدِ وَلَا زَكَّاةَ، وَلَا تُشْتَرِطُ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصْحَاحِ لَأَنَّ حَفَّةَ الْمُؤْتَهَةِ بِالْأَحَادِ الْمَرَاقِفِ لَا تَخْتَلِفُ
بِالْقُصْدِ وَعَدَمِهِ، وَإِنَّمَا أُشْتَرِطَ الْإِتْهَادُ فِيمَا مَرَرَ لِيُجْمَعَ الْمَالَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ وَلِتَخْفَفَ الْمُؤْتَهَةُ عَلَى الْمُحْسِنِ
بِالرَّكَّاةِ.

الشَّرْحُ

فَصْلٌ: فِي زَكَّاةِ خُلْطَةِ الْأَوْصَافِ قَوْلُهُ: (وَالْخَلِيطَانِ) تَشْيَّهُ خَلِيطٍ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَيْ الْخَالِطَانِ أَيْ
الشَّخْصَانِ الْخَالِطَانِ يُرَكِّيَانِ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ كَرَّكَاهُ الشَّخْصُ الْوَاحِدِ.

أَوْ تَشْيَّهُ خَلِيطٍ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيْ وَالْمَالَانِ الْمَخْلُوطَانِ يُرَكِّيَانِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَرَّكَاهُ الْمَالِ الْوَاحِدِ.
وَقَوْلُ الشَّارِحِ: مِنْ أَهْلِ الرَّكَّاةِ يَعْتَضِيُ الْأَوَّلَ، وَقَوْلُهُ: أَيْ كَرَّكَاهُ يَقْتَضِيُ الثَّانِيَ مَدْ وَبَعْضَهُ فِي أَ ج.
قَوْلُهُ: (أَوْ فِي أَقْلَى مِنْهُ) أَفَادَ أَنَّ الشَّرِكَةَ فِيمَا دُونَ نِصَابٍ تُؤْتَرُ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا، كَمَا اسْتَرَكَ فِي
عِشْرِينَ شَاهَةً مُنَاصَفَةً وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِثَلَاثَيْنِ فَيُلَزِّمُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ شَاهَةً وَالْآخَرُ خَمْسُ شَاهَةً، شَرْحُ الْمُنْهَجِ:
لَأَنَّ مَجْمُوعَ الْمَالَيْنِ خَمْسُونَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا حَدِهِمَا نِصَابٌ) أَيْ بِالْمُشْتَرِكِ.

وَلَوْ قَالَ وَلَا حَدِهِمَا مَا يُكْمِلُ نِصَابًا لَكَانَ وَاضْحَا بِخَلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَا حَدِهِمَا نِصَابٌ، وَإِنْ بَلَغَهُ مَجْمُوعُ
الْمَالَيْنِ، كَانَ افْرَدُ كُلِّ مِنْهُمَا بِتِسْعَةَ عَشَرَ وَاشْتَرَكَ فِي ثَلَاثَيْنِ، صَرَحَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ.
وَفِي حَاشِيَّةِ زَيْدِي: لَوْ مَلَكَ كُلُّ مِنْ اثْنَيْنِ أَرْبَعِينَ فَخَلَطَهُ أَرْبَعِينَ مِنْهُمَا عِشْرِينَ بِمِثْلِهِمْ خَلَطَ كُلُّ مِنْهُمَا
الْعِشْرِينَ الْبَاقِيَةَ لَهُ بِعِشْرِينَ لِآخَرَ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهَا فَالْمَجْمُوعُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ تُجْعَلُ مَالًا وَاحِدًا، فَعَلَى كُلِّ
مِنْ الْأَوَّلَيْنِ تُلْتَ شَاهَةٌ وَعَلَى كُلِّ مِنْ الْآخِرَيْنِ سُدُسُ شَاهَةٍ ا هـ.

فَلَتْ: وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْآخِرَيْنِ عِشْرُونَ ا هـ بِحُرُوفِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَاشِيَّةِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ "وَالْخَلِيطَانِ" وَكَانَهُ قَالَ: الْخَلِيطَانِ يُرَكِّيَانِ زَكَّاهُ الْوَاحِدِ سَوَاءً كَانَ فِي
مَاشِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ وَلَيْسَ رَاجِعًا لِقَوْلِهِ "وَلَا حَدِهِمَا نِصَابٌ" لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ.

قَوْلُهُ: (كَرَّكَاهُ الْمَالِ إِلَخُ) وَإِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ مُتَمَيِّزاً كَمَا أَفَادَهُ شِيخُنا حَفَ.

فَوْلُهُ: (عَلَى وَاحِدٍ) عَلَى بِمَعْنَى "فِي" وَقَوْلُهُ صَحِيحًا مُنْتَهٍ بِإِبْدَالٍ.

فَوْلُهُ: (بِأَنْ تَكُونَ) أَيْ الْفُحُولُ، فَهُوَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَالثَّانِيَةُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْأَكْثَرِ وَهُوَ الْفُحُولُ، وَالشَّكِيرُ فِي بَعْضِ السُّخَنِ بِالظَّرِفَةِ الْأَكْثَرِ.

فَوْلُهُ: (تَشُوَّرُونَ) أَيْ تَطْرُقُ.

وَيُشْرُطُ اتَّحَادُ مَكَانَ الْإِنْزَاءِ كَالْحَلْبِ كَمَا فِي شَرْحِ مَرْسَى.

فَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْمَشْرَبُ وَاحِدًا) بِأَنْ لَا تَحْتَصَّ مَا شِيشَةً أَحَدِهِمَا بِمَوْضِعٍ.

فَوْلُهُ: (يَحْلُبُ الْلَّبَنَ) مِنْ بَابِ طَبَّ يَطْلُبُ طَلَبًا بِفَتْحِ الْلَّامِ، فَكَذَا هُنَا؛ تَقُولُ: حَلَبَ يَحْلُبُ بِالضَّمِّ حَلَبًا بِالْفَتحِ.

فَوْلُهُ: (وَالْأَصْحَاحُ أَنَّهُ لَا يُشْرُطُ اتَّحَادُهُ) وَمِثْلُهُ الصُّوفُ وَاللَّبَنُ فَلَا يُشْرُطُ الْخُلْطُ فِيهِمَا بِلَيْحُونُ خُلْطَ اللَّبَنِ لِلرِّبَّا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَخْرَ.

وَلَا يَرِدُ خُلْطُ الْمُسَافِرِينَ أَزْوَادَهُمْ حَيْثُ اتَّقَفُوا عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَكُولًا لِاعْتِيادِ الْمُسَامَحَةِ بِهِ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ.

أ. هـ.

حَجَّ أ. ج.

فَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْمَالُ حَوْلَيَا) الْأُولَى حَدْفَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأُولَى فِي الْحَوْلِيِّ وَسَيَّاسَيِّيِّ غَيْرُهُ، تَأْمَلُ.

فَوْلُهُ: (فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّم) هَذَا إِنْ اتَّحَادًا فِي ابْتِنَاءِ الْحَوْلِ، وَإِلَّا فَلَوْ مَلَكَ زَيْدٌ أَرْبَعِينَ شَاهَةً غُرَّةً مُحَرَّمٍ وَعَمْرُو أَرْبَعِينَ شَاهَةً غُرَّةً صَفَرٌ فَخَلَطَاهَا حِينَذٌ فَالْوَاجِبُ عَلَى زَيْدٍ عِنْدَ ثَمَامِ حَوْلِهِ الْأُولَى شَاهَةً ثُمَّ بَعْدَهُ لِكُلِّ حَوْلٍ نِصْفُ شَاهٍ وَعَلَى عَمْرِو نِصْفُ شَاهٍ لِكُلِّ حَوْلٍ ق. ل.

فَوْلُهُ: (وَجَبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا شَاهًا) أَيْ لِأَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ وَهُوَ مَالِكُ النِّصَابِ وَلَا يَكُفِيهِمَا شَاهًا وَاحِدًا لِعدَمِ تَأْثِيرِ الْخُلْطَةِ.

فَوْلُهُ: (زَمَنًا طَوِيلًا) الْمَرَادُ بِهِ مَا يُؤْتَرُ فِي عَلَفِ السَّائِمَةِ كَثْلَاثَةُ أَيَّامٍ، إِطْفِيَّيْ وَق. ل: فَوْلُهُ (ضَرَّ) مَعْنَى ضَرَرِهِ نَفْيُ الْخُلْطَةِ ق. ل، أَيْ ارْتَعَتِ الْخُلْطَةُ وَإِنْ لَمْ يُؤْتَرْ ارْتِقَاعُهَا فِي الْحَوْلِ، فَمَنْ كَانَ نَصِيبُهُ نِصَابَ رَكَأَةٍ فَنَمَامُ حَوْلِهِ مِنْ يَوْمِ مَلَكَهُ لَا مِنْ يَوْمِ ارْتِقَاعِهَا س.م.

فَوْلُهُ: (وَأَقْرَاءُهُ) أَيْ أَبْقِيَاهُ وَرَضِيَّاهُ بِهِ.

فَوْلُهُ: (أَوْ قَصَدَا ذَلِكَ) أَيْ التَّقْرُقَ.

فَوْلُهُ: (لِأَنَّ حِفَّةَ الْمُؤْنَةِ إِلَحُونَ) يُشْكِلُ عَلَيْهِ السَّوْمُ، فَإِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ مُوجُودٌ فِيهِ؛ وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ، إِلَّا أَنْ يُغَرِّ بِأَنَّ الْخُلْطَةَ أَيْسَتْ مُوجِبَةً لِلرَّكَأَةِ بِإِطْلَاقِهَا أَيْ فِي جَمِيعِ صُورِهَا، بِلَ الْمُوجِبُ النِّصَابُ مَعَ الْحَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنْ الشُّرُوطِ، بِخِلَافِ السَّوْمِ فَإِنَّهُ مُوجِبٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَوْجَبَ قَصْدُهُ أ. هـ حَجَّ بِبَعْضِ إِيْضَاحٍ.

تَثْبِيَّهُ: مِثْلُ خُلْطَةِ الْجَوَارِ خُلْطَةُ الشَّرِكَةِ، وَتُسَمَّى خُلْطَةً أَعْيَانَ لِأَنَّ كُلَّ عَيْنٍ مُشَتَّكَةً وَخُلْطَةً شُيُوعٍ.

تَنَمِّيَّةُ الْأَظْهَرِ تَأْثِيرُ خُلْطَةِ النَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ بِاشْتِراكٍ أَوْ مُجاوِرَةٍ كَمَا فِي الْمَاشِيَّةِ، وَإِنَّمَا يُؤْتَرُ خُلْطَةُ الْجَوَارِ فِي النَّمَرِ وَالزَّرْعِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ النَّاطُورُ وَهُوَ بِالْمُهْمَلَةِ أَشْهَرُ مِنْ الْمُعْجمَةِ حَافِظُ

الرَّزْعُ وَالشَّجَرُ وَالجَرِينُ وَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ الشَّمَارِ وَالْبَيْدَرِ وَهُوَ بِفَتْحِ الْمُوْهَدَةِ وَالْدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَوْضِعُ تَصْفِيهِ الْحِطْطَةِ، وَفِي الْبَقْ وَعَرْوَضِ التِّجَارَةِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ الدَّكَانُ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ الْحِفْظِ كَخَرَائِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَالْمِيرَانِ وَالْوَرَانِ وَالنَّقَادِ وَالْمُنَادِي وَالْحَرَاثِ وَجَدَادِ النَّخْلِ وَالْكَيْالِ وَالْحَمَالِ وَالْمُتَنَاهِدِ وَالْمُلْقَحِ وَالْحَصَادِ وَمَا يَسْقِي بِهِ لَهُمَا، فَإِذَا كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَخْلٌ أَوْ رَزْعٌ مُجَاوِرَةً لِنَخْلِ الْأَخْرِ أَوْ لِرَزْعِهِ، أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَيْسٌ فِيهِ نَقْدٌ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ وَأَمْنِيَّةٌ تِجَارَةٌ فِي مَخْرَنٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْأَخْرِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ ثَبَّتْ الْحِلْطَةُ؛ لِأَنَّ الْمَالِيِّنِ يَصِيرَانِ بِذَلِكَ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنْنَةُ فِي الْمَاضِيَّةِ.

الشُّرُخُ

قَوْلُهُ: (خُلْطَةُ الْجَوَارِ) بِكَسْرِ الْجِيمِ أَشْهَرُ مِنْ ضَمَّهَا شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: (وَخُلْطَةُ شَيْوِعٍ) أَيْ وَتْسَمَّى خُلْطَةُ إِلَّخُ فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى خُلْطَةِ الْأَعْيَانِ قَوْلُهُ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ الشَّمَارِ مَا قَالَهُ الْمُؤْلِفُ هُنَا هُوَ مَا صَحَّحَهُ الْجَوَهِرِيُّ وَخَالَفَ الشَّعَالِيَّ فَقَالَ الْجَرِينُ لِلْزَّبِيبِ وَالْبَيْدَرِ لِلْحِطْطَةِ وَالْمِرْبَدُ لِلثَّمَرِ وَهُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ أَجْ قَوْلُهُ (وَالْبَيْدَرِ) إِلَّخُ قَدْ هُجِرَ الْآنُ اسْمُ الْبَيْدَرِ فِي غَالِبِ الْأَمَاكِنِ وَاشْتَهَرَ الْجَرِينُ بِذَلِكَ مَعَ إِسْقَاطِ التَّحْتِيَّةِ أَيْ فَيَقَالُ الْآنُ عِنْدُ الْعَامَةِ جُنْ بِضمِ الْجِيمِ وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا رَزْعٌ بِجَنْبِ الْأَخْرِ وَأَنْ لَا يَتَمَيَّزَ الْحَرَاثُ وَالسَّاقِي وَالْحَصَادُ وَأَنْ يَكُونَ جُنْ كُلُّ بِجَنْبِ الْأَخْرِ وَإِنْ تَمَيَّزَ جُنْ كُلُّ مِنْهُمَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ الْجُنْ وَاحِدًا لِأَنَّهَا حِيَّتِنَدَ خُلْطَةُ شَيْوِعٍ فَقُولُ الشَّارِيجِ وَالْجَرِينِ وَالْبَيْدَرِ بِالْجَرِ عَطْفٌ عَلَى الرَّزْعِ تَشَبِّهُ حِيَّتِ ثَبَّتْ الْحِلْطَةُ وَأَخَذَ السَّاعِي قَدْرَ الْوَاحِدِ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى الْأَخْرِ بِقُدرِ حِسَتِهِ مِثْلًا فِي الْمُثْنَيِّ وَقِيمَةُ فِي الْمُنَقَّومِ وَبِذَلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ تَكْفِي نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْأَخْرِ وَالْقُولُ فِي قِيمَةِ الْمَأْخُوذِ قُولُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ كَمَا قَالَهُ قَلَ قَلْ قَوْلُهُ (وَفِي النَّقْدِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (فِي الثَّمَرِ) وَذِكْرُ الْحَارِسِ بَعْدَ ذِكْرِ النَّاطُورِ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِ بَعْدَ الْخَاصِّ أَجْ وَفِيهِ أَنَّ النَّاطُورَ ذِكْرٌ فِي الشَّمَارِ وَالرَّزْعِ وَهَذَا فِي النَّقْدِ وَعَرْوَضِ التِّجَارَةِ قَوْلُهُ الدَّكَانُ بِفَتْحِ الدَّالِ الْحَانُوتُ قَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَيْ نَحْوِ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّمَارِ وَالرَّزْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْوَضِ التِّجَارَةِ بِذَلِيلِ الْأَمْثَلَةِ الْأَتْيَيَةِ أَيْ وَأَنْ لَا يَتَمَيَّزَ بِنَحْوِ ذَلِكَ قَوْلُهُ (وَالْمُنَادِي) أَيْ الدَّلَالُ قَوْلُهُ (وَالْحَرَاثُ وَجَدَادُ النَّخْلِ) بِالْدَّالِ الْمُهْمَلَةِ يُقَالُ جَدُّ الشَّيْءِ يَجْدُهُ مِنْ بَابِ قَتَلَ قَطْعَةً مِصْبَاحٍ وَقِيلَ بِالْدَّالِ الْمُعْجَمَةِ أَيْضًا وَكَانَ الْأُوْلَى ذِكْرُ هَذَيْنِ فِي خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالرَّزْعِ وَكَذَا مَا بَعْدُهُمَا.

١. هـ.

ح ف قَوْلُهُ وَالْمُلْقَحِ بِضمِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْقَافِ مُشَدَّدَةُ قَوْلُهُ (وَمَا يُسْقِي بِهِ) أَيْ وَالشَّيْءُ الَّذِي يُسْقِي بِهِ كَالْدَلُو وَالْتَّوْرِ وَيُعْتَبِرُ أَيْضًا اتَّحَادُ الْمَاءِ الَّذِي يُسْقِي مِنْهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ وَالرَّوْضِ قَوْلُهُ (أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَيْسٌ إِلَّخُ) وَمِنْهُ يُؤَخِّذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ وَدَائِعٌ لَا تَبْلُغُ كُلُّ وَاحِدَةٍ نِصَابًا وَلَبَّغَ مَجْمُوعَهَا نِصَابًا وَجَعَلَهَا فِي صُنْدُوقٍ عِنْدَهُ وَحَالَ الْحَوْلُ وَجَبَثُ الزَّكَاةُ فِيهَا.

١. هـ.

ق ل و ع ش

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الْدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ مَعَ مَا يَأْتِي
قَوْلِهِ تَعَالَى لِلَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْدَّهْبَ وَالْفِضَّةَ وَالْكُثُرُ هُوَ الَّذِي لَمْ تُؤَدَّ رِكَاتُهُ.
(وِنِصَابُ الدَّهْبِ) الْخَالِصُ وَلَوْ غَيْرُ مَضْرُوبٍ (عِشْرُونَ مِنْقَالًا) بِالْإِجْمَاعِ بِوْزُنِ مَكَّةَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِيْنَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ مَكَّةَ} وَهَذَا الْمِقْدَارُ تَحْدِيدٌ فَلَوْ نَقَصَ فِي مِيزَانِ وَتَمَّ فِي
أُخْرَى فَلَا رِكَاهَ عَلَى الْأَصْحَاحِ لِلشَّكِّ فِي النِّصَابِ، وَالْمِنْقَالُ لَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا وَهُوَ اشْتَانٌ وَسَبْعُونَ
حَبَّةً وَهِيَ شَعِيرَةٌ مُعْتَدِلَةٌ لَمْ تُقْسِرْ وَقُطِعَ مِنْ طَرِيقِهَا مَا دَقَّ وَطَالَ (وَفِيهِ) أَيْ نِصَابُ الدَّهْبِ (رُبْعُ الْعُشْرِ
وَهُوَ نِصْفُ مِنْقَالٍ) تَحْدِيدًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لِلَّبِis فِي أَقْلَمِ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا شَيْءٌ، وَفِي
عِشْرِينَ نِصْفَ دِينَارٍ} (وَفِيمَا زَادَ) عَلَى النِّصَابِ (بِحِسَابِهِ) وَلَوْ يَسِيرًا (وِنِصَابُ الْوَرْقِ) وَهُوَ بِكُسْرِ الرَّاءِ
الْفِضَّةُ وَلَوْ غَيْرُ مَضْرُوبَةٍ (مِائَتَا دِرْهَمًا) خَالِصَةٌ بِوْزُنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لِلَّبِis فِيمَا
دُونَ حَمْسٍ أَوْ أَقِيرٍ مِنْ الْوَرْقِ صَدَقَةٌ} وَالْأُوقِيَّةُ بِضمِ الْهَمَزَةِ وَشَدِيدُ الْبِيَاءِ عَلَى الْأَشْهَرِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا
بِالْتَّصُوصِ الْمَشْهُورَةِ وَالْإِجْمَاعِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالْمُرَادُ بِالدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي كُلُّ عَشَرَةِ مِنْهَا
سَبْعَةُ مِنْقَالٍ، وَكُلُّ عَشَرَةِ مِنْقَالٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسَبْعُونَ، وَكَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُخْتَلِفَةً ثُمَّ ضُرِبَتْ فِي
رَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَقِيلَ عَنِ الْمَلِكِ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ وَاجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَوَزْنُ الدَّرَاهِمِ
سِتُّهُ دَوَانِقَ وَالدَّانِقُ ثَمَانُ حَبَّاتٍ وَخُمْسًا حَبَّةٍ، فَالدَّرَاهِمُ حَمْسُونَ حَبَّةٍ وَخُمْسًا حَبَّةٍ، وَمَتَى زِيدَ عَلَى الدَّرَاهِمِ
ثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ كَانَ مِنْقَالًا وَمَتَى نَقَصَ مِنَ الْمِنْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ دِرْهَمًا لِأَنَّ الْمِنْقَالَ عَشَرَةُ أَسْبَاعٍ، فَإِذَا
نَقَصَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ بَقِيَ دِرْهَمٌ (وَفِيهِ) أَيْ الدَّرَاهِمُ الْمُذَكُورَةُ (رُبْعُ الْعُشْرِ) مِنْهَا (وَهُوَ حَمْسَةُ دَرَاهِمٍ) لِقَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ}
الشُّرُحُ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الْدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِجْمَاعِ) وَأَمَّا بَعْدَ الْإِجْمَاعِ فَالْدَلِيلُ هُوَ الْإِجْمَاعُ لِأَنَّهُ
قَطْعِيٌّ قَوْلُهُ: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْدَّهْبَ إِلَّا) وَجْهُ دَلَالَةِ الْأَيْةِ عَلَى وُجُوبِ الرِّكَاهِ أَنَّهُ تَوَعَّدُ عَلَى عَدَمِ الرِّكَاهِ
بِالْعَذَابِ وَالْوَعِيدِ عَلَى الشَّيْءِ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْهُ، فَكَاهُهُ قَالَ: لَا تَنْرُكُوا الرِّكَاهَ، وَالنَّهُمُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ
بِصِدِّهِ، فَكَاهُهُ قَالَ: أَدُوا الرِّكَاهَ، وَهُوَ أَمْرٌ وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

قَوْلُهُ: (وَالْكُثُرُ هُوَ إِلَّا) يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} فَإِنَّهُ نَقْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ قَوْلُهُ: (مَا دَقَّ)
أَيْ مَا كَانَ دَقِيقًا رَفِيعًا قَوْلُهُ: (وَفِيمَا زَادَ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ "أَيْ وَيَحِبُّ فِيمَا زَادَ رُبْعُ عُشْرِهِ، لَكِنْ
الْوَاحِدُ فِيمَا زَادَ بِحِسَابِهِ لَا يَنْقِيدُ بِقُدْرِ مُعِينٍ، فَقَوْلُهُ "فِي حِسَابِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ وَالْفَاءُ دَاخِلَةٌ فِي جَوَابِ شَرْطِ
مُقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَإِذَا وَجَبَ فِيمَا زَادَ فَالْوَاحِدُ بِحِسَابِ الرَّازِئِ.

وَاعْلَمُ أَنَّ الَّذِي تَحرَّرَ أَنَّ النِّصَابَ فِي الْبَنَادِقَةِ وَالْقَنَادِيقَ سَبْعَةُ وَعِشْرُونَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا ثَلَاثَةَ، لِأَنَّ
الْبُنْدُقِيَّ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ قِيراطًا وَالْمِنْقَالُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ قِيراطًا وَالْقِيراطُ ثَلَاثُ شَعِيرَاتٍ، فَكُلُّ ثَلَاثَ مِنْقَالٍ
أَرْبَعَةُ بَنَادِقَةٍ، وَالْفُندُقِيُّ كَالْبُنْدُقِيَّ فِي الْوَزْنِ، لَكِنَّهُ أَيْ الْفُندُقِيُّ لَيْسَ سَالِمًا مِنْ الْعِشْنَ وَالْبُنْدُقِيُّ سَالِمٌ مِنْ
الْغِشِّ.

وَفِي الْمَحَابِبِ حَمْسَةُ وَثَلَاثُونَ مَحْبُوبًا كَامِلَةً.
وَالدَّرَاهِمُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنُ كُلُّ عَشَرَةٍ مِنْهَا سَبْعَةُ مِنْقَالٍ فَتَكُونُ الْحَمْسُ مِائَتِي دِرْهَمٍ.

وقد كان في السابق درهم يقال له البغلٌ وكان تمانية دواين، ودرهم يقال له الطبرٌ أربعة دواين، فالدرهم مختلفة في الجاهلية، ثم أخذ نصف كُلّ مِنْهُمَا وَهُوَ سَتُّ دَوَانٍ وَجُعِلَ دِرْهَمًا فِي رَمَنِ عُمَرَ وَعِبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

قال الأذرعي كالسيكي: ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ورَمَنْ خلفائه الراشدين، ويجب تأويل خلاف ذلك مروءاً وأول من ضرب الدرهم في الإسلام الحاج بأمر عبد الملك بن مروان وكتب عليها: {فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ} أي على أحد وجهي الدرهم: {الله أحد} وعلى وجهه الثاني: {الله الصمد}.

ولم تُوجَد الدرهم الإسلامية إلا في زمن عبد الملك بن مروان، وكانت الدرهم قبل ذلك رومية وكسرية، وفي زمن الخليفة المستنصر بالله وهو السابع والثلاثون من خلفاءبني العباس ضرب الدرهم وسمّاه الفرة وكانت كُلُّ عشرة درينار، وذلك في سنة أربع عشرين وستمائة كما في سيرة الحلبى.

قوله: (بكسر الراء) مع فتح الواو وكسرها، ويقال فيه أيضاً: رقة، بحذف الواو وتعويض الهاء عنها قوله: (خمس أواق) بقصر الهمزة بوزن جوار قوله: (أربعون درهماً) أي في عُرف الشّرع، وقد حدث للناس عُرف آخر فجعلوها عبارة عن الثُّمني عشر درهماً وعند الطبيعي عشر درهم وخمسة أسباع درهم، وبغضّهم سمى هذه الأوقية أوقية الطيب قوله: (أربعة عشر درهماً إلخ) وجده ذلك أن العشرة مثاقيل تبلغ سبعمائة وعشرين حبة حاصله من ضرب عشرة في اثنين وسبعين مثقار المتقابل، والأربعة عشر درهماً تبلغ سبعمائة حبة وخمسة وثلاثة أحمراس حاصله من ضرب أربعة عشر في خمسين وخمسين حبة مثقار الدرهم، يبقى من السبعمائة والعشرين أربعة عشر وخمسان وهي مثقار سبعين الدرهم، تأمل.

قوله: (وكانت) أي الدرهم في الجاهلية إلخ.

وقوله "مختلفة" فإذا أردت معرفة أحد الدرهم من المتأقلي فخذ عشرة درهم من عشرة مثاقيل يفضل من كُلّ مثقال ثلاثة عشرة أسباع الدرهم، فإذا ضربت الثلاثة في عشرة تبلغ ثلاثة سبعاً تمانية وعشرون منها باربعة درهم يفضل سبعان.

قوله: (فالدرهم خمسون حبة) وجده أن السنتة ضرب في تمانية تبلغ تمانية وأربعين ثم ضرب السنتة أيضاً في الخمسين تبلغ التي عشر خمساً عشرة منها بحبيتين فتصير خمسين ويضم إلى ذلك الخمسان الباقيان تبلغ ما قاله قوله: (ومئي زيد إلخ) وجده أن ثلاثة أسباع الدرهم إحدى وعشرون حبة وثلاثة أحمراس حبة؛ لأن تسعه وأربعين ثلاثة أسباعها أحد وعشرون؛ لأنها قائمه من ضرب سبعه في سبعه، يبقى حبة وخمسان ثلاثة أسباعها ثلاثة أحمراس، يضاف ذلك إلى الخمسين وخمسين الحبة يحصل اثنان وسبعين ثلاثة أسباعها أحد وعشرون وثلاثة أحمراس؛ شويري قوله: (عشرة أسباع) أي أسباع درهم، أي بالثلاثة أسباع التي زيدت على الدرهم حتى صار مثقالاً.

قوله: (وفيها ربع العشر) أي لكل عام كان النصاب فيه كاملاً، بخلاف الحبوب تجب فيها زكاتها سنّة فقط ولو بقيت سنتين.

والفرق أن الذهب والفضة معدان للنماء، فما داما باقيين تجب زكاتهما بخلاف الحبوب فإنها معرضة

(وَمَا زَادَ) عَلَى النَّصَابِ وَلَوْ يَسِيرًا (فِي حِسَابِهِ) وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَوَاشِي ضَرَرُ الْمُشَارِكَةِ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مُعَدَّانِ لِلنَّمَاءِ كَالْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ، وَهُمَا مِنْ أَشْرَفِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ إِذْ بِهِمَا قِوَامُ الدُّنْيَا وَنِظَامُ أَحَوَالِ الْخَلْقِ فَإِنَّ حَاجَاتِ النَّاسِ كَثِيرَةٌ وَكُلُّهَا تُتَعْضَى بِهِمَا بِخَلْفِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ، فَمَنْ كَثَرَهُمَا فَقَدْ أَبْطَلَ الْحِكْمَةَ الَّتِي خَلَقَ لَهَا كَمَنْ حَبَسَ قَاضِي الْبَلْدِ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَقْضِي حَوَائِجَ النَّاسِ، وَلَا يَكُمْلُ نِصَابُ أَحَدِ التَّقْدِينِ بِالْآخَرِ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ كَمَا لَا يَكُمْلُ نِصَابُ التَّمْرِ بِالرَّبِيبِ، وَيَكُمْلُ الْجَيْدُ بِالرَّدِيءِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَعَكْسُهُ كَمَا فِي الْمَاشِيَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْجَوْدَةِ النُّعُومَةِ وَنَحْوُهَا، وَبِالرَّدَاءَةِ الْخُشُونَةِ وَنَحْوُهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ بِقُسْطِهِ إِنْ سَهَلَ الْأَخْذُ بِأَنْ قُلِّتْ أَنْواعُهُ، فَإِنْ كَثُرَتْ وَشَقَّ اعْتِيَارُ الْجَمِيعِ أَخْذُ مِنَ الْوَسْطِ كَمَا فِي الْمُعَشَّرَاتِ وَلَا يُجْزِئُ رَدِيءٌ عَنْ جَيْدٍ وَلَا مَكْسُورٌ عَنْ صَحِيحٍ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مَرِيضَةً عَنْ صَحَّاحٍ قَالُوا: وَيُجْزِئُ عَكْسُهُ بَلْ هُوَ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا فَيُسَلِّمُ الْمُخْرُجُ الدِّيَانَ الصَّحِيحَ أَوِ الْجَيْدَ إِلَى مَنْ يُوكِلُهُ الْفُقَرَاءُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ عِبَرِهِمْ.

فَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: إِنْ لَرَمَهُ نِصْفُ دِيَارِ سَلَمِ إِلَيْهِمْ دِيَارًا نِصْفُهُ عَنِ الرِّزْكَةِ وَنِصْفُهُ يَبْقَى لَهُ مَعْهُمْ أَمَانَةً. ثُمَّ يَنَقَّاصُلُ هُوَ وَهُمْ فِيهِ بِأَنْ يَبْيَعُوهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَيَتَقَاسِمُوا ثَمَنَهُ أَوْ يَشْتَرِي هُوَ نِصْفَهُمْ لَكِنْ يُكْرِهُ لَهُ شِرَاءُ صَدَقَتِهِ مِنْ تَصْدِيقٍ عَلَيْهِ سَوَاءٌ فِيهِ الرِّزْكَةُ وَصَدَقَةُ الطَّطُوعِ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْمَعْشُوشِ وَهُوَ الْمُخْتَاطُ بِمَا هُوَ أَدْوَنُ مِنْهُ كَذَهِبٌ بِفِضَّةٍ وَفِضَّةٌ بِلَحَاسٍ حَتَّى يَبْلُغَ حَالِصُهُ نِصَابًا فَإِذَا بَلَغَهُ أَخْرَجَ الْوَاجِبَ حَالِصًا أَوْ مَعْشُوشًا، حَالِصُهُ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَكَانَ مُنْتَطَوِّعًا بِاللَّحَاسِ.

الشَّرُّ

قَوْلُهُ: (وَمَا زَادَ إِلَّا) مُبْنِيًّا وَقُولُهُ فِي حِسَابِهِ حَبْرٌ، وَزَيَّدَتِ الْأَفَاءُ لِأَنَّ المُبْنِيًّا أَشْبَهُ الشَّرْطَ فِي الْعُمُومِ. وَهَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرُ التَّرْكِيبِ الْمُتَنَاهِمُ فِي الْذَّهَبِ قَوْلُهُ: (ضَرَرُ الْمُشَارِكَةِ الْفُقَرَاءِ فِي الْمَوَاشِي لَوْ قُلْنَا فِيهَا وَمَا زَادَ فِي حِسَابِهِ قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَيْ فِي وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فِي الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ دُونَ عِبَرِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ كَاللُّؤُلُوِّ وَالْيَاقُوتِ قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا تُقْضَى بِهِمَا) وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَكَلَ مِنِ الشَّجَرَةِ وَأَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ وَأَخْرَجَ مِنِ الْجَنَّةِ بَكَى عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ فِيهَا مَا عَدَ الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، فَأَفْوَحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمَا: قَدْ جَارَتْ بِكُمَا وَلِيًّا مِنْ أُولَيَائِي فِي الْجَنَّةِ فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا بَكَى عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ وَأَنْثَمَا لَمْ تَبْكِيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَا: لَا تَبْكِي عَلَى مِنْ عَصَاكِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَعَزَّتِي وَجَلَّتِي لِأَعِزَّكُمَا، وَلَا جَعَلْتُكُمْ قِيمَةً كُلُّ شَيْءٍ وَلَا يُشْتَرِي شَيْءٌ إِلَّا بِكُمَا ۚ هُنْ مِنْ كِتَابٍ كَشْفِ الْأَسْرَارِ فِيمَا حَفِيَ مِنَ الْأَفْكَارِ لِابْنِ الْعِمَادِ.

وَلَا يَنْبَغِي ذِكْرُ هَذِهِ عِنْدَ الْعَوَامِ لِمَا فِيهَا مِنْ نِسْبَةِ الْعِصْبَيَانِ لِرَسُولِ اللَّهِ آدَمَ عَلَيْهِ وَعَلَى تَبَيِّنِ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، إِذْ لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ إِلَّا فِي مَقَامِ تَقْسِيرِ الْأَيْةِ كَمَا ذَكَرَ السَّنْسُوِيُّ وَعَيْرُهُ.

قَوْلُهُ: (بِخَلْفِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ) كَاللُّؤُلُوِّ وَالْيَاقُوتِ قَوْلُهُ: (فَمَنْ كَثَرَهُمَا) أَيْ لَمْ يُؤْدِ رَكَاتُهُمَا. وَقَوْلُهُ "فَقَدْ أَبْطَلَ الْحِكْمَةَ" أَيْ الَّتِي مِنْهَا قَضَاءُ حَوَائِجِ الْفُقَرَاءِ مَثَلًا بِلَا مُقَابِلٍ، فَانْدَفعَ مَا يُقالُ إِنَّ إِبْطَالَ الْحِكْمَةِ يَحْصُلُ بِعَدَمِ الْمُعَامَلَةِ بِهِمَا وَإِنْ أُدِيدَتْ رَكَاتُهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) نَحْوُ النُّعُومَةِ كَاللَّيْلِ وَنَحْوُ الْخُشُونَةِ الْيَيْسِ قَوْلُهُ: (أَخْدُ مِنَ الْوَسْطِ) الْمُرَادُ بِالْوَسْطِ الْمُتَوَسِّطُ، أَيْ لَيْسَ جَيْدًا وَلَا رَدِيًّا قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمُعَشَّرَاتِ) كَالْجُنْطَةِ وَالْفُولِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا

العشر نظراً للغالب من سفيها بلا مسوقة قوله: (ولَا يُجزئ رديء) فإن آخرجه لزمه استرداده إن كان باقياً، فإن تلف عند الساعي أو القراء ضمن الرائد، ولو أخرج ربيعاً كان أخرج حمسة معيبة عن مائتين جيدة فلة استردادها كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول، هذا إن بين ذلك عند الدفع وإلا فلا يسترد لها أي فيكم لهم.

قوله: (قالوا) اثنت وجوه التبرير مع أنه زاد خيراً بإخراج الأفضل قوله: (فيسلم المخرج إلا) هذا جواب عن سؤال تقديره: كيف يفرق المخرج الدينار الصحيح على الأصناف مع أنه لا يمكنه ولا يجوز له أن يصرف بدرارهم لأن واجبه الذهب فلا يجزئ عنه الدرارم؟ فأجاب بأنه يسلمه لوكيلهم. والظاهر أن هذا يجري في الدينار المعيب أيضاً إذا كانت دنانيره كلاً معيبة، بل يجري في كل ما لا يمكن قسمته على الأصناف كالشاة والتبيع والمسنة، فإنها تسلم لوكيلهم؛ وأنظر لم حصة بالدينار المذكور قوله: (أو من غيرهم) أي سواء كان الوكيل منهم أو من غيرهم. والظاهر أن المراد بالفقراء جميع الأصناف الثانية، لأن الجميع مستحقون. قوله: (سلم إليهم) أي إلى وكيلهم نظير ما سبق.

قوله: (يأن يبيعوه) انظر ما وجده توقف هذا التفصيل وترتبه على قوله "سلم إليهم ديناراً وهلا جاز التفصيل المذكور خصوصاً في الصورة الأخيرة قبل أن يسلم إليهم الدينار، لأن غاية الأمر أنهم يتصرفون فيما لهم بيد العبر ولا ضرر في ذلك.

قوله: (حتى يبلغ حاله) وهو سبعة وعشرون فندقلياً إلا ثلاثة.

قوله: (وكان متطوعاً بالنحاس) محله فيما يتصرف لنفسه، وإنما فيتعمى على الولي إخراج الخالص حفظاً للنحاس كما في شرح المنهج، أي إن أمكن بلا سبب، أو كانت مسوقة تفصل عن قيمة النحاس، فإن لم يمكن إخراج الخالص إلا بسبب وكانت مسوقة فذر قيمة النحاس أو أكثر أخرج المغشوش م ر. قال سم: ومحله أيضاً أن لا يوجد خالص من غير المغشوش إلا تعين اه. ولم يتكلم الشارح على حكم الخلطة بالفضة، وإنظره.

ويذكر ل الإمام ضرب المغشوش لخبر الصحيحين {من غشنا فليس منا} ولئلا يغش به بعض الناس بعضاً، فإن علم معيارها صحت المعاملة بها وكذا إذا كانت مجهولة على الأصح كبيع الغالية والماعجنات.

ويذكر ل الإمام ضرب الدرارم والدنانير ولو حالصة لأن من شأن الإمام ولأن فيه افتياً عليه الشرح

قوله: (ويذكر ل الإمام ضرب المغشوش) الكلام فيما عشه مسنهك.

قوله: (الخبر) هذا يدل على التحرير.

قوله: (ولئلا يغش إلا) يفتح الباء وضمن العين، بابه: رد يرد.

قوله: (فإن علم معيارها) أي الدرارم والدنانير المخلوطة.

قوله: (صحت المعاملة بها) أي حيث كان غشها مسنهك، سواء المعينة وما في الذمة كما قاله المرحومي.

قوله: (كَبِيعُ الْخَالِيَةِ) أَيْ قِبَاسًا عَلَيْهِ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيْبِ مُرَكَّبٌ مِنْ كَافُورٍ وَعُودٍ وَعَنْبَرٍ.

قوله: (وَالْمَعْجُونَاتِ) أَيْ فَإِنَّهَا يَصْحُ بَيْعُهَا، وَلَوْ كَانَتْ أَجْرَاؤُهَا مَحْمُولَةً.

قوله: (وَلَوْ خَالِصَةً) مَا قَبْلَ الْغَايَةِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ ضَرْبُ الْمَعْشُوشِ، بَلْ يَحْرُمُ وَيُكْرَهُ ضَرْبُ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْإِمَامُ فَيُكْرَهُ لَهُ ضَرْبُ الْمَعْشُوشِ إِذَا كَانَ مُسْتَهْلِكًا، وَلَا يُكْرَهُ ضَرْبُ السَّالِمِ.

وَكَانَ الْأَوَّلَى إِذَا كَانَتْ خَالِصَةً؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ ضَرْبِ الْمَعْشُوشِ مَعَ أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ وَلَوْ مُسْتَهْلِكًا.

قوله: (لِأَنَّهُ) أَيْ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، وَقَوْلُهُ: "مِنْ شَأنِ الْإِمَامِ" أَيْ طَرِيقَتُهُ، وَقَوْلُهُ: "أَفْيَاتَا" أَيْ تَعْدِيَاً. (وَلَا تَحِبُّ فِي الْحُلَيِّ الْمُبَاحِ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ كَذَلِكَ لِإِمْرَأَةٍ (زَكَاةً) لِأَنَّهُ مُعَدٌ لِإِسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ فَأَشْبَهَ الْعَوَامِلَ مِنْ النَّعْمَ، وَيُرَكِّي الْمُحَرَّمَ مِنْ حُلُّيٍّ وَمِنْ عَيْرِهِ كَالْأَوَانِي بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَا الْمَكْرُوهُ كَالضَّبَّةُ الْكَبِيرَةُ مِنْ الْفِضَّةِ لِلْحَاجَةِ وَالصَّغِيرَةِ لِلرِّزْنَةِ، وَمِنْ الْمُحَرَّمِ الْمُبِيلُ لِلْمَرَأَةِ وَغَيْرُهَا فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا.

نَعَمْ لَوْ اتَّخَذَ شَخْصٌ مِيَالًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لِجَلَاءِ عَيْنِهِ فَهُوَ مُبَاحٌ فَلَا رَكَأَةٌ فِيهِ، وَالسَّوَارُ وَالْخَلْخَالُ لِلْبَسِ الرَّجُلِ بِأَنْ يَقْصِدُهُ بِإِتْخَادِهِمَا فَهُمَا مُحَرَّمَانِ بِالْقَصْدِ، وَالْخُنْثَى فِي حُلَيِّ السَّاءِ كَالرَّجُلِ وَفِي حُلَيِّ الرَّجُلِ كَالْمَرَأَةِ احْتِياطًا لِلشَّكِّ فِي إِيَاجِتِهِ، فَلَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ سِوَارًا مِثْلًا بِلَا قَصْدٍ لَا لِلْبَسِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَوْ بِقَصْدٍ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ بِلَا كَرَاهَةٍ فَلَا رَكَأَةٌ فِيهِ لِإِتْنِقَاءِ الْقَصْدِ الْمُحَرَّمِ وَالْمَكْرُوهِ، وَكَذَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ الْمُبَاحِ لِلِإِسْتِعْمَالِ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ وَأَمْكَنَ بِلَا صَوْغٍ فَلَا رَكَأَةٌ أَيْضًا وَإِنْ دَامَ أَحَوَالًا لِدَوَامِ صُورَةِ الْحُلَيِّ أَوْ قَصَدَ إِصْلَاحَهُ، وَحَيْثُ أَوْجَبَنَا الرَّكَأَةَ فِي الْحُلَيِّ وَاحْتَفَتْ قِيمَتُهُ وَوَزْنُهُ فَالْعِبْرَةُ بِقِيمَتِهِ لَا بِوَزْنِهِ بِخَلْفِ الْمُحَرَّمِ لِعَيْنِهِ كَالْأَوَانِي فَالْعِبْرَةُ بِوَزْنِهِ لَا بِقِيمَتِهِ، فَلَوْ كَانَ لَهُ حُلَيٌّ وَزْنُهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَقِيمَتُهُ تِلْمِائَةٌ تَحْيَرُ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ رُبْعَ عُشْرِهِ مَشَاعِيْرًا نَمَّ يَبِيعُهُ السَّاءِيْرُ بِغَيْرِ جِسْهِ وَيُفَرِّقَ ثَمَنَهُ عَلَى الْمُسْتَحِقِيْنَ، أَوْ يُخْرِجَ حَمْسَةً مَصْوَغَةً قِيمَتُهَا سَبْعَةً وَنِصْفَ نَقْدًا.

وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُ لِيُعْطِي مِنْهُ حَمْسَةً مُكْسَرَةً لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُسْتَحِقِيْنَ، أَوْ كَانَ لَهُ إِنَاءً كَذِلِكَ تَحْيَرُ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ حَمْسَةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ يُكْسِرَهُ وَيُخْرِجَ حَمْسَةً أَوْ يُخْرِجَ رُبْعَ عُشْرِهِ مَشَاعِيْرًا الشَّرْخُ

قوله: (وَلَا تَحِبُّ فِي الْحُلَيِّ الْمُبَاحِ) أَيْ إِنْ عَلِمَهُ وَلَمْ يَئِدْ كَثْرَهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ بِأَنْ وَرَثَهُ وَلَمْ يَعْلَمْهُ حَتَّى مَضَى حَوْلٌ فَتَحِبُّ رَكَأَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَئِدْ إِمْسَاكَهُ لِإِسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ، وَكَذَا لَوْ تَوَى كَثْرَهُ؛ شَرُّ الْمَنْهَجِ مُلْحَصًا. وَعَدَمُ وُجُوبِهِ فِي الْحُلَيِّ الْمُبَاحِ مَذْهَبُنَا وَكَذَا عِنْدَ مَالِكٍ وَرَوَايَةُ مُخْتَارَةٍ عَنْ أَحْمَدَ.

وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَتَحِبُّ الرَّكَأَةَ فِي الْحُلَيِّ مُطْلَقًا، أَيْ سَوَاءً كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ كَمَا نَقَلَهُ مَدْعَى التَّحْرِيرِ.

وَالْحُلَيِّ بِضَمِّ أَوْلَهِ وَكَسْرِهِ مَعَ كَسْرِ الْلَامِ وَشَدِيدِ الْيَاءِ وَاحِدَهُ حُلَيٌّ "يُفْتَحُ الْحَاءُ وَاسْكَانُ الْلَامِ، وَهُوَ مَا يَتَحَلَّ أَيْ يُتَرَكِّبُ بِهِ لِبَسًا أَوْ نَحْوَهُ، وَأَصْلُهُ أَيْ الْحُلَيِّ الْمُشَدَّدُ الْيَاءُ حُلُويٌّ عَلَى وَزْنٍ فَوْلُ قُلْيُتُ الْوَأْوُيَاءُ لِاجْتِمَاعِهِ مَعَ الْيَاءِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَدْغَمَتْ فِي الْيَاءِ نَمَّ كُسِرَتُ الْلَامُ صِيَانَةً لِلْيَاءِ، وَيَجُوزُ كَسْرُ الْحَاءِ لِإِتْبَاعِ كَسْرَةِ الْلَامِ ۱۵۰ هـ.

وَنَظِيرُ حُلِّي جَمْعُ حُلِّي ثُلِّي جَمْعُ ثُلِّي.

وَقَوْلُهُ "الْمُبَاحٌ هَلَا قَالَ الْمُبَاحَاتِ لِأَجْلِ الْمُطَابَقَةِ، أَجِيبُ بِأَنَّ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ أَوْلَى لِأَنَّ حُلِّيًا جَمْعُ كُثْرَةٍ وَالْأَفْصَحُ فِي وَصْفِهِ عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ، لِقَوْلِهِ: وَجَمْعُ كُثْرَةٍ لِمَا لَا يَعْقُلُ الْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ فِيهِ يَا فُلْ."

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ "الْمُبَاحٌ عَيْرُهُ وَهُوَ الْمُحَرَّمُ كَحُلِّي السَّاءِ اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ لِيُلْبِسَهُ، وَبِالْعُكْسِ كَمَا فِي السَّيْفِ وَالْمِنْطَقَةِ فَتَحِبُّ الرَّزْكَاهُ فِيهِ؛ وَمِنْهُ الدَّرَاهِمُ وَالنَّانِيَرُ الْمَنْقُوبَهُ إِذَا جُعِلَتْ فِي قِلَادَهِ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الرَّوْضَهِ وَأَصْلَهَا مِنْ تَحْرِيمَهَا، أَمَّا عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْمُهَدَّبِ مِنْ جَوازِهَا فَلَا رَزْكَاهَا فِيهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْتَمِلُ كَرَاهَتَهَا، وَعَلَيْهِ فِيهَا الرَّزْكَاهُ كَسَائِرِ الْمُكْرُوهَاتِ، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: تَحِبُّ رَكَانُهَا وَهُوَ الْمُعْتمَدُ.

قَوْلُهُ: (كَخُلَالٍ لِامْرَأَهُ) أَيُّ الْلِبْسِهَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْفَوْهِ كَأَنْ تَعَدَّتْ أُنْوَاعُهُ، وَمِنْهُ حُلِّي اتَّخَذَهُ رَجُلٌ لِيُؤْجِرُهُ مَثَلًا لِامْرَأَهُ قَلْ.

وَقَوْلُهُ لِيُؤْجِرُهُ إِلَيْهِ أَيُّ وَلِيُعِيرُهُ لَهَا أَوْ اتَّخَذَهُ لَا بِقَصْدٍ شَيْءٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ؛ وَلِذَا قَالَ قَلْ: مَثَلًا اهـ.

قَوْلُهُ: (وَبُرْكَى الْمُحَرَّمُ) وَمِنْ الْمُحَرَّمِ مَا يَقْعُدُ لِنِسَاءِ الْأَرْبَافِ مِنْ الْفِضَّهِ الْمَنْقُوبَهُ أَوْ الْذَّهَبِ الْمَخِيطَهُ عَلَى الْقُمَاشِ فَحَرَامٌ كَالْدَرَاهِمُ الْمَنْقُوبَهُ فِي الْقِلَادَهِ كَمَا مَرَّ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ حُرْمَهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَهُ مِنْ نَقْبَهُ دَرَاهِمَ وَتَعْلِيقَهَا عَلَى رُعُوسِ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ كَمَا قَالَهُ عَشْ عَلَى مَرِ.

قَوْلُهُ: (فِي حَرَمٍ عَلَيْهِمَا) لِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ الْأَوَانِيِّ.

قَوْلُهُ: (الْجَلَاءِ) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَالْمَدِّ.

قَوْلُهُ: (وَالسَّوَارُ) بِكَسْرِ السِّينِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمَّهَا، شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي حُلِّي الرِّجَالِ إِلَيْهِ) كَتَحْلِيهِ اللَّهُ حَرْبٌ بِالْفِضَّهِ بِلَا سَرَفٍ وَرُمْحٍ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لِلرَّجُلِ لِأَنَّهَا تَغِيظُ الْكُفَّارَ لَا لِلْمَرْأَهُ وَالْخُنْثَى كَالْمَرْأَهُ.

قَوْلُهُ: (بِلَا كَرَاهَهِ) بِخِلَافِ مَا كُرِهَ اسْتِعْمَالُهُ لِوُجُودِ سَرَفٍ قَبْلِيٍّ، مَرْحُومِيٍّ.

وَهَذَا عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ، وَسَيَاتِي أَنَّ الْمُعْتمَدَ حُرْمَهُ السَّرَفِ مُطْلَقًا وَعَلَى كُلِّ تَحِبُّ فِيهِ الرَّزْكَاهُ كَمَا قَرَرَ شَيْخُنَا الْعَشْمَانِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَأَمْكَنَ بِلَا صَوْغٍ) بِأَنَّ أَمْكَنَ بِإِلْحَامِ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

قَوْلُهُ: (وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ) أَيْ عِنْدَ عِلْمِهِ بِالْإِنْكِسَارِ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْإِنْكِسَارِ إِلَّا بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَكْثَرَ فَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ فَلَا رَزْكَاهَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَصَدَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ مُرْصِدًا لَهُ، وَبِهِ صَرَحَ فِي الْوَسِيْطِ.

فَلَوْ عَلِمَ انْكِسَارَهُ وَلَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ رَزْكَاهُ، فَإِنْ قَصَدَ بَعْدَهُ إِصْلَاحَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا وُجُوبَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ اهـ بِحُرُوفِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ بِلْ قَصَدَ جَعْلَهُ تِبْرًا أَوْ دَرَاهِمًا أَوْ كَتَرَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ أَحْوَاجَ انْكِسَارَهُ إِلَى سَبِيلِ وَصَوْغٍ فَيَحِبُّ رَزْكَاهُ، وَيَنْعِدُ حَوْلَهُ مِنْ حِينِ انْكِسَارِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَلَا مُعَدٌ لِلِإِسْتَعْمَالِ؛ شَرْحُ الرَّوْضَهِ.

قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ أُوجَبَنَا إِلَيْهِ) أَيْ بِأَنَّ كَانَ مُحَرَّمًا أَوْ مُكْرُوهًا؛ فَالْأَوَّلُ كَانَ قَصَدَ الرَّجُلُ اسْتِعْمَالُهُ وَكَانَ أَسْرَفَ

في حلية الله الحرب، والثاني كان أسرف المرة في حلية و كان فسد الرجل إجازته لمن يستعمله بكراهة.

فرق بين سرف الرجل و سرف المرأة، فالاول حرام والثاني مكروه.

قوله: (فالعبدة بقيمتها) أي وزنه، وقوله لا يوزنه، أي فقط كما يدل عليه.

قوله آن يخرج خمسة مصوحة قيمتها سبعة ونصف كما قرر شيخنا العشماوي.

قوله: (قيمتها سبعة ونصف) أي لأن السبعة والنصف ربع عشر اللثمانية.

قوله: (أو كان له إماء كذلك) أي وزنه مائة درهم وقيمة اللثمانية، وعبارة الشوبيري على المنهج: ولو اختلف قيمة الحلي المحرم أو المكروه وزنه كان كانت قيمته اللثمانية وزنه مائتين أعتبرت القيمة أي إذا

كان ثريمه عارضاً بأن صيغ لإمرة واستعمله الرجل إلا اعتبر الوزن فقط كإماء اه.

فأو كان آنية فلا انثر لزيادة القيمة لأن ارتفاع القيمة بالصنعة وهي محظمة.

ا هـ

ح لـ

ونقله عن شرح الروض.

قوله: (أو يكسره) وبفرق بيته وبين الحلي المحرم حيث لا يجوز كسره كما سبق بأن الإناء محرم لعينه ولا كذلك الحلي، لكن قد يقال في الكسر ضرر على المستحبين لأن الخمسة المكسورة لا تساوي قيمتها في حال اتصالها وهي سبعة ونصف.

قوله: (ويخرج خمسة) أي خمسة دراهم.

ويحرم على الرجل حلي الذهب ولو في الله الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم {احل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها إلا الأنف إذا جدع فإنه يجوز أن يتحذ من الذهب} لأن بعض الصحابة قطع أنفه في غزوة فاتحذ أنفًا من فضة فأنق علية، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتحذ من ذهب إلا الأنملة فإنه يجوز اتخاذها لمن قطعت منه ولو لكل أصبع من الذهب قياساً على الأنف، إلا السن فإنه يجوز لمن قلعت سنه اتخاذ سن من ذهب وإن تعددت قياساً أياً على الأنف.

الشرح

قوله: (ويحرم على الرجل حلي الذهب) نعم إن صدئ بحيث لا يتبيّن الذهب لم يحرم كما في شرح المنهج، أي وكثير الصدأ بحيث يحصل منه شيء بعرضه على النار؛ يقال: صدئ يصدأ بالهمز من باب تعجب.

ولا ينافي هذا قوله: إن الذهب لا يصدأ، لأن محمل على الغائب أو على نوع منه أو على الحالص دون ما خالطه غيره فليتأمل.

قوله: (إلا الأنف) جملة المستثنى ثلاثة.

قوله: (إذا جدع) بالدار المهملة، أي قطع.

قوله: (لأن بعض الصحابة) هو عرقاجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلب بضم الكاف وتحقيق اللام اسم لمكان كانت الوفقة عنده في الجاهلية، مرجحومي.

فَوْلَهُ: (أَن يَتَّخِذَهُ مِنْ ذَهَبٍ) فَاتَّخَذَهُ.

فَوْلَهُ: (وَإِلَّا الْأَنْمَلَةَ) أَيِ الْعُلْيَا لَا السُّفْلَى وَلَا الْأَنْمَلَيْنِ؛ وَالْأَنْمَلَةُ بِتَثْبِيتِ الْهَمَرَةِ وَالْمِيمِ كَمَا قَالَ: يَا أَصْبَعُ
تَلَثَّنَ مَعَ مِيمِ أَنْمَلَةٍ وَتَلَثَّ الْهَمَرَ أَيْضًا وَارُوا أَصْبُوْعاً.

فَوْلَهُ: (فَإِنَّهُ يَجُوزُ اتَّخَادُهَا) أَيْ إِذَا كَانَ مَا تَحْتَهَا سَلِيمًا دُونَ مَا إِذَا كَانَ أَشَلَّ، شَرْحُ الرَّوْضِ.
وَبِخِلَافِ السُّفْلَى وَالْأَصْبَعِ، وَالْأَنْمَلَيْنِ، فَقَوْلُ الشَّارِخِ "وَإِلَّا الْأَنْمَلَةَ" أَيِ الْعُلْيَا، وَعِبَارَةُ الْمَدَابِغِ عَلَى التَّحْرِيرِ:
وَقِيسَ بِالْأَنْفِ الْأَنْمَلَةَ وَالسَّنْ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَصْبَعِ وَالْيَدِ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ فِي كُوَنَانِ لِمُجَرَّدِ الرَّيْنَةِ فَلَا
يُتَّخِذَانِ مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، بِخِلَافِ الْأَنْمَلَةِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا، وَأَمَّا الْأَنْمَلَيْنِ فَإِنْ كَانَتَا مِنْ أَعْلَى
الْأَصْبَعِ جَازَ اتَّخَادُهُمَا لِوُجُودِ الْعَمَلِ بِوَاسِطَةِ الْأَنْمَلَةِ السُّفْلَى، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ أَبْنِ فَاسِمٍ وَإِنْ كَانَتَا مِنْ
أَسْفَلِ الْأَصْبَعِ امْتَنَعَ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ مِرِّ فِي شَرْحِهِ.

١٥

وَيَحْرُمُ سِنُّ الْخَاتَمِ مِنَ الدَّهَبِ عَلَى الرَّجُلِ وَهِيَ الشُّعْبَةُ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ بِهَا الْفَصُّ، وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ الْفِضَّةِ
الْخَاتَمُ بِالْإِجْمَاعِ {وَلَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ حَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ}، بَلْ لِبُسْهُ سُنَّةُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْيَمِينِ
أَمْ فِي الْيَسَارِ لِكِنَّ الْيَمِينَ أَفْضَلُ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُجْعَلَ الْفَصُّ مِمَّا يَلِي كَفَهُ.
وَلَا يُكَرِّهُ لِلْمَرْأَةِ لِبُسْ خَاتَمَ الْفِضَّةِ.

تَشْبِيهُ: لَمْ يَتَعَرَّضُ الْأَصْحَابُ لِمِقْدَارِ الْخَاتَمِ الْمُبَاحِ وَلَعَلَّهُمْ اكْتَفَوْا فِيهِ بِالْعُرْفِ أَيْ عُرْفٌ تِلْكَ الْبَلْدَةِ وَعَادَةِ
أَمْتَالِهِ فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرِعِيُّ الصَّوَابُ ضَبْطُهُ بِدُونِ مِنْقَالٍ.
وَلَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ حَوَالَمِ كَثِيرَةً لِيُلْبِسَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاحِدِ جَازَ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا، فَإِنْ لَيْسَهُمَا
مَعًا جَازَ مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى إِسْرَافٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلَوْ تَخَمَّ الرَّجُلُ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ جَازَ مَعَ
الْكَرَاهَةِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

الشَّرْحُ

فَوْلَهُ: (مِنَ الدَّهَبِ) وَإِنْ أَمْكَنَ اتَّخَادُهَا مِنْ الْفِضَّةِ الْجَائِزَةِ لِذَلِكَ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُأُ غَالِبًا وَلَا يُفْسِدُ
الْمَبْنَى، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

فَوْلَهُ: (الْخَاتَمُ) وَهُوَ الَّذِي يُلْبِسُ فِي الْأَصْبَعِ سَوَاءً حَتَّمَ بِهِ الْكُتُبَ أَوْ لَا وَأَمَّا مَا يُتَّخِذُ لِحَثْمِ الْكُتُبِ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَصْلُحَ لَأَنْ يُلْبِسَ فَلَا يَجُوزُ اتَّخَادُهُ مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ.

فَوْلَهُ: (بِلْ لِبُسْهُ سُنَّةً) الْأُولَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَدِيثِ وَيَكُونُ إِسْرَابًا اتِّنْقَالِيًّا عَنْ قَوْلِهِ: وَيَحِلُّ إِلَيْهِ، لِأَنَّ
الْإِسْرَابَ بَعْدَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِأَنَّ سَنَ لِبِسِهِ مَأْخُوذٌ مِنْ الْحَدِيثِ.

فَوْلَهُ: (لِكِنَّ الْيَمِينَ أَفْضَلُ) أَيْ خِنْصَرَهَا.

فَوْلَهُ: (فَإِنْ لَيْسَهَا مَعًا جَازَ) وَلَا رَكَأَةً أَيْ إِنْ جَرَتْ عَادَةُ أَمْتَالِهِ بِهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فَقِيهًا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ،
وَالْمُسْتَحَبُ أَنْ يَجْعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ الْكَفِّ.

وَلَا يُكَرِّهُ لِبُسْ خَاتَمَ الرَّصَاصِ وَالنَّحَاسِ وَالْحَدِيدِ عَلَى الْأَصْحَاحِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {النَّمِسُ وَلَوْ
خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ}.

١٦

دَمِيرِيٌّ.

فَالشَّيْخُ الزَّيَادِيُّ: وَيُعْتَبُرُ فِي صِفَةِ الْخَاتَمِ وَقُدْرَهُ وَعَدَدِهِ أَنْ يَكُونَ لَا إِنْقَاصَ بِهِ لِيُخْرُجَ بِالْأَوَّلِ مَا لَوْ اتَّخَذَ الْفَقِيهُ خَاتَمًا لَا يَلِيقُ بِهِ كَالدُّبْلَةِ لَا خَاتَمًا مَعَهَا أَوْ كَشْتُوَانٍ بِخَلَافِ الْعَامِيِّ، وَيَخْرُجُ بِالثَّانِي مَا لَوْ زَادَ عَلَى الْقُدْرِ الْلَّاتِقِ بِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ، وَيَخْرُجُ بِالثَّالِثِ مَا لَوْ عَدَدَ الْفَقِيهِ خَاتَمًا فِي أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ يَمْتَسِعُ عَلَيْهِ بِخَلَافِ الْعَامِيِّ.

وَيُقْلَلُ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْحَاشِيَةِ أَنَّ مِثْلَ الدُّبْلَةِ لُبْسُ الْفَقِيهِ الْخَاتَمِ فِي غَيْرِ خُصْرَهِ كَلْبِسِهِ فِي نَحْوِ إِبْهَامِ فَبَحْرُمُ عَلَيْهِ بِخَلَافِ الْعَامِيِّ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ الْأَتِيَّ: "لَوْ تَخْتَمَ الرَّجُلُ فِي غَيْرِ الْخُصْرَ جَازَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْفَقِيهِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةً أَمْتَالِهِ".
وَيَحْلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ الْفِضَّةِ حِلْيَةً آلَاتِ الْحَرْبِ كَالسَّيْفِ وَالرُّمْحِ وَالْمِنْطَقَةِ لَا مَا لَا يَلْبِسُهُ كَالسَّرْجُ وَالْجَامِ.

الشَّرُّ

قَوْلُهُ: (وَيَحْلُّ لِلرَّجُلِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاهِدًا.

قَوْلُهُ: (حِلْيَةً) أَيْ تَحْلِيَّتَهَا؛ وَالْحَلْيَةُ جَعْلُ عَيْنِ النَّعْدِ فِي مَحَالٍ مُتَرَكِّةٍ مَعَ الْإِحْكَامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُرْءِ مِنْهَا وَلِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنْ عَيْنِهَا فَارْقَتِ التَّمْوِيْهُ السَّابِقِ أَوْ الْكِتَابِ أَنَّهُ حَرَامٌ، حَجَّ قَوْلُهُ: (آلَاتِ الْحَرْبِ) وَإِنْ كَانَ عِدْدُ مَنْ لَمْ يُحَارِبْ؛ لِأَنَّ إِغَاظَةَ الْكُفَّارِ وَلَوْ مِمْنَ بِدَارِنَا حَاصِلَةً مُطْلَقاً، وَبِهِ يُعْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حُرْمَةِ افْتِنَاءِ كُلِّ الصَّيْدِ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِدْ بِهِ.

ا. هـ.

س. لـ.

وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَوْ عِيَّتَهَا كَالْقِرَابِ وَغَمْدِ السَّيْفِ فَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَّتُهُ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَيْضًا تَحْلِيَّةَ السَّكِينِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَيْسَتْ أَلَّا الْحَرْبُ وَنَحْوُهَا فَيَحْرُمُ.

ا. هـ.

م. دـ.

وَقَوْلُهُ كَالْقِرَابِ وَغَمْدِ السَّيْفِ "عَطْفٌ مُرَادِفٌ".
وَأَمَّا سِكِينُ الْمِهْنَةِ أَوْ الْمُقْلَمَةِ.

فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ "تَحْلِيَّهُمَا" كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْلِيَّةُ الدَّوَّاهِ وَالْمَرَأَةِ مَر.

وَقَوْلُهُ "أَوْ الْمُقْلَمَةِ" أَيْ أَوْ سِكِينُ الْمُقْلَمَةِ وَهِيَ الْمِقْشَطُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمِنْطَقَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ كَالسَّبَّةِ وَتُسَمَّى الْآنَ بِالْحِيَاَصَةِ.

ا. هـ.

مَرْحُومِيٌّ.

وَجَعَلُهَا مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ لِأَنَّهَا تَتَفَعُّ فِيهِ مِنْ حِيْثُ كَوْنُهَا تَمَنَّعُ وَصُولَ السَّهْمِ لِلْبَدَنِ، فَالْمُرَادُ بِالْأَلَّةِ مَا يَتَفَعُّ فِي الْحَرْبِ ا. هـ.

وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ تَحْلِيلَةُ الْحَرْبِ بِدَهْبٍ وَلَا فِضَّةً وَلَهَا لُبْسٌ أَنْوَاعُ حُلَّيِ الْدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ كَالسُّوَارِ وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا مِنِ التِّيَابِ.

وَتَحْرُمُ الْمُبَالَغَةُ فِي السَّرَّافِ كَخَلْخَالٍ وَزُئْنَهُ مِائَتَانِ دِينَارٍ، وَكَذَا يَحْرُمُ إِسْرَافُ الرَّجُلِ فِي آلَةِ الْحَرْبِ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (ولَهَا لُبْسٌ أَنْوَاعُ حُلَّيِ الْدَّهْبِ) وَكَالنِّسَاءِ الطَّفْلُ فِي ذَلِكَ، شَرْخُ الْمَنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَا نُسِجَ) أَيْ لُبْسٌ مَا نُسِجَ بِهِمَا فَخَرَجَ الْفُرْشُ كَالسَّجَادَةِ الْمَنْسُوجَةِ بِهِمَا فَتَحْرُمُ لِأَنَّهَا لَا تَدْعُونَ لِلْجِمَاعِ كَالْمُلْبُوسِ مِنْ رِءُوفٍ.

قَوْلُهُ: (الْمُبَالَغَةُ فِي السَّرَّافِ) لَيْسَ بِقَيْدٍ، لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّ مُجَرَّدَ السَّرَّافِ حَرَامٌ وَلَوْ بَدُونَ مُبَالَغَةٍ، خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْفَاتِلِ بِالْكَراَهَةِ حِينَئِذٍ كَمَا قَرَرَهُ شِيخُنَا الْعَشْمَانِيُّ، قَالَ فِي لِ: وَعَلَى كُلِّ يَلْزَمُهَا زَكَاةُ الْجَمِيعِ لَا مَا زَادَ وَكَذَا آلَةُ الْحَرْبِ الْمُذَكُورَةُ.

قَوْلُهُ: (مِائَتَانِ دِينَارٍ) أَيْ مَجْمُوعُ فَرِدَتِيهِ حِلِّ.

وَيَلْزَمُهَا زَكَاةُ الْجَمِيعِ لَا مَا زَادَ فَقَطْ شَرْخُ مِنْ رِءُوفٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَضِيَ لِإِبَاحَةِ الْحُلَّيِ لَهَا التَّرْتِينُ لِلرِّجَالِ الْمُحَرَّكِ لِلشَّهْوَةِ الدَّاعِيِ إِلَى كُثْرَةِ النَّسْلِ، وَلَا زِيَّةً فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَلْ تَشَفُّرُ مِنْهُ النَّفْسُ لِاسْتِبَاشِهِ؛ شَرْخُ الْمَنْهَاجِ.

وَيَجُوزُ تَحْلِيلُهُ الْمُصْنَفِ بِفِضَّةِ الْرَّجُلِ وَالنِّسَاءِ، وَيَجُوزُ لَهَا فَقَطْ بِدَهْبٍ لِعُمُومِ {أَحْلِ الْدَّهْبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَّا أُمَّتِي} قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَمَنْ كَتَبَ بِدَهْبٍ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةً فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ لِعَدَمِ وُرُودِهَا فِي ذَلِكَ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (تَحْلِيلُ الْحُلَّيِ) يُؤْخَذُ مِنْ تَعْبِيرِهِمْ بِالْتَّحْلِيلِ الْمَارِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّمْوِيَّهِ حُرْمَةُ النَّمْوِيَّهِ هُنَا بِدَهْبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُطْلَقاً لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْعِلْمُ الْإِكْرَامُ وَهُوَ حَاصِلٌ بِكُلِّ؟ فَقُلْتَ: لَكِنَّهُ فِي التَّحْلِيلِ لَمْ يَخْلُفُهُ مَحْذُورٌ بِخَلَافِهِ فِي النَّمْوِيَّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

وَإِنْ قُلْتَ: يُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ قَوْلُ الْغَزَالِيُّ: مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالْدَّهْبِ فَقَدْ أَحْسَنَ؟ فُلْتَ: يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُعْتَفَرُ فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي تَحْوِي وَرِقِهِ وَجِلْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِكْرَامُهَا إِلَّا بِذَلِكَ.

١٥.

حَجَّ شَوَّبِرِيُّ.

قَوْلُهُ: (الْمُصْنَفِ) وَمِثْلُهُ التَّمَائِمُ وَكَذَا جِلْدُهُ وَكِيسُهُ وَعَلَاقَتُهُ وَحَيْطُهُ لَا كُرْسِيُّهُ.

وَخَرَجَ بِالْمُصْنَفِ بِقِيَةِ الْكُتُبِ، فَتَحْرُمُ التَّحْلِيلُ وَالنَّمْوِيَّهُ.

وَالْمُرَازُ بِالْمُصْنَفِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ لِلنَّبِيِّ كَمَا فِي سِلِّ.

وَالنَّقْسِيرُ بِالنِّسَبَةِ لِلتَّحْلِيلِ كَالْمُصْنَفِ إِنْ حَرَمَ مَسْهُ، وَإِلَّا فَلَا، عَنَّا عَلَى الْمَنْهَاجِ.

فَرَعُ: قَدْ سُلِّمَ مِنْ رَأْنَ عنْ الْفَرْقِ بَيْنَ جَوَازِ كِتَابَةِ الْمُصْنَفِ بِالْدَّهْبِ حَتَّى لِلرِّجَالِ وَحُرْمَةِ تَحْلِيلِهِ بِالْدَّهْبِ لِلرِّجَلِ.

وَلَعْلَهُ أَنَّ كِتَابَتَهُ رَاجِعَةٌ لِنَفْسِهِ حُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ بِخَلَافِ تَحْلِيَّتِهِ فَالْكِتَابَةُ أَدْخَلَ فِي التَّلْقِ؛ سَمِّ عَلَى الْمَهْجَ.

فَصَلْ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الرُّزُوعِ وَالثَّمَارِ وَمَا يَحِبُّ إِخْرَاجُهُ (وَنِصَابُ الرُّزُوعِ وَالثَّمَارِ خَمْسَةُ أُوْسُقٍ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أُوْسُقٍ صَدَقَهُ وَالْأُوْسُقُ جَمْعٌ وَسُقٍ بِفَتْحِ الْوَاءِ وَكَسْرِهَا سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ يَجْمِعُ الصَّيْعَانَ وَهِيَ بِالْوَزْنِ الْفُ رَطْلٌ وَسِتُّمَائَةٌ رَطْلٌ بِالْعِرَاقِيِّ أَيُّ الْبَعْدَادِيِّ لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمَدُ رَطْلٌ وَتَلْثُ بِالْبَعْدَادِيِّ وَقَدَرْتُ بِهِ لِأَنَّهُ الرَّطْلُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ مِائَةٌ وَتَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمًا، وَالنِّصَابُ الْمُذَكُورُ تَحْدِيدٌ كَمَا فِي نِصَابِ الْمَوَاشِيِّ وَغَيْرِهَا، وَالْعِبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيْلِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِنَّمَا قَدَرْتُ بِالْوَزْنِ اسْتِطْهَارًا أَوْ إِذَا وَاقَ الْكَيْلُ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْوَزْنِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ الْوَسْطِ فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْخَفِيفِ وَالرَّزِينِ، وَكَيْلُهُ بِالْأَرْدَبِ الْمِصْرِيِّ سَتُّهُ أَرْدَبٌ وَرُبْعُ إِرْدَبٍ كَمَا قَالَهُ الْقَمُولُيُّ بِجَعْلِ الْقَدَحِينِ صَاعًا كَرْكَاءُ الْفِطْرِ وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ خَلَافًا لِلْسُّبُكِيِّ فِي جَعْلِهَا خَمْسَةُ أَرْدَبٍ وَنِصْفًا وَتَلْثُ لِأَنَّهُ جَعَلَ الصَّاعَ فَدَحِينٍ إِلَّا سُبْعَيْنِ مَدًّا.

الشَّرْحُ

فَصَلْ: فِي بَيَانِ نِصَابِ الرُّزُوعِ وَالثَّمَارِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا يَحِبُّ إِخْرَاجُهُ) وَهُوَ إِمَّا الْعُشْرُ وَإِمَّا نِصْفُهُ وَإِمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي.

قَوْلُهُ: (سُمِّيَ) أَيْ مَدْلُولُهُ وَهُوَ الْمِقْدَارُ الْمَعْلُومُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَجْمِعُ) أَيْ وَالْوَسْقُ الْجَمْعُ قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا) وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ الْخَمْسَةَ عَدَّةَ الْأُوْسُقِ فِي مِقْدَارِهَا مِنْ الصَّيْعَانِ وَهُوَ سِتُّونَ تَلْثُ بَلْغُ تَلْمَائِهِ، ثُمَّ تَضْرِبُ التَّلْمَائِهِ فِي مِقْدَارِ الصَّاعِ مِنْ الْأَمْدَادِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ تَلْبُغُ الْفَ وَمَائَتَيْنِ مَدًّا، ثُمَّ تَضْرِبُ الْأَلْفَ وَمَائَتَيْنِ فِي مِقْدَارِ الْمَدِّ وَهُوَ رَطْلٌ وَتَلْثُ الْفِ وَمَائَتَانِ فِي رَطْلٍ بِالْفِ وَمَائَتَيْنِ رِطْلًا وَالْفَ وَمَائَتَانِ فِي تَلْثٍ بِالْفِ وَمَائَتَيْنِ تَلْثًا وَمَجْمُوعُهَا أَرْبَعِمَائَةٌ صِحَّاحٌ؛ فَجُمِلَهُ ذَلِكَ الْفُ وَسِتُّمَائَةٌ رَطْلٌ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الرَّطْلُ الشَّرْعِيُّ) وَجْهُ كَوْنِهِ الرَّطْلُ الشَّرْعِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ التَّعْدِيرُ بِهِ فِي زَمِنِ الصَّحَّابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (تَحْدِيدٌ) أَيْ خَلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَرُعُوسِ الْمَسَائِلِ وَالْمَجْمُوعُ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ أَنَّهُ تَقْرِيبٌ، وَعَلَيْهِ فَيَحْتَمِلُ نَفْسَ رَطْلٍ، لَكِنْ قَالَ الْبُلْقَنِيُّ فِي الْحَوَالِيِّ: إِنَّ الْمَشْهُورَ التَّحْدِيدُ كَمَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانُ هُنَّا زِيَاجٌ.

قَوْلُهُ: (اسْتِطْهَارًا) أَيْ اسْتِيقَاءً لِجَمِيعِ الْمَقَادِيرِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَاجِبَةِ فِي بَابِ الزَّكَةِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِهِ الْاحْتِيَاطُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كُلُّ مِنْهُمَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُنَّا الْكَيْلُ لَا الْوَزْنُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ إِذَا وَاقَ الْكَيْلَ) أَيْ فَهُمَا جَوَابَانِ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ كَمْلَ بِالْكَيْلِ وَنَفْسَ بِالْوَزْنِ. وَجَبَتْ رَكَاثَةٌ لَا عَكْسُهُ قِيل.

قوله: (فإنه) أي النوع، وقوله والرَّزِينَ أي والمُتوسِط والمَرْزِينَ النَّقْلُ في المِيزَنِ.

قوله: (ستة أَرْادِبٍ وَرُبْعٌ إِرْدَبٌ) مِقدارُ ذَلِكَ بِالْأَرْبَاعِ مِائَةٌ وَحَمْسُونَ رُبْعًا وَبِالْأَقْدَاحِ سِتُّمَائَةٌ لِأَنَّ الْمِائَةَ يَأْرِبِعَمَائِهَةَ وَالْخَمْسِيَّةَ بِمَا تَقْتَلَنَ وَقُولُهُ خَمْسَةَ أَرْادِبَ وَنِصْفًا وَتُلْثًا مِقدارُ ذَلِكَ بِالْأَرْبَاعِ مِائَةٌ وَأَرْبَعُونَ رُبْعًا وَبِالْأَقْدَاحِ حَمْسَمَائَةٌ وَسِتُّونَ لِأَنَّ الْمِائَةَ يَأْرِبِعَمَائِهَةَ وَالْأَرْبَعِينَ بِمَا تَقْتَلَنَ.

وقوله إلا سُبْعَيْ مُدٌّ وَعَلَى هَذَا فِي مِقْدَارِ النَّصَابِ بِالْأَقْدَاحِ خَمْسَمَائَةٌ وَسِتُّونَ؛ لِأَنَّ مِقدارَ النَّصَابِ بِالصَّيْغَانِ لِسِتُّمَائَةٌ صَاعٍ وَكُلُّ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا سِتُّونَ مُدًا وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ قَدَحًا؛ لِأَنَّ كُلَّ خَمْسَةَ عَشَرَ مُدًا سِبْعَةَ أَقْدَاحٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ قَدَحٍ بِمُدَّيْنِ وَسُبْعَيْ مُدٍّ بِنَاءً عَلَى جَعْلِ الصَّاعِ قَدَحِينَ إِلا سُبْعَيْ مُدٌّ.

وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ كُلَّ تِسْعِينَ صَاعًا بِمَا تَقْتَلَنَ وَثَمَانِيَّةَ وَسِتِّينَ قَدَحًا، فَالْمِائَتَانِ وَالسَّبْعُونَ صَاعًا بِخَمْسَمَائَةٍ قَدَحٍ وَأَرْبَعَةَ أَقْدَاحٍ، وَالثَّلَاثُونَ صَاعًا تَقْمَامَ التَّلَيْمَانَةِ بِسِتَّةٍ وَخَمْسِينَ، فَاضْفِفُهَا لِلْخَمْسَمَائَةَ وَالْأَرْبَعَةَ فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ خَمْسَمَائَةٌ وَسِتِّينَ قَدَحًا وَمِقْدَارُهَا بِالْأَرْادِبِ خَمْسَةَ أَرْادِبَ وَنِصْفًا وَتُلْثًا؛ لِأَنَّ كُلَّ إِرْدَبٍ بِسِتَّةٍ وَسِتِّينَ قَدَحًا.

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مِقدارَ النَّصَابِ بِالْأَمْدَادِ وَهُوَ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ يَكُونُ خَمْسَمَائَةٌ وَسِتِّينَ قَدَحًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ مُدًا بِسِتَّةٍ وَخَمْسِينَ قَدَحًا كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنا.

قوله: (وَنِصْفًا وَتُلْثًا) وَالنَّقَاوْثُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَتَانِ وَنِصْفُ وَبَيْهِ.

قوله: (قدَحِينَ إِلا سُبْعَيْ مُدٌّ) وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ القدَحِينَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَسُبْعَيْ مُدٌّ عِنْدَ السُّبْكِيِّ، فَهُمَا أَرْبَدُ مِنَ الصَّاعِ سِبْعِينَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَمُولِيَّ وَالسُّبْكِيَّ انْتَفَقا عَلَى أَنَّ الصَّاعَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَأَخْلَافًا فِي مِقدارِ الْقَدَحِ، فَعِنْدَ الْقَمُولِيِّ أَنَّ الصَّاعَ قَدَحَانِ بِجَعْلِ كُلِّ مُدَّيْنِ قَدَحًا وَعِنْدَ السُّبْكِيِّ قَدَحَانِ إِلا سُبْعَيْ مُدٌّ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الْقَدَحَ مُدَّيْنِ وَسُبْعَيْ مُدٌّ، فَالْقَدَحُ عِنْدُهُ أَرْبَدُ مِنْ الْقَدَحِ عِنْدَ الْقَمُولِيِّ وَكُلُّ خَمْسَةَ عَشَرَ مُدًا بِسِبْعَةَ أَقْدَاحٍ وَكُلُّ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا وَبَيْهِ وَنِصْفَ وَرُبْعٍ فَتَلَاثُونَ صَاعًا ثَلَاثُ وَبَيْتَانِ وَنِصْفٌ فَتَلَيْمَانَةٌ صَاعٍ خَمْسَةٌ وَتَلَاثُونَ وَبَيْهِ وَهِيَ خَمْسَةَ أَرْادِبَ وَنِصْفَ وَتُلْثًا، فَالنَّصَابُ عَلَى قُولِهِ خَمْسَمَائَةٌ وَسِتُّونَ قَدَحًا وَعَلَى الْأَوَّلِ سِتُّمَائَةٌ شَرْحٌ مَرْعَى زِيَادَةً.

وقال بعض المحققين: النَّصَابُ الْأَنَّ بِالْكِيلِ الْمِصْرِيِّ أَرْبَعَةُ أَرْادِبَ وَوَبَيْهِ؛ لِأَنَّ الْكِيلَ الْأَنَّ تَقْصَ عَدَدُهُ عَمَّا كَانَ بِسَبَبِ مَا يُكَالُ بِهِ الْأَنَّ حَتَّى صَارَتِ الْأَرْبَعَةُ أَرْادِبَ وَوَبَيْهُ مِقدارُ السِّتَّةِ أَرْادِبَ وَالرُّبْعِيِّ مِنَ الْأَرْادِبِ الْمُقْدَرَةِ نِصَابًا سَابِقًا، فَالنَّقَاوْثُ بَيْنَهُمَا إِرْدَبَانِ وَكِيلَةً.

تشبيه: لا يُضْمِنُ تَمْرٌ عَامٌ وَرَزْعُهُ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ إِلَى تَمْرٌ وَرَزْعٌ عَامٌ آخَرُ، وَيُضْمِنُ تَمْرٌ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ لِاخْتِلَافِ أَنْواعِهِ وَبِلَادِهِ حَرَازَةٍ وَبِرُودَةٍ تَجْدِيدٌ وَتَهَامَةٌ، فَتَهَامَةٌ حَارَّةٌ يُسْرِعُ إِدْرَاكُ التَّمْرِ بِهَا بِخَلَافِ نَجْدٍ لِبِرْدَهَا، وَالْمُرَادُ بِالْعَامِ هُنَا اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً، وَالْعِبْرَةُ بِالضَّمِّنِ هُنَا بِإِطْلَالِهِمَا فِي عَامٍ فَيُضْمِنُ طَلْعُ نَخِيلٍ إِلَى الْآخِرِ إِنْ أَطْلَعَ الثَّانِي قَبْلَ جَدَادِ الْأَوَّلِ وَكَذَا بَعْدَهُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ.

نعم لو أتَمَرَ نَخْلٌ مَرَنَتَنَ في عَامٍ فَلَا يُضْمِنُ بِلْ هُمَا كَمْرَةٌ عَامِيْنِ، وَرَزْعًا الْعَامِ يُضْمَانُ وَإِنْ اخْتَلَفَ زَرَاعَتَهُمَا فِي الْفُصُولِ، وَالْعِبْرَةُ بِالضَّمِّنِ هُنَا اعْتِبَارٌ وَقُوَّةٌ حَصَادِيهِمَا فِي سَيَّةٍ وَاحِدَةٍ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً

كَمَا مَرَ.
الشَّرْخ

قَوْلُهُ: (وَيَضُمُ شَمَرَ الْعَامِ الْوَاحِد) وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أُنْوَاعٌ مِنْ الشَّمَرِ أَوِ الرَّبِيبِ حَسَلَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ دُونَ حَمْسَةٍ أَوْ سُقِّ، فَيَضُمُ بَعْضَ الْأُنْواعِ إِلَى بَعْضٍ؛ أَوْ كَانَ لَهُ فِي بِلَادِ أُنْواعٍ مِنْ الشَّمَرِ أَوِ الرَّبِيبِ حَسَلَ مِنْهَا مِثْلُ ذَلِكَ زَيْ.

قَوْلُهُ: (وَبِلَادِهِ حَرَارَةٌ وَبُرُودَةٌ) هَذَا مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اخْتِلَافَ أُنْواعِهِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ بِلَادِهِ حَرَارَةٌ وَبُرُودَةٌ؛ عَزِيزِي.

قَوْلُهُ: (وَالْعِبْرَةُ بِالضَّمِّ) أَيْ فِي الضَّمِّ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى "فِي" وَقَوْلُهُ: "هُنَا" أَيْ فِي النَّمَارِ، احْتَرَرَ بِهِ عَنِ الزُّرُوعِ فَإِنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِالْحَصَادِ كَمَا سَيَّانِي.

قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي النَّمَارِ (بِإِطْلَاعِهِمَا) أَيْ ظُهُورِهِمَا وَبُرُوزِهِمَا.

قَوْلُهُ: (إِنْ أَطْلَعَ) أَيْ ظَهَرَ وَبَرَزَ.

قَوْلُهُ: (قَبْلَ جَدَادِ الْأَوَّلِ) بِفتحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا مَعَ اعْجَامِ الدَّالِّ وَإِهْمَالِهَا، فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يُضْمِنُ) أَيْ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، وَالنَّادِرُ يُلْحَقُ بِالْأَعْلَمِ الْأَعْلَمِ وَهُوَ كَوْنُ الشَّمَرِ مِنْ عَامَيْنِ.

فَقَوْلُهُ لَوْ أَنَّمَرَ نَحْلٌ أَيْ نَحْلٌ وَاحِدٌ، بِأَنَّ كَانَ الَّذِي أَنَّمَرَ ثَانِيَاً هُوَ الَّذِي أَنَّمَرَ أَوْلَى، وَالَّذِي قَبْلَ الإِسْتِدْرَاكِ صُورَتُهُ أَيْ نَوْعاً مِنَ النَّحْلِ أَيْ بَعْضًا أَنَّمَرَ أَوْلَى وَبَعْضًا آخِرًا أَنَّمَرَ ثَانِيَاً.

قَوْلُهُ: (وَرَرْعَا الْعَامِ إِلَّا) الْعَامُ لَيْسَ قَيْدًا، بَلْ وَلَوْ كَانَ رَزْعِيْ عَامَيْنِ وَلَكِنْ بَيْنَ حَصَادِهِمَا أَقْلُ مِنْ سَنَةٍ فَإِنَّهُ يَضُمُ.

قَوْلُهُ: (فِي الْفَصُولِ) بِأَنْ يَكُونَ ذُرَّةً رُرْعَتْ فِي الصَّيْفِ وَأَخْرَى فِي الْحَرِيفِ وَأَخْرَى فِي الرَّبِيعِ.

قَوْلُهُ: (وَالْعِبْرَةُ بِالضَّمِّ هُنَا) أَيْ فِي الزُّرُوعِ.

قَوْلُهُ: (اعْتِبَارُ وُقُوعِ حَصَادِهِمَا) أَيْ بِالْفُؤَةِ لَا بِالْفَعْلِ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: بِاعْتِبَارِ إِلَّا.

قَوْلُهُ: (فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ) بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ حَصَادِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيًّا.

وَلَا عِبْرَةَ بِابْتِدَاءِ الرَّزْعِ لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَعِنْدَهُ يَسْتَقِرُ الْوُجُوبُ، وَيَكُفِي عَنِ الْحَصَادِ رَمْنُ إِمْكَانِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ.

١. هـ.

حَجَّ وَمَرَ.

قَوْلُهُ: (عَرَبِيَّةً) أَيْ هَلَالِيَّةً.

(وَ) يَجِبُ (فِيهَا) أَيْ فِي الْحَمْسَةِ أَوْ سُقِّ وَمَا رَأَدَ (إِنْ سُقِيتُ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ) بِمَاءِ (السَّيْحِ) وَهُوَ بِقْنَحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنْتَنَى تَحْتَ السَّيْلِ أَوْ بِمَا انْصَبَ مِنْ جَبَلٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ شَرَبَ بِعُرُوقِهِ لِفُرْيَهِ مِنْ الْمَاءِ وَهُوَ الْبَعْلِيُّ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ النَّمَرُ وَالرَّزْعُ (الْعُشْرُ) كَامِلًا (وَ) يَجِبُ فِيهَا (إِنْ سُقِيتُ بِدُولَابٍ) بِضَمِّ أَوْلَهِ وَفَتْحِهِ وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْحَيَوَانُ أَوْ دَالِيَّةٌ وَهِيَ الْبَكْرَةُ أَوْ نَاعُورَةٌ وَهِيَ مَا يُدِيرُهُ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ (أَوْ بِنَضْجِهِ) مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ بِحَيَوَانٍ وَيُسَمَّى الدَّكْرُ نَاضِحًا وَالْأَنْثَى نَاضِحَةً، أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ أَوْ وُهِبَ لَهُ لِعِظَمِ الْمِنَّةِ فِيهِ، أَوْ غَصَبَهُ لِوُجُوبِ ضَمَانِهِ (نِصْفُ الْعُشْرِ) وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعِيُونُ

أوَ كَانَ عَدِيرًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّصْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ} وَانْعَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ
وَغَيْرُهُ، وَالْمَعْنَى فِيهِ كَثْرَةُ الْمُؤْنَةِ وَخَفْفَهَا كَمَا فِي الْمَعْلُوفَةِ وَالسَّائِمَةِ.

وَالْعَتَرِيُّ يُفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ وَالْمُتَلَثَّةَ مَا سُقِيَ بِمَاءِ السَّيْلِ الْجَارِيِّ إِلَيْهِ فِي حُفْرَةٍ وَتُسَمَّى الْحُفْرَةُ عَانِوْرًا لِتَعْتِيرِ
الْمَاءِ بِهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهَا وَالْقَوَافِثُ وَالسَّوَاقِي الْمَحْفُورَةُ مِنَ النَّهْرِ الْعَظِيمِ كَالْمَطَرِ فِي الْمَسْقَيِّ بِمَاءِ يَجْرِي
فِيهَا مِنْهُ الْعُشْرُ لِأَنَّ مُؤْنَةَ الْقَوَافِثِ إِنَّمَا تَحْرُجُ لِعِمَارَةِ الْقُرْيَةِ، وَالْأَنْهَارُ إِنَّمَا تُحْفَرُ لِإِحْيَا الْأَرْضِ، فَإِذَا
تَهَيَّأَتْ وَصَلَّ الْمَاءُ إِلَى الْزَّرْعِ بِطَبَعِهِ مَرَّةً بَعْدَ أَخْرَى بِخِلَافِ السَّقَيِّ بِالنَّوَاضِحِ وَتَحْوِهَا فَإِنَّ الْمُؤْنَةَ لِلْزَّرْعِ
نَفْسِهِ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّوَعِينِ كَالنَّصْحِ وَالْمَطَرِ يَسْفُطُ بِاعْتِبَارِ مُدَّةِ عِيشِ الشَّمْرِ وَالْزَّرْعِ وَنَمَائِهِمَا لَا يَأْكُرُهُمَا
وَلَا بِعَدِ السَّقَيَاتِ، فَلَوْ كَانَتِ الْمُدَّةُ مِنْ يَوْمِ الْزَّرْعِ مَتَّلِاً إِلَى يَوْمِ الْإِدْرَاكِ ثَمَانِيَّةً أَشْهُرٍ وَاحْتَاجَ فِي أَرْبَعَةِ
مِنْهَا إِلَى سَقْيَةِ فَسْقِيَ بِالْمَطَرِ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْأُخْرَى إِلَى سَقْيَتَيْنِ فَسْقِيَ بِالنَّصْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ،
وَكَذَا لَوْ جَهَلْنَا الْمِقْدَارَ مِنْ نَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ أَخْدَى بِالإِسْتِوَاءِ وَاحْتَاجَ فِي سِتَّةِ مِنْهَا إِلَى سَقْيَتَيْنِ
فَسْقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَفِي شَهْرِيْنِ إِلَى ثَلَاثَ سَقَيَاتِ فَسْقِيَ بِالنَّصْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرِبْعُ نِصْفِ
الْعُشْرِ، وَلَوْ احْتَفَلَ الْمَالِكُ وَالسَّاعِي فِي أَنَّهُ سُقِيَ بِمَاذَا صُدِّقَ الْمَالِكُ لِأَنَّ الْأَصْلَ دَعْمٌ وُجُوبُ الزِّيَادَةِ
عَلَيْهِ، فَإِنَّ اتَّهَمَهُ السَّاعِي حَلَفَهُ نَدِبًا، وَتَحِبُّ الرِّزْكَاهُ فِيمَا ذَكَرَ بِيُدُوٍّ صَلَاحُ ثَمَرٍ لِأَنَّهُ حِيَّتِنِدُ ثَمَرَةً كَامِلَةً وَهُوَ
قَبْلَ ذَلِكَ بَلْحٌ وَحَصْرٌ، وَبِاشْتِدَادِ حَبٍ لِأَنَّهُ حِيَّتِنِدُ طَعَامٌ وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَقْلٌ، وَالصَّلَاحُ فِي ثَمَرٍ وَغَيْرِهِ بُلُوغُهُ
صِفَةً يُطْلَبُ فِيهَا غَالِبًا وَعَلَامَتُهُ فِي الشَّمْرِ الْمَأْكُولِ الْمُتَلَوِّنِ أَخْدُهُ فِي حُمْرَةٍ أَوْ سَوَادٍ أَوْ صُفْرَةٍ كَلْبٍ وَعَنَابٍ
وَمِشْمِشٍ، وَفِي غَيْرِ الْمُتَلَوِّنِ مِنْهُ كَالْعَنْبِ الْأَبْيَضِ لِيَهُ وَتَمْوِيهِهِ وَهُوَ صَفَاوَهُ وَجَرِيَانُ الْمَاءِ فِيهِ وَيُدُوٍّ
صَلَاحٍ بَعْضِهِ وَإِنْ قَلَ كَظُهُورِهِ.

الشُّرُّ

قَوْلُهُ: (وَفِيهَا إِلَخْه) حَبَرٌ مُعْدَمٌ، وَالْعُشْرُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

وَقَوْلُهُ إِنْ سُقِيَتْ "شَرْطٌ جَوَابُهُ مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فِيهَا الْعُشْرُ، لَكِنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ الْعُشْرَ فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحْدُوفٍ.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِمَاءِ السَّيْحِ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَوْ؛ وَوَجْهُ الْحُصُوصِ أَنَّهُ يَنْزِلُ الْمَاءُ مِنَ السَّمَاءِ فِي حُفْرَةٍ فَيَمْلُؤُهَا ثُمَّ يَجْرِي مِنْهَا لِلْزَّرْعِ
وَالشَّمْرِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ شَرِبَ إِلَخْه) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: إِنْ سُقِيَتْ.

قَوْلُهُ: (الْعُشْرُ) وَقَدْرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ رِبْعًا عَلَى كَلَامِ الْقَمُولِيِّ.

قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ) كَالسَّاقِيَةَ.

قَوْلُهُ: وَالْمَعْنَى فِيهِ أَيْ فِي وُجُوبِ الْعُشْرِ أَوْ نِصْفِهِ.

وَقَوْلُهُ "كَثْرَةُ الْمُؤْنَةِ الْأَفُّ وَنَشْرُ مُشَوَّشٌ، فَالْكَثْرَةُ رَاجِعَةٌ لِنِصْفِ الْعُشْرِ وَالْخَفَةُ لِلْعُشْرِ.

قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمَعْلُوفَةِ وَالسَّائِمَةِ) التَّنْتَظِيرُ فِي مُطْلَقِ خَفَةِ الْمُؤْنَةِ وَكَثْرَتِهَا وَإِنْ كَانَتِ الْمَعْلُوفَةُ لَا زَكَاةً فِيهَا
أَصْلًا.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يُؤْتَرْ تَقْلُ الْمُؤْنَةِ فِي إِسْقاطِ الْوُجُوبِ مِنْ أَصْلِهِ هُنْدَا وَأَتَرَ فِي الْمَعْلُوفَةِ؟ فَقُلْتَ: لِأَنَّ الْقَصْدَ
بِاِفْتِنَاءِ الْحَيَوانِ نَمَاؤهُ لَا عَيْنَهُ، فَلَمَّا عَلِفَ لَمْ يَجِدْ فِيهِ الرِّزْكَاهُ لِكَوْنِ الْعَلْفِ فِي نَظِيرِ النَّمَاءِ وَمِنْ الْزَّرْعِ

والثَّمَرُ عَيْنُهُ فَيُنْظَرُ إِلَيْهَا مُطْلَقاً، ثُمَّ تَفَاقَوْتُوا فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ.

قَوْلُهُ: (بِمَاِ السَّيْلِ) أَيِّ الْمَطَرِ الْمُجْمَعِ.

قَوْلُهُ: (فِي حُكْرَةٍ) وَهِيَ أَنْ تُحْفَرَ حُكْرَةٌ يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ مِنْ السَّيْلِ إِلَى أَصْوَلِ الشَّجَرِ كَمَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، إِطْفِيْحِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَالْقَوَافِتُ) أَيِّ الْأَنْهَارُ الصَّغِيرَةُ.

قَوْلُهُ: (وَالسَّوَاقِي) الْمُرَادُ بِهَا الْمَسَافِيَّ وَهِيَ الْأَنْهَارُ الْكَبِيرَةُ كَالْخَجَانِ كَمَا يُفَهَّمُ ذَلِكَ مِنْ التَّعْلِيلِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا مَا يُبَيِّنُهُ الْحَيَوانُ لِأَنَّ فِي الْمُسْقَى بِتِلْكَ نِصْفَ الْعُشْرِ.

قَوْلُهُ: (مِنَ النَّهَرِ) أَيِّ مِنْ جَنِّهِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مُؤْنَةَ الْقَوَافِتِ إِنَّمَا تَخْرُجُ إِلَيْهِ) أَيِّ شَانُهَا ذَلِكَ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ: وَلَا عِبْرَةَ بِمُؤْنَةِ الْقَوَافِتِ وَالسَّاقِيَّةِ لِأَنَّهَا لِعِمَارَةِ الضَّيْعَةِ لَا لِنَفْسِ الرَّزْعِ.

قَوْلُهُ: (وَنَمَائِهِمَا) تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: (لَا بِأَكْثَرِهِمَا) أَيِّ الْمَطَرِ وَالنَّصْحِ خَلَافًا لِلْمَدَابِغِيِّ مِنْ جَفْلِهِ الضَّمِيرِ لِلْمُدَيْتَيْنِ، أَيْ لَا يُعْتَبِرُ بِأَكْثَرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لِلرَّدِّ عَلَى الْفَاعِلِ بِأَنَّهُ إِذَا غَلَبَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ الْمُعْتَبِرُ تَرْجِيْحًا لِلْغَلَبَةِ، وَيُلْعَنُ الْأَقْلُ عَنِ الْإِعْتِيَارِ فَكَانَهُ لَمْ يُوجَدْ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَا تَقْسِيْطًا بِأَكْثَرِهِمَا كَمَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ، أَيْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمِنْهَاجِ؛ إِذَا أَكْثَرُ لَا تَقْسِيْطًا فِيهِ حَتَّى يُنْفَى.

قَوْلُهُ: (وَلَا بِعَدِ السَّقَيَاتِ) أَيْ وَلَا يُقْسِطُ بِعَدِ الْإِلْخِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ التَّقْسِيْطَ بِعَدِ السَّقَيَاتِ كَمَا يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الْمِنْهَاجِ وَعِبَارَتُهُ وَفِيمَا سُقِيَ بِهِمَا سَوَاءٌ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فَقِيْ قَوْلِهِ يُعْتَبِرُ هُوَ؛ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ يُقْسِطُ بِإِعْتِيَارِ عِيشِ الرَّزْعِ وَنَمَائِهِ، وَقِيلَ بِعَدِ السَّقَيَاتِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ يَوْمِ الرَّزْعِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ يَوْمِ الْإِطْلَاعِ فِي النَّخْلِ أَوْ ظُهُورِ الْعِنْبِ فِي الْكَرْمِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعُ الْعُشْرِ) وَلَوْ أَعْتَبَ عَدْدَ السَّقَيَاتِ لَوَجَبَ ثُلَاثَةُ الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ السَّقَيَةَ الَّتِي بِالْمَطَرِ يَجِدُ فِيهَا ثُلَاثَةُ الْعُشْرِ وَالسَّقَيَاتِ بِغَيْرِ الْمَطَرِ يَجِدُ فِيهَا ثُلَاثَةُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَثُلَاثَةُ نِصْفِ الْعُشْرِ ثُلَاثَةُ كَامِلٍ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيْ يَجِدُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعُ الْعُشْرِ لَوْ جَهِلَنَا الْمِقْدَارَ إِلَيْهِ بِأَنَّ شَكْكَنَا هَلْ اِنْتَفَعَ بِسَقَيَةِ الْمَطَرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقْلَى أَوْ أَكْثَرَ وَسَقَيَتِيَ النَّصْحُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقْلَى أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّهَا تَقْسِطُ بِإِعْتِيَارِ الْمُدَدِّ بِأَنَّ ثُجْعَلَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقَيَتِيَ الْمَطَرِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقَيَتِيَ النَّصْحِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ يَقُولُهُ أَحَدٌ بِالإِسْتِوْاءِ "أَفَادَهُ شَيْخُنا الْعَشْمَاوِيُّ".

وَقَوْلُهُ مِنْ نَفْعِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي أَنَّ النَّفْعَ مُعْتَبِرٌ فِي التَّقْسِيْطِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبِرٍ أَيْضًا كَمَا قَالَهُ شَيْخُنا حَفَّ وَصَرَّحَ بِهِ عَمِيرَةُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ نَفْعٍ) مُتَعَلِّقُ الْمِدَارِ، وَقَوْلُهُ "بِإِعْتِيَارِ الْمُدَدِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"نَفْعٍ".

وَقَوْلُهُ "أَحَدًا بِالإِسْتِوْاءِ" أَيْ بِنَسَاوِيِّ الْمُدَيْتَيْنِ يَجْعَلُ نِصْفَ الْمُدَدِ لِسَقَيَةٍ وَنِصْفَهَا لِسَقَيَتِيْنِ كَمَا قَرَرَهُ شَيْخُنا الْعَشْمَاوِيُّ.

فَالَّذِي شَرَحَ الرَّوْضَ: لِئَلَّا يَلْزَمُ التَّحْكُمُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهُمَا.

فَوْلُهُ (ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ) أَيْ نَظَارًا لِسَقْيِ السَّمَاءِ، وَفَوْلُهُ وَرْبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ أَيْ نَظَارًا لِسَقْيِ النَّفْحِ، وَرْبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ هُوَ ثُمُنُ الْعُشْرِ.

فَالَّا حَلٌ : وَلَمْ يُعَبِّرْ بِثُمَنِ الْعُشْرِ مَعَ أَنَّهُ أَخْصَرُ مُحَافَظَةً عَلَى الإِتْيَانِ بِمَا تَقْتَضِيهِ النِّسْبَةُ.

فَوْلُهُ : (حَفَّهُ) فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَلْزَمْهُ بِالنُّكُولِ شَيْءٌ مَدْ.

فَوْلُهُ : (وَجِحْرَمْ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ بِوَزْنِ زِبْرٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

فَوْلُهُ : (وَبِاِشْتِدَادِ حَبٍ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَشَرْجِهِ : وَحِيدُثُ اشْتِدَادُ الْحَبِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنَعَ عَلَى الْمَالِكِ الْأَكْلُ وَالنَّصْرَفُ فِيهِ، وَحِيدَنْدَنْ فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُ الْفَرِيكِ وَتَحْوِهِ مِنِ الْفُولِ حَيْثُ عَلِمَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ الْزَّرْعِ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَيْضًا أَجْرَهُ الْحَصَادِينَ مِنْهُ وَالصَّدَقَةُ مِنْهُ قَبْلَ إِعْطَاءِ الرَّكَاهِ وَيُعَزِّزُ إِنْ عَلِمَ الْحُرْمَةُ وَالْأَلَّ فَلَدَ، وَيَعْرِمُ بَدَلَ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ اتَّفَاقًا.

وَمَعَ حُرْمَتِهِ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِي غَيْرِ قَدْرِ الزَّكَاةِ.

وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ عَلَى قَوْلِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ : وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَقْلُ وَمِنْهُ الْفَرِيكُ الْمَعْرُوفُ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَصْلُحُ لِلِّادَهَارِ، وَلَا تَجُبُ الزَّكَاةُ بِاِشْتِدَادِ الْحَبِ إِلَّا صَلْحٌ لِلِّادَهَارِ، وَحِيدَنْدَنْ فَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ الْفَرِيكِ الَّذِي يُبَاعُ الْآنُ؛ وَكَذَا الْفُولُ الْأَخْضَرُ بِجَوَازِ الْأَكْلِ مِنْهُ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ.

وَهَذِهِ دَقِيقَةٌ يُعْقِلُ عَنْهَا.

وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ بِالْأَكْلِ وَالْأَهْدَاءِ وَلَا يُحْسِبُ عَلَيْهِ.

فَوْلُهُ : (وَعَنَابٍ وَمَشْمِشٍ) أَيْ بِالسَّبَبِ لِلتَّلَوْنِ لَا لِلرَّكَاهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا رَكَاهَ فِيهِمَا.

فَوْلُهُ : (كَالْعَنْبِ الْأَبَيَضِ) أَعْتَرِضُ بِأَنَّهُ مُتَلَوْنٌ.

وَاحِبُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَلَوْنِ الَّذِي يَحْدُثُ لَهُ لَوْنٌ بَعْدَ آخَرَ، وَبِيَاضُ هَذَا مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ حِينِ ظُهُورِهِ.

فَوْلُهُ : (وَجَرَيَانُ الْمَاءِ فِيهِ) عَطْفٌ لَأَرْمَ.

فَوْلُهُ : (كَظُهُورِهِ) أَيْ كُلُّهُ وَسُنْ حَرْصُ أَيْ حَرْزُ كُلُّ نَمَرٍ فِيهِ رَكَاهٌ إِذَا بَدَا صَلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ لِلِّاتَّابَعِ، فَيَطْوُفُ الْخَارِصُ بِكُلِّ شَجَرٍ وَيُقْدِرُ شَمَرَتَهَا أَوْ ثَمَرَةً كُلُّ نَوْعٍ رَطْبًا ثُمَّ يَأْبِسًا وَذَلِكَ لِتَضْمِينِ أَيْ لِنْقَلِ الْحَقِّ مِنْ الْعَيْنِ إِلَى الدَّمَمَةِ تَمَرًا أَوْ رَبِيبًا لِيُخْرِجَهُ بَعْدَ جَفَافِهِ.

وَشُرُطٌ فِي الْحَرْصِ الْمَذْكُورِ عَالِمٌ بِهِ أَهْلُ الشَّهَادَاتِ كُلُّهُمْ، وَشُرُطٌ تَضْمِينُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ تَائِبِهِ لِمُخْرِجِ مِنْ مَالِكٍ وَتَائِبِهِ وَقَبُولِ لِتَضْمِينِ فَلِلْمَالِكِ حِيدَنْدَنْ تَصَرُّفٌ فِي الْجَمِيعِ.

الشَّرْحُ

فَوْلُهُ : (وَسُنْ حَرْصُ إِلَحُ) أَيْ، إِنْ كَانَ الْمَالِكُ مُوسِرًا، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيْطِهِ عَلَى حَقٍّ الْمُسْتَحِقِينَ شَرْحٌ مَرْ.

وَقَوْلُهُ أَيْ حَرْزُ كُلُّ أَيْ تَحْمِينَهُ وَتَنْدِيرَهُ، وَحِكْمَتُهُ الرَّفْقُ بِالْمَالِكِ وَالْمُسْتَحِقِينَ.

وَعِبَارَةُ بَعْضِهِمْ : أَيْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ الْحَرْصُ وَلَا يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَى الدَّمَمَةِ، لِكُنْ كَيْفَ يُحْتَاجُ لِهَذَا الشَّرْطِ وَهُوَ لَهُ نَمَرٌ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ دَيْنٌ مُسْتَغْرِقٌ لِذَلِكَ النَّمَرِ ا.

.هـ

فَوْلُهُ : (إِذَا بَدَا صَلَاحُهُ) نَعَمْ إِنْ بَدَا صَلَاحٌ نَوْعٌ دُونَ آخَرَ، فَالْأَقْيَسُ جَوَازُ حَرْصِ الْكُلِّ مَدْ.

وَكَذَا إِذَا بَدَا صَلَاحٌ حَبَّةٌ مِنْ نَوْعٍ أُخْدًا مِمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ بَدَا صَلَاحٌ حَبَّةٌ فِي بُسْتَانٍ حَيْثُ يَجُوزُ بَيْعُ الْكُلِّ
بِلَا شَرْطٍ الْقُطْعِ عَشَرَى مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ سَنُّ الْحَرْصِ.

قَوْلُهُ: (تَمِّرًا) حَالٌ مِنَ الْحَقِّ.

قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَوْ لَمْ يَتَأَتِ مِنْهُ أَيْ التَّمِّرُ تَمِّرٌ وَلَا زَيْبٌ أَخْرَجَ مِنْهُ رَطْبًا بِنَفْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ لِأَنَّهُ
وَقْتٌ كَمَالِهِ، فَيَقُولُ جَفَافُهُ فَيَكُمُّلُ بِهِ نِسَابٌ مَعَ مَا يَحْفُظُ مِنْ ذَلِكَ اهْدِيَ زِيَادَةً.
وَبِهِمَا يُعْلَمُ أَنَّ غَالِبَ تَمِّرٍ قُرْيَ مِصْرَ كَمَالُهُ حَالٌ تَرْطُبُهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَمِّرُ وَلَا يَزِيدُ.
قَوْلُهُ: (عَالِمٌ بِهِ) أَيْ كَوْنُهُ عَالِمًا بِهِ أَيْ بِالْحَرْصِ؛ لِأَنَّهُ اجْتَهَادٌ وَالْجَاهِلُ بِشَيْءٍ غَيْرِ أَهْلٍ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ.
قَوْلُهُ: (أَهْلُ لِلشَّهَادَاتِ) بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مُكَفَّا حُرُّا ذَكَرًا نَاطِقًا بَصِيرًا عَدْلًا شَهَادَةً، فَلَا يُفْلِي الْفَاسِقُ فِيهِ
وَلَا يَكُفِي عَدْلُ الرَّوَايَةِ كَالْمَرَأَةِ.

قَالَ الرَّحْمَانِيُّ: قُلْتُ: لَوْ فُقِدَ الْخَارِصُ وَكَانَ هُوَ عَارِفًا فَهُلْ يَتَعَاطَى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا لِكَوْنِهِ مُتَّهِمًا؟ فِيهِ
نَظَرٌ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ احْتَاجَ لِلْأَكْلِ مِنَ الرَّزْعِ هُلْ تَنْقِي الْحُرْمَةَ وَيَتَعَلَّقُ قَدْرُهَا بِمَا أَكَلَهُ بِذِمَّتِهِ؟ ثُمَّ رَأَيْتَ حَجَّ
قَالَ: وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُأْتِي عَلَى قَوْاعِدِنَا، وَلَهُ تَحْكِيمُ عَدْلَيْنِ يَحْرُصَانِ عَلَيْهِ
وَيُضَمِّنَا نِحْيَاهُ عِنْدَ فَقْدِ الْخَارِصِ مِنْ جِهَةِ السَّاعِيِّ، وَلَا يَكُفِي وَاحِدًا.
فَقُولُ الْمُؤْلِفِ "لَوْ وَاحِدًا" مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَ مِنْ قِبْلِ الْحَاكِمِ اهـ.
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَارِصُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ كَفِي وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ فَلَا بُدُّ مِنْ الشَّيْنِ؛
لِأَنَّهُ مُتَّهِمٌ.

ا.هـ

م د عَلَى التَّحْرِيرِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) احْتَرَرْ بِقَوْلِهِ "كُلُّهَا" عَنِ الْمَرَأَةِ لِأَنَّهَا أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ شَوْبِرِيُّ.
قَوْلُهُ: (الْمُخْرِجِ) أَيْ بِشَرْطِ يَسَارِهِ، حَتَّى لَوْ ضَمِنَ وَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ مُعْسِرًا حَالَ التَّضْمِينِ لَمْ يَصِحْ وَلَمْ يُنْقُلْ
الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَدْرَاعِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ زَيْ.
قَوْلُهُ: (وَقَبُولِ لِلْتَّضْمِينِ) كَأَنْ يَقُولَ: ضَمَّنْتُكَ حَقَّ الْمُسْتَحْقِينَ مِنَ الرُّطْبِ بِكَذَا، فَيَقُولُ أَيْ فَوْرًا كَمَا قَرَرَهُ
شَيْخُنا ح فـ.

وَعِبَارَةُ م د عَلَى التَّحْرِيرِ: أَيْ يُسَنُ الْحَرْصُ لِنَفْلِ الْحَقِّ، أَيْ بِصِيغَةِ كَضَمَّنْتُكَ تَصِيبَ الْمُسْتَحْقِينَ رُطْبًا
بِكَذَا ثَمِّرًا، وَلَا بُدَّ مِنْ الْقُبُولِ لِفَطَا وَالرِّضا؛ فَإِنْ اتَّقَى الْحَرْصُ أَوْ التَّضْمِينُ أَوْ الْقُبُولُ نَفَدَ التَّصَرُّفُ فِيمَا
عَدَا قَدْرُهَا شَائِعًا، رَحْمَانِيُّ.

قَالَ م ر فِي شَرْجِهِ: وَلَيْسَ هَذَا التَّضْمِينُ عَلَى حَقِيقَةِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَّ جَمِيعُ النَّمَارِ بِأَفَةِ سَمَّاوِيَّةِ أَوْ
سُرْقَتِ مِنْ الشَّجَرِ أَوْ الْجَرِينِ قَبْلَ الْجَفَافِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيبِهِ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ قَطْعًا لِفَوَاتِ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ تَلَفَّ
بَعْضُهَا؛ فَإِنْ كَانَ الْبَاقِي نِسَابَ زَكَةً أَوْ دُونَهُ أَخْرَجَ حِصْنَتَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّنْكِينَ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا
لِلْوُجُوبِ، فَإِنْ تَلَفَ بِتَقْرِيبِهِ كَأَنْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِزْرٍ مِثْلِهِ ضَمِنَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمِنْ فِي حَالَةِ عَدَمِ تَقْصِيرِهِ
مَعَ تَنَّدُّمِ التَّضْمِينِ لِبَنَاءِ أَمْرِ الزَّكَةِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ؛ لِأَنَّهَا أَيْ الزَّكَةُ تَبَيَّنَ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ الْمَالِكِ فَبَقَاءُ

الْحَقُّ مَشْرُوطٌ بِإِمْكَانِ الْأَدَاءِ ا ه بِحُرْفِهِ.

قَوْلُهُ: (فَلَمَّا لَكِ حِينَدْ) أَيْ حَيْثُ وُجِدَ الْخَرْصُ.

وَالشَّنْصِمِينَ وَالْقَبُولُ، فَإِنْ اتَّقَى الْخَرْصُ أَوِ الشَّنْصِمِينَ أَوِ الْقَبُولُ لَمْ يَنْفُذْ تَسْرُفُهُ فِي الْجَمِيعِ بَلْ فِيمَا عَدَ الْوَاحِدَ شَائِعًا لِلِقَاءِ الْحَقِّ فِي الْعَيْنِ لَا مُعِينًا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ، فَالثَّمَرَةُ الْوَاحِدَةُ لَهُ مِنْهَا تِسْعَةً أَعْشَارٍ وَلَهُمْ فِيهَا عُشْرُ أَجِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْجَمِيعِ) أَيْ فِي جَمِيعِ مَا حَرْصَ بَيْعًا وَغَيْرَهُ لِإِنْقِطَاعِ التَّعْلُقِ عَنِ الْعَيْنِ، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.
فَإِنْ ادَّعَ حَيْفَ الْخَارِصِ فِيمَا يَخْرُصُهُ أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَبْعُدُ لَمْ يُصَدِّقْ إِلَّا بِيَبْيَنَتِهِ، وَيَحْكُمُ فِي الثَّانِيَةِ الْقُدْرُ الْمُحْتَمَلُ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَبْعُدُ) وَهُوَ الَّذِي تُحِيلُ الْعَادَةَ وَقَوْعَ الْغَلَطِ فِيهِ حِفْفَ، كَأَنْ قَالَ الْخَارِصُ: الْتَّمَرُ عِشْرُونَ وَسَقًا، فَادَّعَ الْمَالِكَ غَلَطَهُ بِخَمْسَةٍ وَادَّعَ أَنَّهُ خَمْسَةَ عَشَرَ فَقَطْ فَالْخَمْسَةُ يَبْعُدُ غَلَطَهُ فِيهَا. وَقَوْلُهُ وَيَحْكُمُ فِي الثَّانِيَةِ الْقُدْرُ الْمُحْتَمَلَ أَيْ لَا تَجِبُ الرَّكَاةُ فِيهِ، وَالْقُدْرُ الْمُحْتَمَلُ هُوَ الَّذِي لَوْ افْتَصَرَ عَلَيْهِ قُلْ كَوَاحِدٍ فِي مِائَةٍ، وَقَدْ مَنَّهُ الرَّافِعِيُّ بِنِصْفِ الْعُشْرِ، شَرْحُ حَجَّ مُلْحَصًا.
قَوْلُهُ: (بِمَا يَبْعُدُ) كَالرُّبِيعِ وَالثَّلِاثَةِ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْكُمُ فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ يَحْكُمُ مِنْ الْأَوْسُقِ الْقُدْرِ الَّذِي يُحْتَمِلُ أَنَّ الْخَارِصَ غَلِطَ فِيهِ، وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْيَبْيَنَةِ وَإِلَّا عَمِلَ بِهَا.

وَإِنْ ادَّعَ غَلَطَهُ بِالْمُحْتَمَلِ بَعْدَ تَأْفِي الْمَحْرُوصِ صُدُقَ بِيَبْيَنَتِهِ نَدْبَا إِنْ أُنْهَمْ وَإِلَّا بِلَا يَمِينِ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ ادَّعَ غَلَطَهُ بِالْمُحْتَمَلِ) أَيْ وَبَيْنَ قَدْرًا وَإِلَّا فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: (صُدُقَ) أَيْ الْمَالِكُ وَإِنْ ادَّعَ تَأْفِي الْمَحْرُوصِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضِهِ فَكَوَدِيعٌ لَكِنَّ الْيَمِينَ هُنَّا سُنَّةُ بِخَلْفِهَا فِي الْوَدِيعِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ ادَّعَ تَأْفِي الْمَحْرُوصِ) أَيْ وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّكَاةِ لِيُكُونَ لِهَذِهِ الدَّعْوَى فَائِدَةٌ وَهِيَ سُقُوطُ رَكَأَةٍ مَا تَأْفَى مِنْ كُلِّ الْمَالِ أَوْ بَعْضِهِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّكَاةِ فَلَا مَعْنَى لِهَذِهِ الدَّعْوَى لِأَنَّهَا اسْتَفَرَتْ فِي نِمَتِهِ تَأْفِي أَوْ بَقِيَ.

قَوْلُهُ: (فَكَوَدِيعٌ) فَإِنْ ادَّعَ تَأْفِي مُطْلَقاً أَوْ بِسَبَبِ حَفِيَّ كَسَرَقَةٍ أَوْ ظَاهِرٍ كَهْبٍ فِي عُرْفٍ دُونَ عُمُومِهِ صُدُقَ بِيَبْيَنَتِهِ أَوْ عُرْفَ مَعَ عُمُومِهِ، فَكَذَلِكَ إِنْ أُنْهَمْ وَإِلَّا صُدُقَ بِلَا يَمِينِ؛ فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ الظَّاهِرُ طُولِبَ بِيَبْيَنَتِهِ بِهِ لِإِمْكَانِهَا ثُمَّ يُصَدِّقُ بِيَبْيَنَتِهِ فِي التَّأْفِي، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْحَقَّ مُتَعَلِّقٌ بِنِمَتِهِ فَمُفَقَّضَاهُ الضَّمَانُ وَإِنْ تَأْفِي الْمَحْرُوصُ مِنْ غَيْرِ تَصْصِيرٍ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي نِمَتِهِ لَكِنْ لَا يَلْزُمُ بِأَدَائِهِ إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَ بِأَنْ جَفَّ، فَإِنْ تَأْفِي التَّمَرَةُ بَعْدَ الْخَرْصِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ مِنْ غَيْرِ تَصْصِيرٍ لَمْ يَصْمَدْ كَمَا فِي الرَّوْضِ.

فَصُلْ في رِكَّةِ الْعُرْوَضِ وَالْمَعْدَنِ وَالرِّكَازِ وَمَا يَجِدُ إِخْرَاجُهُ (وَتَقْوِيمُ عُرْوَضِ التِّجَارَةِ عِنْدَ) آخر (الحُولِ)
بِمَا أُشْرِيَتْ بِهِ) هَذَا إِذَا مَلَكَ مَالَ التِّجَارَةِ بِنَقْدٍ وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلْدِ الْعَالَبِ، أَوْ دُونَ نِصَابٍ
فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ بِهِ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَا بِيَدِهِ وَاقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلْدِ، فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نِصَابًا لَمْ تَحِبِ الرِّكَازُ وَإِنْ بَلَغَ
بِغَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا مَلَكَهُ بِغَيْرِ نَقْدِ كَعْرَضٍ وَنِكَاحٍ وَخَلْعٍ فَيُعَالِبُ نَقْدِ الْبَلْدِ يُقَوِّمُ بِهِ.
الشَّرْخُ

فَصُلْ: فِي رِكَّةِ الْعُرْوَضِ وَالْمَعْدَنِ جَمْعُ عَرْضٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ اسْمٌ لِكُلِّ مَا قَابِلَ النَّقْدَيْنِ مِنْ
صُنُوفِ الْأَمْوَالِ وَيُطْلُقُ أَيْضًا عَلَى مَا قَابِلَ الطُّولَ وَبِضمِ الْعَيْنِ مَا قَابِلَ النَّصْلَ فِي السَّهَامِ وَبِكَسْرِهَا مَحَلُّ
الذِّمَّ وَالْمَدْحِ مِنِ الْإِنْسَانِ وَبِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ مَعًا مَا قَابِلَ الْجَوْهَرِ.

قُولُهُ: (عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ) أَيْ بَعْدَ لَا بِطَرْفِيهِ وَلَا بِجَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِيَارَ بِالْقِيمَةِ وَيُعْسَرُ مُرَاعَاتُهَا كُلَّ وَقْتٍ
لِاضْطِرَابِ الْأَسْعَارِ الْخِفَاضِيَّاً وَازْتِفَاعًا.
وَأَكْتَفِي بِإِعْتِيَارِهَا آخِرِ الْحَوْلِ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ رِكَّةَ التِّجَارَةِ تَحِبُّ بِشُرُوطٍ سِتَّةً: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَلَكَ ذَلِكَ الْمَالَ بِمُعَاوَضَةٍ وَلَوْ غَيْرُ مَحْضَةٍ
عَلَى الْأَصْحَاحِ، فَإِنَّ الْمُعَاوَضَةَ قِسْمَانِ: مَحْضَةٌ وَهِيَ مَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ مُقَابِلِهَا كَالْكَاهِ وَالشَّرَاءِ بِعَوْضِ اشْتِرَى
بِعِينِهِ أَوْ نَقْدِهِ أَوْ دَيْنِ حَالٌ وَمِنِ الْمَمْلُوكِ بِمُعَاوَضَةٍ مَا لَوْ صَالَحَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَنْ دَمِ وَمَا أَجَرَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ
مَالَهُ؛ أَوْ غَيْرُ مَحْضَةٍ وَهِيَ مَا لَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ مُقَابِلِهَا كَالْكَاهِ، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْمُؤْلُفُ فِي تَعْرِيفِ
الْمُعَاوَضَةِ فَشَمِلَ الْقِسْمَيْنِ وَصَرَّحَ بِهِ قِيلَ وَالْمُنَاوِيُّ.

وَيُؤْخَدُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لِوَرِثَتِهِ عُرْوَضَ التِّجَارَةِ لَا رِكَّةَ عَلَيْهِمْ فِيهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَمَلِكْ بِمُعَاوَضَةٍ.
ثَانِيَهَا: أَنْ تَقْتَرِنَ نِيَّةُ التِّجَارَةِ بِحَالِ الْمُعَاوَضَةِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ فِي الْمَجْلِسِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ
بِالْمُعَاوَضَةِ قَدْ يُفَصِّدُ بِهِ التِّجَارَةُ وَقَدْ يُفَصِّدُ بِهِ غَيْرُهَا فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ مُمِيَّزةٍ إِنْ لَمْ يُجَدِّدْهَا فِي كُلِّ تَصْرِفٍ
بَعْدَ الشَّرَاءِ بِجَمِيعِ رَأْسِ الْمَالِ، أَيْ إِذَا باعَ مَا اقْتَرَنَتْ بِهِ النِّيَّةُ حَالَ شَرَائِهِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ
لِإِسْخَابِ حُكْمُ التِّجَارَةِ عَلَيْهِ، بِخَلْفِ مَا لَوْ اشْتَرَى عَرْضًا لِلنِّجَارَةِ ثُمَّ اشْتَرَى عَرْضًا آخَرَ فَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْ نِيَّةٍ مُفْتَرِيَّةٍ بِهِ، وَهَذَا إِلَى أَنْ يَفْرَغَ رَأْسُ الْمَالِ.
ثَالِثُهَا: أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالْمَالِ الْقِيَّةَ وَهِيَ الْإِمْسَاكُ لِلإِنْتِقَاعِ، أَيْ وَكَذَا بِعَضِهِ وَإِنْ لَمْ يُعِينَهُ، وَيَرْجِعُ فِي
تَعْبِينِهِ لَهُ فَإِنْ قَصَدَهَا بِهِ اقْطَعَ الْحَوْلُ.

رَابِعُهَا: مُضِيُّ حَوْلِ مِنِ الْمِلْكِ؛ نَعَمْ إِنْ مَلَكَهُ بِعِينِ نَقْدِ نِصَابٍ أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بِأَقْيَةٍ كَانَ اشْتِرَاهُ بِعِينِ
عِشْرِينَ مِنْقَالًا أَوْ بِعِينِ عَشَرَةِ أَخْرَى بَيْنَ عَلَى نَقْدِ الْحَوْلِ، بِخَلْفِ مَا إِذَا اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ
فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ نَقْدَهُ أَيْ بَعْدَ مُفَارِقَةِ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمَجْلِسِ كَالْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ فَيَنْقِطُ حَوْلُهُ وَيُبَتَّأ
حَوْلُ التِّجَارَةِ مِنْ حِينِ الشَّرَاءِ.

وَفَرقُ بَيْنِ الْمَسَالِتَيْنِ بِأَنَّ النَّقْدَ لَمْ يَتَعَيَّنْ صَرْفُهُ لِلشَّرَاءِ فِي التَّالِيَةِ بِخَلْفِ الْأُولَى.

خَامِسُهَا: أَنْ لَا يَرِضَ جَمِيعُهُ، أَيْ مَالَ التِّجَارَةِ، مِنْ الْجِنْسِ نَاقِصًا عَنِ النِّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، فَإِنْ
نَضَّ كَذَلِكَ ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً لِلنِّجَارَةِ فَابْتَدَأَهُ الْحَوْلُ يَكُونُ مِنِ الشَّرَاءِ.

سَادِسُهَا: أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ آخِرَ الْحَوْلِ نِصَابًا، وَكَذَا إِنْ بَلَغَتْهُ دُونَ نِصَابٍ وَمَعَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ

مَعَهُ مِائَةً يَرْهِمْ فَابْتَاعَ بِخَمْسِينَ مِنْهَا وَلَيْلَعَ مَالُ التَّجَارَةِ أَخْرَ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ فَيُضْمِمُ لِمَا عِنْدَهُ وَيَجْبُ رِكَاهُ الْجَمِيعِ ا هـ.

قَوْلُهُ: (الْغَالِبِ) لَوْ حَدَفَ "الْغَالِبَ" لَكَانَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (أَوْ دُونَ نِصَابِ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَارَةً يَمْلُكُهُ بِنَفْدٍ وَتَارَةً بِنَفْدِيْنَ وَتَارَةً بِنَفْدٍ وَعَرْضٍ وَتَارَةً بِغَيْرِ نَفْدٍ أَصْلًا وَتَارَةً يَمْلُكُهُ لَا بِشَيْءٍ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ بِهِ) أَيْ بِالنَّفْدِ وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ.

وَقَوْلُهُ "لَأَنَّهُ أَيْ بِالنَّفْدِ، وَقَوْلُهُ "لَوْ لَمْ يَلْعُجْ بِهِ أَيْ بِمَا أَشْتَرَيْتُ بِهِ، وَقَوْلُهُ فِي الْغَالِبِ نَفْدُ الْبَلَدِ" أَيْ بِلَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ كَمَا قَالَهُ الْمَأْوَرْدِيُّ وَهُوَ الْأَصْحُ خَصْ عَلَى التَّحْرِيرِ.

فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ بِمَحَلٍ لَا نَفْدَ فِيهِ كَبِيلٌ يُتَعَامِلُ فِيهِ بِغَالِبٍ أَوْ نَحْوَهَا أَعْتَبْ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ، فَإِنْ مَلَكُ بِنَفْدٍ وَغَيْرِهِ قُومٌ مَا قَابِلَ النَّفْدِ بِهِ وَالْبَاقِي بِغَالِبٍ نَفْدُ الْبَلَدِ.

فَإِنْ غَلَبَ نَفْدَانِ عَلَى النَّسَاوِيِّ وَلَيْلَعَ مَالُ التَّجَارَةِ نِصَابَانِ بِأَحَدِهِمْ دُونَ الْأَخْرِ قُومٌ لِتَحْقِيقِ تَمَامِ النِّصَابِ بِأَحَدِ النَّفْدَيْنِ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَا لَوْ تَمَّ النِّصَابُ فِي مِيزَانِ دُونَ آخَرَ أَوْ بِنَفْدٍ لَا يُقَوِّمُ بِهِ دُونَ نَفْدٍ يُقَوِّمُ بِهِ.

الشَّرْخُ

وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: فَلَوْ حَالَ إِلَحُ "وَعِبَارَةُ الشَّوَّرِيِّ": أَيْ نَفْدُ بَلَدِ الْإِخْرَاجِ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَاقِي) وَهُوَ مَا قَابِلَ غَيْرِ النَّفْدِ، وَيُعْرَفُ مُقَابِلُهُ بِنَفْوِيهِ وَقُوتَ الشَّرَاءِ وَجَمْعُ قِيمَتِهِ مَعَ النَّفْدِ وَنِسْبَتِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ، فَلَوْ كَانَ اشْتَرَى بِعَشَرَةِ دَرَاهِمٍ وَبِتَوْبِ قِيمَتِهِ خَمْسَةُ فُمَقَابِلُهُ ثُلُثُ مَالِ التَّجَارَةِ فَيُقَوِّمُ بِغَالِبٍ نَفْدُ الْبَلَدِ، وَلَوْ احْتَلَفَ جِنْسُ النَّفْدَيْنِ الْمُنْتَوْمَ بِهِمَا لَمْ يَكُمْ أَحَدُهُمَا بِالْأَخْرِ، وَلَا تَجِبُ رِكَاهُ مَا لَمْ يَلْعُجْ نِصَابَانِ مِنْهُمَا أَوْ أَحَدِهِمَا فَتَأْمُلْ قِلْ لَعَلَى التَّحْرِيرِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ غَلَبَ نَفْدَانِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: فِي الْغَالِبِ نَفْدُ الْبَلَدِ.

قَوْلُهُ: (الْتَّحْقِيقِ إِلَحُ) فِي التَّعْبِيرِ بِالْتَّحْقِيقِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيمَ تَحْمِينٌ قَدْ يُخْطِئُ إِلَّا أَنْ يُرَادُ بِالْتَّحْقِيقِ غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَلَوْ قَالَ: لِأَنَّ الْوَزْنَ أَضْبَطُ لَكَانَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (بِأَحَدِ النَّفْدَيْنِ) أَيْ الْمُقَوِّمُ بِهِمَا حَتَّى يُفَارِقَ مَا بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (مَا لَوْ تَمَّ النِّصَابُ) أَيْ فَلَا رِكَاهَ فِيهِ.

وَإِنْ بَلَغَ نِصَابَانِ بِكُلِّ مِنْهُمَا خَيْرُ الْمَالِكِ كَمَا فِي شَاتِي الْجُبْرَانِ وَدَرَاهِمِهِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ وَإِنْ صَحَّحَ فِي الْمِنْهَاجِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَيُضْمِمُ رِبْحٌ حَاصِلٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لِأَصْلٍ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَمْ بِمَا يُقَوِّمُ بِهِ.

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَلَغَ نِصَابَانِ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ "بِأَحَدِهِمَا".

قَوْلُهُ: (بِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ بِكُلِّ مِنَ النَّفْدَيْنِ الْغَالِبَيْنِ عَلَى النَّسَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَحَّحَ) ضَعِيفٌ.

قَوْلُهُ: (وَيُضْمِمُ رِبْحٌ) سَوَاءً حَصَلَ الرِّبْحُ بِزِيَادَةِ فِي نَفْسِ الْعَرْضِ كَسْمَنِ الْحَيَوانِ أَمْ بِازْتِفَاعِ الْأَسْوَاقِ شَرْخٌ مـ .

وإنما ضم الربح قياساً على النتاج مع الأمهات ولعسر المحافظة على حول كل زبادة مع اضطراب الأسواق في كل لحظة ارتفاعاً وانخفاضاً هشرح ح.

قوله: (إن لم ينض) بـأن لم ينض أصلاً أو نض بغير ما يقـوم به أي بيع بغير ما يقـوم به؛ لأن النض البيع، فمطوفه شامل لصورتين، و Tessir التض بالبيع Tessir باللازم وإن فمعناه أن يصـير ناصـاً دراهم أو دنانير كما يوحـد من قول الشـارـح: أمـا إذا نضـ إلـحـ ويلـمـ ذـلكـ البـيـعـ.

قال أبو عبيـدـ: إنـما يسمـونـ النـفـذـ ناصـاـ إـذا تـحـولـ بـعـدـ أـنـ كـانـ مـتـاعـاـ؛ لأنـه يـقـالـ ما نـضـ بـيدـيـ مـنـهـ شـيـءـ أيـ ما حـصلـ كـماـ فـيـ المـصـبـاحـ قـلـواـ اـشـتـرـىـ عـرـضاـ بـمـائـةـ دـرـهـمـ فـصـارـتـ قـيمـتـهـ فـيـ الـحـولـ وـلـوـ قـبـلـ آخـرـ بـلـحـظـةـ ثـلـثـاءـ زـكـاـهـ آخـرـهـ، أمـاـ إـذاـ نـضـ دـراـهـمـ أوـ دـنـانـيرـ بـمـاـ يـقـومـ بـهـ وـأـمـسـكـهـ إـلـىـ آخرـ الـحـولـ فـلـاـ يـضـ إـلـىـ الـأـصـلـ بـلـ يـرـكـيـ الـأـصـلـ بـحـولـهـ وـيـفـرـدـ الـرـبـحـ بـحـولـ (ويـخـرـجـ مـنـ) قـيمـةـ (ذـاكـ) لـاـ مـنـ الـعـروـضـ (ربـعـ الـعـشـرـ) أمـاـ آنـهـ رـبـعـ الـعـشـرـ فـكـماـ فـيـ الـذـهـبـ وـالـفـضـةـ لـاـنـهـ يـقـومـ بـهـمـاـ، وـأـمـاـ آنـهـ مـنـ الـقـيـمةـ فـلـاـ يـجـوـزـ إـخـرـاجـهـ مـنـ عـيـنـ الـعـروـضـ.

الـشـرـحـ

قوله: (فـصـارـتـ قـيمـتـهـ) أـوـ نـضـ فـيـهـ بـهـاـ وـهـيـ مـمـاـ لـاـ تـقـومـ بـهـ كـماـ فـيـ شـرـحـ الـمـنهـجـ، وـهـذـهـ هـيـ الصـورـةـ الثانيةـ مـنـ الـمـنـطـوقـ.

قوله: (أمـاـ إـذاـ نـضـ) بـأنـ بـيعـ بـمـاـ ذـكـرـهـ، وـتـوـجـيـهـ ذـلـكـ آنـهـ إـذاـ نـضـ مـنـ الـجـنسـ فـقـدـ رـجـعـ رـأـسـ الـمـالـ إـلـىـ أـصـلـهـ فـيـصـيـرـ الـرـبـحـ مـسـتـقـلاـ، وـأـمـاـ إـذاـ لـمـ يـنـضـ أـوـ نـضـ مـنـ عـيـرـ الـجـنسـ فـلـمـ يـرـجـعـ رـأـسـ الـمـالـ إـلـىـ أـصـلـهـ فـلـاـ يـصـيـرـ الـرـبـحـ مـسـتـقـلاـ، لـارـتـبـاطـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ بـرـأـسـ الـمـالـ اـرـتـبـاطـ التـابـعـ بـالـمـنـتـبـوعـ شـوـبـرـيـ.

قوله: (وـأـمـسـكـهـ) لـيـسـ بـقـيـدـ، إـذـ مـثـلـهـ مـاـ لـوـ اـشـتـرـىـ بـهـ عـرـضاـ كـماـ فـيـ شـرـحـ الـمـنهـجـ.

قوله: (ويـفـرـدـ الـرـبـحـ بـحـولـ) فـإـذاـ تـمـ حـولـهـ زـكـاـهـ.

ولا يـقـالـ إـنـ شـرـطـ وـجـوبـ الـرـكـاـةـ الـنـصـابـ، وـالـرـبـحـ لـيـسـ نـصـابـ كـامـلاـ؛ لأنـاـ نـقـولـ: إـنـ الـإـخـرـاجـ لـيـسـ عـنـهـ وـحـدـهـ بـقـطـعـ النـظـرـ عـمـاـ بـيـدـهـ بـلـ الـمـعـتـبـرـ فـيـ وـجـوبـ الـإـخـرـاجـ أـنـ يـضـمـهـاـ لـمـاـ عـنـهـ كـماـ قـرـرـهـ شـيـخـناـ الـعـزـيزـيـ.

قوله: (فـلـاـنـهاـ) أيـ الـقـيـمةـ مـتـعـلـقـةـ أيـ رـبـعـ الـعـشـرـ.

(وـمـاـ) أيـ وـأـيـ نـصـابـ (أـسـتـخـرـ جـ مـنـ مـعـادـنـ الـذـهـبـ وـالـفـضـةـ) أيـ اـسـتـخـرـ جـ ذـلـكـ مـنـ هـوـ مـنـ أـهـلـ الـرـكـاـةـ مـنـ أـرـضـ مـبـاحـةـ أـوـ مـمـلـوـكـةـ لـهـ (يـخـرـجـ مـنـ) أيـ الـنـصـابـ (ربـعـ الـعـشـرـ) بـعـمـومـ الـأـدـلـةـ السـاـبـقـةـ لـحـبـرـ (وـفـيـ الرـفـقـةـ رـبـعـ الـعـشـرـ وـمـاـ زـادـ فـيـ حـسـابـهـ) إـذـ لـاـ وـقـصـ فـيـ عـيـرـ الـمـاشـيـةـ كـماـ مـرـ.

الـشـرـحـ

قوله: (وـأـيـ نـصـابـ) أيـ وـلـوـ بـضمـهـ لـمـاـ عـنـهـ كـماـ يـأـتـيـ، وـسـوـاءـ أـسـتـخـرـ بـمـعـالـجـةـ أـوـ بـدـونـهـ خـلـافـاـ لـلـقـوـلـ المـفـصـلـ بـيـنـ مـاـ أـسـتـخـرـ بـمـعـالـجـةـ فـقـيـهـ رـبـعـ الـعـشـرـ، وـمـاـ أـسـتـخـرـ بـلـاـ مـعـالـجـةـ فـقـيـهـ الـحـمـسـ.

قوله: (مـنـ مـعـادـنـ) أيـ أـمـكـنـةـ الـذـهـبـ إـلـحـ فـمـنـ لـلـإـبـنـاءـ وـالـإـضـافـةـ حـقـيقـةـ أـوـ مـعـادـنـ هـيـ الـذـهـبـ، فـالـإـضـافـةـ بـيـانـيـةـ وـمـنـ بـيـانـ لـمـاـ؛ لـاـنـ الـمـعـدـنـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـمـكـانـ وـعـلـىـ الـمـسـتـخـرـ جـ سـوـاءـ كـانـ بـكـسـرـ الدـالـ أـوـ فـقـحـهاـ.

وقيل: إن المكان بالفتح والمستخرج بالكسر، والمعادن جمْع معَدِّنْ من عَدَن بِالْمَكَانِ أَقَامَ بِهِ، وَمِنْهُ {جَنَاثُ عَدَن} أي إقامة ح ل قال م ر سُمي بِذَلِكَ لِعُدُونِهِ أي إقامته.

قوله: (من أرض مباحة أو مملوكة) سكت عما استخرج من مسجد أو موقف، وبظاهر أن المستخرج من المسجد إن كان موجودا عند وقفه مسجدا فهو من أجزاء المسجد لا يجوز التصرف فيه، وإن كان موجودا بعد الوقفيه فهو من ريع المسجد، والمستخرج من الموقف على شخص إن كان موجودا عند الوقفيه فهو من الوقف وإلا فهو من ريع الوقف فيكون مملوكا للشخص، ويأتي ذلك في الموقف على مسجد.

قوله: (ربع العشر) ولا يجب عليه في المدة الماضية إن وجده في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض، لاحتمال أن يكون الموجود مما يخالف شيئا فشيئا، والأصل عدم وجوبها شرعا م ر. ولا يشترط الحال بل يجب الإخراج (في الحال) لأن الحال إنما يعتبر لأجل تكامل النماء، والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فأشبه التمار والزرع، ويضم بعض المخرج إلى بعض إن اتحد المعدن وتنابع العمل كما يضم المتأخر من التمار، ولا يشترط بقاء الأول على ملكه لا يشترط في الضم اتصال النيل لأنه لا يحصل غالبا إلا مفترقا.

الشرع

قوله: (إن اتحد المعدن) أي المكان لا إن تعدد وإن تقارب م ر.

وكذا يشترط ما ذكر في الركاز، ابن حجر شويري.

قوله: (وتنابع العمل) أو قطعة بعذر كما يأتي.

قوله: (ولا يشترط بقاء الأول على ملكه) كان زال ملكه عنه بحبوبي أو بالاتفاق فيضم الثاني والثالث لما تلف وتخرج ركأة الجميع إن كمل النصاب؛ فإن زال ملكه عن الأول بالبيع أو الوهبة كان كلما أخرج شيئا باعه أو وهبه إلى أن أخرج نصابا ثالثا بطلان نحو البيع في قدر الركأة ويلزمها الإخراج عنه وإن تلف وتعذر ردده ع ش.

قوله: (ولا يشترط في الضم اتصال النيل) أي المثال.

وهذا لا ينافي قوله سابقا وتنابع العمل إذ لا يلزم من تنابع العمل اتصال النيل، فقد تكون الأرض صلبة يكفر العمل فيها ولا يدرك المثال.

قوله: (الاتصال النيل) أي اتصالا حقيقة، وإلا فالاتصال العرفي لا بد منه، وفي القاموس: النيل والنهر ما نلنه أي حصلناه.

وإذا قطع العمل بعذر كاصلاح آلة ومرض ضم وإن طال الزمن عرفا، فإن قطع بلا عذر لم يضم طال الزمن أم لا لغير أعراضه.

ومعنى عدم الضم أنه لا يضم الأول إلى الثاني في إكمال النصاب ويضم الثاني إلى الأول إن كان باقيا كما يضممه إلى ما ملكه بغير المعدن كإرث وهبته في إكمال النصاب، فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الأول ومائة وخمسين بـ الثاني فلا ركأة في الخمسين وتحب في المائة والخمسين كما تجب.

فيما لو كان مالكاً لخمسين من غير المعدن.

الشرح

قوله: (كإصلاح الله) أي وهرب أحير م ر.

قوله: (وإن طال) غاية للضم.

قوله: (فإن قطع بلا عذر) أى تعدد المعدن.

قوله: (باعرضيه) نعم يتسامح بما أعتد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل، وقد يطول وقد يقصر، ولا يتسامح بأكثر منه.

قوله: (لا يضم الأول إلى الثاني) خرج بالثاني غيره مما يملكه فيضم إليه شرح المنهج.

وعلم بذلك أنه لا يستلزم كون المستخرج نصاباً، فقول الشارح السابق أي وأي نصاب ليس بقيد بل إذا بلغ المستخرج نصاباً يضمه لما عنده فإنه يزكي.

قوله: (في إكمال النصاب) الأولى في إخراج الزكاة عنه كما قاله ق ل.

والمراد بقوله في إكمال النصاب أي لأجل أن يزكي الجميع وإن ضم إليه ليزكي الثاني فقط كما صرّح به في المنهج.

ويقهم من قوله وبضم الثاني إلى الأول لأنه يلزم من ضم الثاني للأول ضم الأول للثاني ا طف ملخصاً.

قوله: (إن كان باقياً) هذا لا ينافي قوله سابقاً ولا يستلزم بقاء الأول على ملكه لأن ذلك مفروض فيما إذا تتابع العمل، وهذا فيما إذا لم يتتابع العمل؛ هذا ما ظهر.

قوله: (وتحب في المائة والخمسين إلخ) وينعقد الحول على المائتين وقت تمامهما ولا يتمان إلا بعد استخراج المائة والخمسين إن أخرَّ الزكوة من غيرهما، يعني أنه إذا كان عنده في الصندوق خمسون واستخرج مائة وخمسين وجابت زكاة المائة والخمسين وانعقد حول المائتين من حينئذ وما مضى على الخمسين من المدة لا يحسب كما لا يخفى، والقياس انقاده من حين الإخراج من غيرهما لا من حين تمامهما لملك المستحقين جزءاً من المستخرج فينحصر مجموع المملوک عن النصاب فلا ينعقد حوله.

تبّيه: خرج بقولنا وهو من أهل الزكوة المكاتب فإنه يملك ما يأخذ من المعدن ولا زكاة عليه فيه، وأماماً ما يأخذ الرقيق فليس بيده زكاته ويمتنع الذمي من أحد المعدن والرकاز بدار الإسلام كما يمنع من الإحياء بها لأن الدار للمسلمين وهو دخيل فيها والمائع له للحاكم فقط، فإن أحده قبل منعه ملكه كما لو احتطبه، ويفارق ما أحياه بتأنٍ ضرره ووقفت وجوه حق المعدن حصول التيل في بيده، ووقفت الإخراج عقب التخلص والتنتيجة من التراب وتحوه، كما أن وفت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقفت الإخراج التنتيجة.

الشرح

قوله: (والمانع له الحكم فقط) عبارة م ر: قال في الروضة: وينقد حينئذ جواز منعه لكل مسلم؛ لأنه صاحب حق فيه، وبه صرّح الغزالى وهو المعتمد.

قوله: (ويفارق ما أحياه) فإنه لا يملكه مطلقاً.

فَوْلَهُ: (بِتَأْبِدِ ضَرَرِهِ) أَيْ ضُرُّ مَا أَحْيَاهُ.

فَوْلَهُ: (حُصُولُ النَّيْلِ) أَيْ الْمَالِ

(وَمَا) أَيْ وَأَيْ نِصَابٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (بُوْخَدُ) بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ الرَّكَازِ (فِيْهِ الْخُمُسُ) رَوَاهُ الشِّيْخَانِ وَخَالَفَ الْمَعْدِنَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مُؤْنَةٌ فِي تَحْصِيلِهِ أَوْ مُؤْنَتُهُ قَلِيلَةٌ فَكُثُرٌ وَاجِهُهُ كَالْمُعَشَّرَاتِ، وَيُصْرَفُ هُوَ وَالْمَعْدِنُ مَصْرِيفُ الرَّكَازِ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمُسْتَقَادِ مِنَ الْأَرْضِ فَأَشَبَّهُ الْوَاجِبَ فِي الرُّزُوعِ وَاللَّمَارِ.

الشَّرْخُ

فَوْلَهُ: (بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ) أَوْ بِالْحِيمِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ؛ وَلَعَلَّ اخْتِيَارَهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ لَا يَلِمُ مِنْ الْوُجُودِ الْأَكْدُ.

فَوْلَهُ: (مِنْ الرَّكَازِ) مِنْ الرَّكْزِ وَهُوَ الْخَفَاءُ، قَالَ تَعَالَى: {أَوْ سَمِعَ لَهُمْ رِكَازًا} أَيْ صَوْتًا حَفِيًّا حَلَ.

فَوْلَهُ: (وَخَالَفَ الْمَعْدِنَ) أَيْ مِنْ حَيْثُ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَإِنْ وَاقَهُ فِي الإِخْرَاجِ فَوْرًا.

فَوْلَهُ: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ) أَيْ الرَّكَازِ.

وَقَوْلُهُ "لَا مُؤْنَةٌ فِي تَحْصِيلِهِ" كَأَنَّ أَظْهَرَهُ السَّيْلُ، وَقَوْلُهُ "أَوْ مُؤْنَتُهُ قَلِيلَةٌ" أَيْ إِنَّ لَمْ يُظْهِرْهُ السَّيْلُ.

فَوْلَهُ: (كَالْمُعَشَّرَاتِ) فَإِنْ فِيهَا الْعَشْرُ أَوْ نِصْفَ الْعَشْرِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَإِنْ فِيهِ رُبْعَ الْعَشْرِ كَعُروضِ التِّجَارَةِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَيْ فَلَمَّا كَانَتِ الْمُعَشَّرَاتِ لَا مُؤْنَةٌ فِيهَا أَوْ مُؤْنَتُهَا قَلِيلَةٌ كَثُرٌ وَاجِهُهَا عَلَى مَا مُؤْنَتُهُ كَثِيرَةٌ، قَرَرَهُ شِيْخُنا الْعَشْمَاوِيُّ.

فَوْلَهُ: (فَأَشَبَّهُ الْوَاجِبَ) أَيْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى الْأَصْنَافِ التَّمَانِيَّةِ، قَالَ مَرْ: وَبِهِ اندَفعَ قِيَاسُهُ عَلَى الْفَيِّءِ.

تَتَبَيَّنُ: قَدْ عِلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نِصَابًا مِنَ النَّقْدِ وَلَا يُشْرِطُ فِيهِ الْحَوْلُ، وَالرَّكَازُ بِمَعْنَى الْمُرْكُوزِ وَهُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْمُرَادُ بِالْجَاهِلِيَّةِ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَيْ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشِّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ، سُمِّوَا بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ جَهَالَتِهِمْ، وَيُعْتَبَرُ فِي كَوْنِ الْمَدْفُونِ الْجَاهِلِيِّ رِكَازًا أَنَّ لَا يُعْلَمُ أَنَّ مَالِكَهُ بِلَغْتُهُ الدُّعْوَةُ، فَإِنْ عِلِمَ أَنَّهَا بِلَغْتُهُ وَعَانَدَ وَوُجِدَ فِي بَنَائِهِ أَوْ بِلَدِهِ الَّتِي أَنْشَأَهَا كَبُرُّ فَلَيْسَ بِرِكَازٍ بَلْ فِي ءَ كَمَا حَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمَاعَةٍ وَأَقْرَأَهُ أَنْ يَكُونَ مَدْفُونًا، فَإِنْ وَجَدَهُ ظَاهِرًا فَإِنْ عِلِمَ أَنَّ السَّيْلَ أَظْهَرَهُ فَرِكَازًا، أَوْ أَنَّهُ كَانَ ظَاهِرًا فَلُقْطَةً وَإِنْ شَكَ فَكَمَا لَوْ شَكَ فِي أَنَّهُ ضَرْبُ الْجَاهِلِيَّةِ أَوِ الْإِسْلَامِ وَسَيَّاتِي، فَإِنْ وُجِدَ دَفِينٌ إِسْلَامِيٌّ كَأَنَّ يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ عِلِمَ مَالِكُهُ فَلَهُ فَيُجِبُ رَدُّهُ عَلَى مَالِكِهِ لِأَنَّ مَالَ الْمُسْلِمِينَ لَا يُمْلَكُ بِالإِسْتِيَالَاءِ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَالِكُهُ فَلُقْطَةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الصَّرَّيْبِينِ الْجَاهِلِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ هُوَ بِأَنْ كَانَ مِمَّا لَا أَنْتَ عَلَيْهِ كَالثَّبَرِ وَإِنَّمَا يُمْلَكُ الرَّكَازُ الْوَاجِدُ لَهُ وَيَلْزَمُهُ رِكَاثَةٌ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مَلَكٍ أَحْيَاهُ، فَإِنْ وَجَدَهُ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلُقْطَةٌ وَإِنْ وَجَدَهُ فِي مَلَكٍ شَخْصٍ أَوْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فَلِلشَّخْصِ إِنْ ادْعَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ بِأَنْ نَفَاهُ أَوْ سَكَتْ فَلِمَنْ مَالَ مِنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِي الْأَمْرُ إِلَى الْمُحْيِ لِلأَرْضِ فَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ.

الشَّرْخُ

فَوْلَهُ: (قَدْ عِلِّمَ) أَيْ مِنْ فَوْلَهُ وَأَيْ نِصَابٍ وَأَمَا.

فَوْلَهُ: وَلَا يُشْرِطُ إِلَّا قَدْ عِلِّمَ مِنْ السُّكُوتِ عَنْهُ.

فَوْلَهُ: (مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ) أَيْ النَّاسُ الَّذِينَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، فَمَا وَاقِعَةُ عَلَى مَنْ يَعْقُلُ تَشْبِيهًا لَهُمْ بِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ لِعَمَّ اهْتَدَاهُمْ كَمَا قَرَرَهُ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

فَوْلَهُ: (أَيْ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الدَّافِنُ مِنْ قَوْمٍ مُوسَى أَوْ عِيسَى وَغَيْرِهِمَا أَجْ.

فَوْلَهُ: (أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالِكَهُ إِلَّا) لَا يُقَالُ هَذَا لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْمَسَأَةِ أَنَّهُ دَفَنَ جَاهِلِيًّا أَيْ قَبْلَ الْمَبْعَثِ، وَهَذَا بَعْدَهُ فَلَا حَاجَةٌ لِإِشْتِرَاطِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَخْصٌ دَفَنَهُ قَبْلَ الْبُعْثَةِ وَهُوَ جَاهِلِيًّا ثُمَّ بَعْثَ الرَّسُولُ وَلِعَلَّتُهُ الدُّعْوَةُ وَلَمْ يُؤْمِنْ فَهَذَا دَفَنَ جَاهِلِيًّا، فَإِذَا وَجَدَهُ شَخْصٌ فَلَا يَمْلِكُهُ إِلَّا هُوَ لَيْسَ بِرِكَارٍ بَلْ فِيءَ كَمَا قَالَ الشَّارِخُ؛ أَفَادَهُ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

فَوْلَهُ: بَلْ فِيءَ) خَمْسُهُ لِأَهْلِ الْحُمْسِ وَبِقِيَّتِهِ لِمَنْ وَجَدَهُ كَمَا نَقَلَهُ مَدْعَنْ سَمْ.

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ يُصْرَفُ مَصْرِفُ الْغَنِيمَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصْرَفُ مَصْرِفُ الْفَيْءِ خَمْسُهُ لِلْخَمْسَةِ الْمُذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ} الْآيَةُ، وَذِكْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيهَا لِلْتَّبَرُكِ. وَالْأَخْمَاسُ الْأَزْيَعَةُ لِلْمُرْتَرِقَةِ أَيْ الْمُرْصَدِينَ لِلْجِهَادِ.

فَوْلَهُ: (وَسِيَّاتِي) سِيَّاتِي أَنَّهُ لُقْطَةٌ.

فَكَانَ الْأَحْسَرُ أَنْ يَقُولَ بَدَلَ قَوْلِهِ وَإِنْ شَكَ: وَكَذَا لَوْ شَكَ.

فَوْلَهُ: (فُلْقَطَةٌ) أَيْ يُعْرَفُهُ الْوَاحِدُ لَهُ سَنَةٌ ثُمَّ لَهُ أَنْ يَمْلِكَهُ إِنْ لَمْ يَظْهُرْ مَالِكُهُ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

فَوْلَهُ: (مِنْ أَيِّ الضَّرَبِينَ) كَانَ الْمُنَاسِبُ مِنْ أَيِّ الدَّفَنِيَّنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّبَرَ لَا ضَرْبٌ فِيهِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ قَوْلَهُ لَمْ يَعْلَمْ سَالِبَةَ تَصَدِّقَ بِنَفْيِ الْمَوْضُوعِ.

فَوْلَهُ: (فِي مَوَاتِ) وَفِي مَعْنَى الْمَوَاتِ الْقُبُورُ وَالْقِلَاعُ الْجَاهِلِيَّةُ كَمَا فِي الْمَنْهَجِ.

فَوْلَهُ: (فُلْقَطَةٌ) أَيْ مَا لَمْ يَعْلَمْ مَالِكُهُ، وَإِلَّا قَيْحُبُ رَدُّهُ عَلَيْهِ.

فَوْلَهُ: (وَإِنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ) أَيْ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مَرِ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ شَخْصٌ أَيْ يَمْلِكُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوِ الدَّمَيْنِ، أَمَّا لَوْ وَجَدَهُ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ حَرْبِيًّا بِدَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ حُكْمُ الْفَيْءِ إِلَّا إِنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانِهِمْ فَيُرِدُ عَلَى مَالِكِهِ وُجُوبًا، وَإِنْ أَخْدَ قَهْرًا فَهُوَ غَنِيمَةُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَجْهُورِيُّ عَنِ الرَّيَادِيِّ.

فَوْلَهُ: (أَوْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى شَخْصٍ، فَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى تَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ جِهَةٍ عَامَةٍ صُرِفَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْجَهِ اهْ حَجَّ.

فَوْلَهُ: (فَيَكُونُ لَهُ) أَوْ لِوَارِثِهِ أَجْ.

فَوْلَهُ: (وَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ) بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ زَيْ وَحْ لَ وَاسْتَنْفَرَ بِهِ عَشْ خَلَافًا لِمَنْ خَالَفَ فِي النَّفْيِ.

فَوْلَهُ: (لِأَنَّهُ مَلِكُهُ) أَيْ لِأَنَّهُ بِالْأَحْيَايِ مَلِكٌ مَا فِي الْأَرْضِ وَبِالْبَيْعِ لَمْ يَرِلْ مَلِكُهُ، فَإِنَّهُ مَذْفُونٌ مَنْفُولٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُحْبِيُّ أَوْ مَنْ تَلَقَى الْمُلْكَ عَنْهُ مَيَّتًا فَوَرَثَتْهُ قَائِمُونَ مَقَامَهُ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

وَفَوْلَهُ: (وَبِالْبَيْعِ) أَيْ فَيَخْرُجُ خَمْسُهُ الَّذِي لَزِمَّهُ يَوْمَ مَلِكَهُ وَرَزَكَاهُ بَاقِيَهُ لِلسَّنَنِ الْمَاضِيَّةِ، شَرْحُ حَجَّ وَمَرِ.

وَلَوْ تَنَازَعَ الرِّكَازُ فِي مِلْكِ بَائِعٍ وَمُشْتَرِّ أَوْ مُكْرِ وَمُكْتَرِ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدْقَ دُوَ الْيَدِ بِيمِينِهِ كَمَا لَوْ تَنَازَعَ فِي أَمْتَعَةِ الدَّارِ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَنَازَعَ الرِّكَازُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا الْمَالُ الْمَدْفُونُ لَا بِقِيدٍ كَوْنِهِ دَفِينَ الْجَاهِلِيَّةَ حَتَّى يَأْتِي فِيهِ الشَّاثِرُ، تَأْمُلُ.

وَبِعِبَارَةٍ بَعْضِهِمْ: هَذَا مُشكِّلٌ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ فَهُوَ لَهُ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُؤْجِرِ أَوْ الْمُعِيرِ، وَلَا يَتَأَنَّى هَذَا التَّرَاجُعُ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالرِّكَازِ الْمَعْنَى الْلَّغْوِيُّ وَهُوَ الشَّيْءُ الْمَدْفُونُ بِأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: أَنَا دَفَنتُهُ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: أَنَا دَفَنتُهُ، أَوْ قَالَ الْبَائِعُ: مَلْكُهُ بِالْإِحْيَا إِهْ شَرْحُ مَرْ.

قَوْلُهُ: (صَدْقَ دُوَ الْيَدِ) إِنْ أَمْكَنَ صِدْقَهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لِكَوْنِ مِثْلِ ذَلِكَ لَا يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي مُدَّةِ يَدِهِ لَمْ يُصَدِّقُ؛ شَرْحُ الْمَهْجَ.

فَصَلْ: فِي رَكَاءِ الْفِطْرِ وَيُقَالُ لَهَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بِدُخُولِ الْفِطْرِ وَيُقَالُ أَيْضًا رَكَاءُ الْفِطْرِ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْتَّاءِ فِي آخِرِهَا كَائِنًا مِنْ الْفِطْرَةِ الَّتِي هِيَ الْخِلْقَةُ الْمُرَادَةُ بِقُولِهِ تَعَالَى {فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} قَالَ وَكَيْبُ بْنُ الْجَرَاحِ: رَكَاءُ الْفِطْرِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ كَسْجُدَةُ السَّهْوِ لِ الصَّلَاةِ تَجْبُرُ نُفْصَانَ الصَّوْمِ كَمَا يَجْبُرُ السُّجُودُ نُفْصَانَ الصَّلَاةِ.

وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ خَبْرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَاءَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرْ أَوْ عَبْدِ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ} (وَتَحِبُّ رَكَاءُ الْفِطْرِ بِثَلَاثَةِ شَرَائِطٍ) بَلْ بِأَرْبَعَةٍ كَمَا سَتَعْرِفُهُ: الْأَوَّلُ (الْإِسْلَامُ) فَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ لِقُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {مِنَ الْمُسْلِمِينَ} وَهُوَ إِجْمَاعُ قَالَهُ الْمَأْوِرِدِيُّ لِأَنَّهَا طُهْرَةٌ وَهُوَ لَيْسُ مِنْ أَهْلِهَا، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ مُطَالِبًا بِإِخْرَاجِهَا وَلَكِنْ يُعَاقِبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا فِطْرَةُ الْمُرْتَدِ وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤْتَهُ فَمُؤْفَوْفَةٌ عَلَى عُودِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَكَذَا الْعَبْدُ الْمُرْتَدُ وَلَوْ غَرَبَتُ الشَّمْسُ، وَمَنْ تَلَرَمُ الْكَافِرُ نَفَقَتْهُ مُرْتَدٌ لَمْ تَلَرَمْهُ فِطْرَتُهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَلَرَمُ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ فِطْرَةُ رَقِيقِهِ الْمُسْلِمِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ كَالْفَقَةِ عَلَيْهِمَا.

(وَ) الشَّرْطُ الثَّانِي (عِرْوَبِ) كُلُّ (الشَّمْسِ مِنْ أَخْرِ يَوْمِ مِنْ رَمَضَانَ) لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ فِي الْحَدِيثِ إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ فِي الْحَبَرِ الْمَاضِيِّ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجِرْءَةٍ مِنْ لَيْلَةِ شَوَّالٍ، وَيَظْهُرُ أَثْرُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ مَعَ أَوْلَى جُزْءٍ مِنْ أَوْلَ لَيْلَةٍ شَوَّالٍ أَوْ مَعَ آخرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ مُهَايَأَةً فِي رَقِيقِ بَيْنِ اثْتَيْنِ لِيْلَيْنِ وَيَوْمٍ أَوْ نَفَقَةً قَرِيبٍ بَيْنِ اثْتَيْنِ كَذَلِكَ فَهِيَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ حَصَلَ فِي نَوْبَتِهِمَا فَتَخْرُجُ عَمَّنْ مَاتَ بَعْدَ الْعِرْوَبِ دُونَ مَنْ وُلِدَ بَعْدَهُ وَيُسَنُّ أَنْ تُخْرَجَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ لِلِّإِنْبَاعِ، وَهَذَا جَرِيٌّ عَلَى الْعَالِيِّ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ أَوْلَ النَّهَارِ، فَإِنْ أَحْرَثْ أَسْتُحِبُّ الْأَدَاءُ أَوْلَ النَّهَارِ وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ بِلَا عُذْرٍ كَعِيْبَةٌ مَالِهِ أَوْ الْمُسْتَحِبِّينَ.

(وَ) التَّالِثُ مِنَ الشُّرُوطِ (وُجُودُ الْفَضْلِ) أَيُّ الْفَاضِلِ (عَنْ فُوتِهِ وَفُوتِهِ) مَنْ تَلَرَمُهُ نَفَقَتْهُ مِنْ (عِيَالِهِ) مِنْ رَوْجِيَّةٍ أَوْ بَعْضِيَّةٍ أَوْ مُلْكِيَّةٍ (فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَيُّ يَوْمِ الْعِيدِ (وَلِيَالِتِهِ) وَيُسْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ

مسكِنٍ وَخَادِمٍ لَأَنَّهُمْ بِهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا كَمَا فِي الْكُفَّارِ.
بِجَامِعِ التَّطْهِيرِ وَالْمُرَادِ بِحَاجَةِ الْخَادِمِ أَنْ يَحْتَاجَهُ لِخِدْمَتِهِ أَوْ خِدْمَةِ مُمَوَّنِهِ، أَمَّا حَاجَتُهُ لِعَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ أَوْ
مَا شَيَّتْهُ فَلَا أَثْرَ لَهَا، وَخَرَجَ بِاللَّائِقِ بِهِ مَا لَوْ كَانَ تَقْسِيْنٌ يُمْكِنُ إِبْدَالُهُمَا بِلَا قِيمَةٍ بِهِ وَيَخْرُجُ التَّقْاوُتُ لِزَمَانِهِ
ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْحَجَّ، نَعَمْ لَوْ ثَبَّتَ الْفِطْرَةُ فِي ذَمَانِ إِسْلَامٍ فَإِنَّهُ يُبَاعُ فِيهَا مَسْكُنُهُ وَخَادِمُهُ لِأَنَّهَا
حِينَئِذِ التَّحْقِيقُ بِاللَّيْلِيْنِ، وَيُشْرِطُ أَيْضًا كَوْنَهُ فَاضِلًا عَنْ دَسْتِ تَوْبَةِ يَلِيقُ بِهِ وَبِمُمَوْنِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَبْقَى لَهُ فِي
الدِّيْنِ وَلَا يُشْرِطُ كَوْنَهُ فَاضِلًا عَنْ دِينِهِ وَلَوْ لِأَدَمِيٍّ كَمَا رَجَحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.
وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ الَّذِي تَرَكَهُ الْمُصَنَّفُ الْحُرَيْثُ، فَلَا فِطْرَةٌ عَلَى رَقِيقٍ لَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ، أَمَّا عِنْ
الْمُكَاتِبِ

كِتَابَةً صَحِيحَةً فَلِعَدَمِ مُلْكِهِ، وَأَمَّا الْمُكَاتِبُ الْمُذَكُورُ فَلِضَعْفِ مُلْكِهِ إِذَا لَمْ يَجُبْ عَلَيْهِ زَكَاةً مَالِهِ وَلَا نَفَقَهُ
فَرِبيْهِ، وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى سَيِّدِهِ عَنْهُ لِاسْتِقْلَالِهِ بِخَلَافِ الْمُكَاتِبِ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَإِنَّ فِطْرَتَهُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ لَمْ
يَجُبْ عَلَيْهِ نَفَقَهُ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرُّ يَلْزَمُهُ مِنَ الْفِطْرَةِ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرَيْثَةِ وَبِنَافِيْهَا عَلَى مَالِكِ الْبَاقِي هَذَا
حَيْثُ لَا مُهَايَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكِ بَعْضِهِ، فَإِنْ كَانَتْ مُهَايَاةً احْتَصَنَتِ الْفِطْرَةُ بِمَنْ وَقَعَتْ فِي تَوْبَتِهِ وَمِثْلُهُ فِي
ذَلِكَ الرَّقِيقِ الْمُشْتَرِكِ

الشَّرْخُ

فَصُلْ: فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ وَهُوَ لَفْظٌ إِسْلَامِيٌّ لَمْ يُعْرَفْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِأَنَّهَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهَذَا
الْفَصُلُ يَشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ أَطْرَافٍ: وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَوَقْتُ الْأَدَاءِ، وَصِفَةُ الْمُؤْدِي عَنْهُ، وَصِفَةُ الْمُؤْدِي،
وَقْرُ الْمُحْرَجِ، وَجِنْسُهُ.

قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ) أَيْ مَذْلُولُهَا الَّذِي هُوَ الْقُدْرُ الْمُخْرَجُ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ وُجُوبَهَا بِدُخُولِ الْفِطْرِ) الْأُولَى أَنْ يَقُولُ: لِأَنَّ الْفِطْرَ أَحَدُ جُزَءَيْ سَبَبِهَا الْمُرَكَّبِ مِنْ شَيْئَيْنِ:
إِدْرَاكُ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ.

وَأَحَبُّ بِأَنَّ الْوُجُوبَ لَمَا كَانَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ الْجُزْءِ الثَّانِي أَصِيفَتْ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (كَانَتْهَا مِنَ الْفِطْرَةِ إِلَّا) لَا يَلْزُمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْمَأْخُوذِ وَالْمَأْخُوذِ مِنْهُ لِاحْتِلَافِهِمَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ
الْأُولَى بِمَعْنَى الْقُدْرِ الْمُحْرَجِ، وَالَّتِي فِي الْمَأْخُوذِ مِنْهُ بِمَعْنَى الْخِلْقَةِ، فَمَمْ يَتَحَدَّدُ الْمَأْخُوذُ وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُ.
وَالْمُنَاسِبَةُ بَيْنَهُمَا الْإِرْتِبَاطُ مِنْ جِهَةِ التَّطْهِيرِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقُدْرُ يُطَهِّرُ الْخِلْقَةَ شَيْخَانِ الْعَشْمَاوِيُّ.

قَوْلُهُ: (الَّتِي هِيَ الْخِلْقَةُ) وَالْمَعْنَى أَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَى الْخِلْقَةِ تَرْكِيَّةً لِلنَّفْسِ، أَيْ تَطْهِيرًا لَهَا وَتَنْمِيَةً لِعَمَلِهَا،
شَرْخُ مِرْ.

قَوْلُهُ: (فِطْرَةُ اللَّهِ) أَيْ الْرِّزْمُ فِطْرَةُ اللَّهِ أَيْ حِلْقَتُهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا أَيْ حِلْقَفُهُمْ عَلَيْهَا وَهِيَ قُبُولُهُمُ الْحَقَّ
وَتَمْكِنُهُمْ مِنْ إِدْرَاكِهِ، وَقِيلَ: الْفِطْرَةُ هِيَ الْإِسْلَامُ، وَقِيلَ: الْبُدَاءُ الَّتِي ابْتَدَأُهُمْ بِهَا مِنْ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ
وَالسَّعَادَةِ وَالشَّفَاوَةِ، وَقِيلَ: الْفَقْرُ وَالْفَاقِهُ، وَقِيلَ: الْعَهْدُ الْمَأْخُوذُ عَلَى آدَمَ وَدُرْرِتِهِ وَقَرَرَهُمْ بِأَنَّهُ الرَّبُّ وَأَنَّهُمْ
الرَّبِيبُ وَأَحَدٌ عَلَيْهِمْ عُهْوَدُهُمْ وَمَوَانِيْقُهُمْ وَكَتَبَ ذَلِكَ فِي رُقٍّ وَقَالَ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ:

أَفْتَحْ فَاكَ، فَفَتَحَهُ، فَأَلْعَمَهُ ذَلِكَ الرُّقَّ وَقَالَ لَهُ: أَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِمَنْ وَافَاكَ بِالْوَفَاءِ، وَإِنَّهُ لِيَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مِثْلَ جَلَلِ أَبِي قَبَيْسٍ وَلَهُ عَيْنَانِ وَلِسَانٌ وَشَفَّاتٌ يَشْهُدُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْوَفَاءِ وَعَلَى الْكَافِرِينَ بِالْجُحُودِ، وَإِنَّهُ

لِيُشَهِّدَ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ أَوْ قَبَّلَهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا.

١٥.

بِرْمَاوِيٌّ عَلَى الْغَزِّيِّ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَكَيْعٌ) شِيْخُ الشَّافِعِيُّ، وَمِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: شَكْوَتُ إِلَى وَكَيْعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي وَأَخْبَرَنِي بِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ وَنُورُ اللَّهِ لَا يُهْذِي لِعَاصِي.

قَوْلُهُ: (تَجْبُرُ نُفَصَانَ الصَّوْمَ) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَصُومُ.
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ تَجْبُرُ إِلَى الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهَا إِلَخْ) وَلَمْ يُنْتَفِتْ إِلَى خِلَافِ ابْنِ اللَّبَانِ الْفَائِلِ بِسُنْتِيهَا؛ لِأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ
وَغَيْرِ مَشْهُورٍ زَيْ.

وَالْمَشْهُورُ فَرِضُهَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ عَامَ الصَّوْمِ.

١٦.

سَمْ، أَيْ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ.

قَوْلُهُ: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ فَوَضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فَرِضَهَا أَيْ لِمَا فِي فَرِضَهَا مِنْ
الْمَصْلَحَةِ، فَإِنَّهَا جَائِرَةٌ لِخَلْلِ الصَّوْمِ، وَسَبَبُ لِقَبْوِلِهِ.

أَوْ الْمُرَادُ فَرِضَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ الْمُرَادُ بَلَغُ فَرِضَهَا إِلَخْ .
فَأَنْدَعَ الْإِعْرَاضُ بِأَنَّ الذِّي فَرَضَ وَأَوْجَبَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ أَنَّ اللَّهَ خَيْرٌ فِي ذَلِكَ .
وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِالسَّنَةِ هُوَ الْمُعْتَدَلُ.

وَقِيلَ: وَجَبَتْ بِالْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ} الْآيَةِ.

وَإِنَّمَا حَكَاهُ بِقِيلٍ لِأَنَّهُ لَا يَدْلِلُ عَلَى وُجُوبِهَا.

وَأَيْضًا لَمْ يَقُلْ: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَ.

وَأَخْذُ الرِّزْكَةَ مِنْ تَرَكَى بَعِيدٌ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هِيَ رِزْكَةُ الْفَطْرِ وَالسُّنْنَةُ بَيْنَ
الْكِتَابِ وَوُجُوبُهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَلَا نَظَرٌ لِمُخَالَفَةِ ابْنِ اللَّبَانِ حَيْثُ قَالَ بِعَدْمِ وُجُوبِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ جَدَهَا
إِنْسَانٌ فَلَا يُكَفَّرُ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُجْمَعًا عَلَيْهَا لَكِنَّهَا مِمَّا يَخْفِي فَلَا يُكَفَّرُ جَاحِدُهَا لِحَفَائِهَا.

قَوْلُهُ: (صَاعِداً) بَدَلٌ أَوْ حَالٌ وَأَوْ لِتَشْوِيعِ لَا لِلتَّخْبِيرِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ إِلَخْ) بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى النَّاسِ عَشْ.

وَقَالَ حَلْ: "عَلَى مِعْنَى عَنْ وَهُوَ بَيَانُ الْمُخْرَجِ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ عَلَى النَّاسِ بَيَانُ الْمُخْرَجِ وَعُمُومُهُ لَيْسَ مُرَادًا ،
وَالْمَعْنَى: فَرِضَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُؤْدُوا عَنْ كُلِّ حُرْ إِلَخْ .

وَمَا ذَكَرَهُ عَشْ أَوْلَى لِأَنَّهُ يُفِيدُ وُجُوبَهَا عَلَى الْمُؤْدَى عَنْهُ ابْنِدَاءً.

قَوْلُهُ: (بِثَلَاثَةِ شَرَائِطٍ بَلْ بِأَرْبَعَةِ) مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْمُؤْدَى وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِهَا الْأَرْبَعَةِ، وَالثَّالِثُ: الْمُؤْدَى عَنْهُ، وَالرَّابِعُ: الْمَالُ الْمُؤْدَى.

وَالْوَجْهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ مُعْتَبَرٌ فِي الْمُؤْدَى عَنْهُ، فَقَوْلُهُ فَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ أَيْ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزِمُهُ فِطْرَةً مِنْ
تَلْزِمُهُ مُؤْتَمِنًا إِذَا كَانَ مُسْلِمًا.

والشرط الرابع متعلق بِرَمْنِ الْوُجُوبِ ق. ل.

قوله: (لَا تَهْرُكِ الْأَوْلَى وَلَا تَهْرُكِ عَطْفُ عَلَيْهِ عَلَى لِإِنَّهُ تَعْلِيَ ثَانٍ).

قوله: (إِنَّهُ لَيْسَ مُطَالِبًا) أَيْ مِنَ، وَإِلَّا فَهُوَ مُطَالَبٌ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ.

وقوله "إِخْرَاجِهَا" أَيْ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُطَالَبٌ بِإِخْرَاجِهَا عَنْ رَقِيقِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِينَ أَيْ بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ لِإِنَّهَا تَحْبُّ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤْدِي عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤْدِي.

قوله: (وَأَمَّا فِطْرَةُ الْمُرْتَدِ) أَيْ الَّتِي وَجَبَتْ فِي الرَّدَّةِ.

قوله: (فَمَوْفَقةٌ) لِكُنْ إِذَا أَخْرَجَهَا هُوَ فِي حَالِ رِدَّتِهِ أَجْرَانَهُ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَكُونُ نِيَّتُهُ لِلتَّمْيِيزِ.

قوله: (وَلَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ) يُعْنِي عَنْهُ.

قوله: وَكَذَا الْعَبْدُ الْمُرْتَدُ، فَلَوْ أَسْقَطَهُ أَوْ أَتَى بِفَاعِ النَّفَرِيَعِ لَكَانَ أَوْلَى كَذَا قِيلَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ لِشَمُولِهِ الْقَرِيبَ.

قوله: (وَمَنْ تَلَمَّ الْكَافِرَ) لَيْسَ بِقَيْدٍ.

وقوله "وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ" الْمُرْتَدُ بِهِ الْأَصْلُ وَإِنْ عَلَا وَالْفَرْعُ وَإِنْ سَقَلَ حَفَ.

قوله: (وَبِغُرُوبِ) أَيْ وَبِإِذْرَاكِ غُرُوبٍ إِلَّا وَأَتَى بِالْبَاءِ لِتَوْهُمْ ذِكْرِهَا فِيمَا قَبْلَهُ، أَيْ وَلَوْ كَانَ الْغُرُوبُ تَقْدِيرًا لِيُشْمَلَ أَيَّامَ الدَّجَالِ، أَوْ الْبَاءُ فِي "بِغُرُوبِ" لِلتَّصْوِيرِ أَيْ مُصَوَّرٌ بِغُرُوبِ إِلَّا.

قوله: (كُلُّ الشَّمْسِ) قَضِيَّةُ أَنَّهُ لَوْ وَلَدَ بَعْدَ غُرُوبِ جُزِءٍ مِنْهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ وَإِنْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ شَوَّالٍ لِعَدَمِ إِدْرَاكِهِ كُلَّ الْغُرُوبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ تَحْبُّ فِي هَذَا لِإِدْرَاكِهِ الْجُزَّاينِ.

ويُخَالِفُهُ قَوْلُ سَمَ عَلَى الْمَتْنِ: قَوْلُهُ "بِغُرُوبِ الشَّمْسِ" احْتِرَازًا عَمَّا يَحْدُثُ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَإِسْلَامٍ وَمِلْكٍ رَقِيقٍ وَغَنِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُهَا لِعَدَمِ وُجُودِ ذَلِكَ وَقْتَ الْوُجُوبِ، وَلَوْ شَكَ فِي الْحُدُوثِ أَقْبَلَ الْغُرُوبُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وُجُوبٌ لِلشَّكِّ.

أ. ه.

م. د.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا مُخَالَفَةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَ سَمَّ أَوْ مَعَهُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ حَدَثَ مَعَ آخِرِ جُزِءٍ مِنْ الْغُرُوبِ؛ لِإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْغُرُوبُ إِلَّا بِمَغِيبِ آخِرِ جُزِءٍ مِنْ الشَّمْسِ، فَالْمَعِيَّةُ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمَقَارِنَةِ الْحُدُوثِ لِآخِرِ جُزِءٍ؛ وَلَوْ أَدْعَى بَعْدَ وَقْتِ الْغُرُوبِ أَنَّهُ أَعْنَقَ الْقَنَّ قَبْلَهُ عَنَقَ وَلَزَمَهُ فِطْرَتُهُ لِإِنَّهُ يَدْعِي نَفْلَهَا عَنْهُ وَالْأَصْلُ بِقَاعُهَا، وَلَوْ وَقَعَ بَيْنُ الْعَبْدِ مَعَ الْغُرُوبِ فَلَا رَكَاهَةٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَوْ وَقَعَ الْجُرْءَانِ فِي زَمِنِ خِيَارِهِمَا فَعَلَى مَنْ تَمَّ لَهُ الْمِلْكُ أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَعَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ لَهُ الْمِلْكُ.

قوله: (فِي الْخَبَرِ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ.

قوله: (وَلَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاكِ جُزِءٍ) الْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ وَلَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاكِ جُزِءٍ مِنْ لَيْلَةِ شَوَّالٍ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَ جُزِءٍ مِنْ رَمَضَانَ فُهِمَ مِنْ قَوْلِ الْمَتْنِ "بِغُرُوبِ الشَّمْسِ" فَيُكَوِّنُ مُكَرَّرًا، وَمُرَادُهُ بِقَوْلِهِ "وَلَا بُدَّ إِلَّا عَلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُصَنَّفِ"؛ لِأَنَّ فِي كَلَامِهِ فُصُورًا حَيْثُ افْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ الْجُزَّاينِ مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا.

قوله: (فِيمَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ إِلَّا) وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا رَكَاهَةٌ عَلَى السَّيِّدِ لِخُروجِ الْعَبْدِ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ إِدْرَاكِ الْجُزِءِ الثَّانِي وَلَا عَلَى الْعَبْدِ لِإِنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْجُزَّاينِ وَهُوَ حُرٌّ.

وَحَالِلْ مَا ذَكَرَ أَرْبَعُ صُورٍ، وَخَالِفَ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ فَجَعَلَهَا عَلَى السَّيِّدِ فِي الْأُولَى وَلَا تَجِدُ عَلَى
وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي التَّانِيَةِ؛ لَعَمْ قَدَمَ هُوَ فِي شَرْحِهِ التَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى.

قَوْلُهُ: (بِلِيلَةٍ وَبِيَوْمٍ) بِأَنَّ كَانَ يَخْدُمُ أَحَدَهُمَا يَوْمًا وَالْآخَرَ لَيْلَةً، وَكَذَا الْقَرِيبُ كَأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ نَهَارًا
وَالثَّانِي لَيْلًا.

قَوْلُهُ: (فَهِيَ عَيْنُهُمَا) أَيْ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ؛ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَا فِطْرَةَ عَلَى أَحَدٍ، وَأَمَّا فِي التَّانِيَةِ
فَهِيَ عَلَى الْعَيْنِيَقِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ يَقْضِي رُجُوعَهُ لِلصُّورِ الْأَرْبَعِ.
وَفِيهِ مِنِ الْإِجْمَالِ مَا لَا يَخْفَى.

وَقَوْلُهُ عَلَى الْعَيْنِيَقِ لِأَنَّ الْحُرْيَةَ حَالِلَةٌ مَعَ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ كَالْجُرْءَ الْأُولَى مِنْ شَوَّالٍ فَقَدْ تَحَقَّقَ
الْحُرْيَةُ مَعَ سَبَبِيَ الْوُجُوبِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ، لَكِنْ يُرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حِينَئِذٍ مُغْسِرٌ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَالْمُعْسِرُ لَا
رَكَأَةٌ عَلَيْهِ وَمَا يَقْعُدُ لَهُ مِنِ الْإِرْثِ أَوِ الْهِبَةِ أَوِ نَحْوِهِمَا بَعْدَ الْوُجُوبِ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجِ.

وَقَالَ عَشْرَى مَرْ: وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا لَوْ مَاتَ مُرَادُهُ مُقَارِنًا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ فَيَكُونُ الْعِنْقُ وَمَلْكُ مَا
يَصْرِفُهُ فِي الرَّكَأَةِ مُتَقَارِبَيْنِ، فَيُقْرَرُ سَبْقُ مُلْكِهِ عَلَى الْحُرْيَةِ أَوْ سَبْقُهُمَا مَعًا عَلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ وَانْظُرْ مَا
الْمَانِعُ مِنْ تَصْوِيرِ مَا ذُكِرَ بِالْمُكَابِثِ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بَعْدَ عِنْقِهِ وَفِطْرَتِهِ عَلَى سَيِّدِهِ مَا ذَامَ فِي
مُلْكِهِ، وَتَعْلِيقُ عِنْقِهِ بِمَا ذُكِرَ صَحِيحٌ، فَتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ قَدْ حَصَلَ فِي نَوْبَتِهِمَا) الْمُرَادُ أَنَّ جُرْءَةً مِنْ جُرْءَةِ وَقَعَ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا، وَالْجُرْءَةُ
الثَّانِيَةُ وَقَعَ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ وُجُوبُ النِّطْرَةِ لَا لِأَجْلِ الْمُهَايَاَةِ لِأَنَّهَا لَاغِيَةٌ وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُلْكِيَّةِ أَوِ
الْقِرَابَةِ.

قَوْلُهُ: (فِي نَوْبَتِهِمَا) الْأُولَى فِي نَوْبَتِهِمَا بِالْتَّنْتَيْةِ.

قَوْلُهُ: (دُونَ مَنْ وُلِدَ بَعْدَهُ) وَكَذَا مَنْ شَكَّ فِي أَنَّهُ وُلِدَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُ
الْجَنِينِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبِاقِيهِ بَعْدَهُ فَلَا وُجُوبٌ؛ لِأَنَّهُ جَنِينٌ، مَا لَمْ يَتَمَّ اِنْفِصالُهُ مَرْسُومٌ أَجْ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَئُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ) الْحَالِلُ أَنَّ لَهَا خَمْسَةَ أَوْقَاتٍ: وَقْتُ الْجَوَازِ، وَوَقْتُ وُجُوبِ، وَوَقْتُ فَضِيلَةِ،
وَوَقْتُ كَرَاهَةِ، وَوَقْتُ حُرْمَةِ.

فَوَقْتُ الْجَوَازِ أَوَّلَ الشَّهْرِ وَالْوُجُوبِ إِذَا عَرَثَتِ الشَّمْسُ، وَالْفَضِيلَةُ قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْكَرَاهَةُ
تَأْخِيرُهَا عَنْ صَلَاتِهِ إِلَّا لِعُدُرِ مِنِ الْأَنْتِظَارِ قَرِيبٌ أَوْ أَحْوَاجٌ وَالْحُرْمَةُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ اهْتَدَى طَافَ.

قَوْلُهُ: (كَعِيَّةٌ مَالِهِ) أَيْ فِي دُونِ مَسَافَةِ الْقُصْرِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ فِي مَسَافَةِ الْقُصْرِ يَمْنَعُ وُجُوبَ الرَّكَأَةِ حَلْ
وَحْجَ.

فَلَوْ أَخَرَهَا بِلَا عُذْرٍ عَصَى وَصَارَتْ قَضَاءً فَيُقْضِيَهَا وُجُوبًا فَوْرًا.

قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ رَكَأَةَ الْمَالِ الْمُؤَخَّرَةِ عِنْدَ النَّمْكُنِ تَكُونُ أَدَاءً، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفِطْرَةَ مُؤَقَّتَةٌ
بِرَبْمَنِ مَحْدُودٍ كَالصَّلَاةِ، وَقَوْلُهُ "أَوِ الْمُسْتَحِقِينَ" يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي مَحْلٍ يَحْرُمُ نَفْلُ الرَّكَأَةِ إِلَيْهِ ح
لْ.

قَوْلُهُ: (وُجُودُ الْفَضْلِ إِلَيْهِ) وَيُعْتَبَرُ الْفَضْلُ، عَمَّا ذُكِرَ وَقْتَ الْوُجُوبِ فَوْجُودُهُ بَعْدَهُ لَا يُوجِبُهَا اِنْفَاقًا، وَفَارِقَ
الْكَفَارَةِ حِيثُ تَسْتَفِرُ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا بِأَنَّ الْيَسَارَ هُنَّا شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ وَنَمْ شَرْطٌ لِلْأَدَاءِ؛ وَكَانَ حِكْمَتُهُ

أَنَّ هَذِهِ مُوَاسَةٌ فَخُفْفَ فِيهَا بِخَلَافِ تِلْكَ.

وَبِهِ يُفَرَّقُ أَيْضًا بَيْنَ مَا هُنَا وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ بِإِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ وَقْتِ أَدَائِهَا أَوْ أَدَاءِ مَا يُجْمَعُ مَعَهَا ۚ هَذِهِ شَوَّبِيَّ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا قَاعِدَةً، وَهِيَ أَنَّ الْحَقَّ الْمَالِيَّ إِذَا وَجَبَ عَلَى شَخْصٍ فَإِنْ تَسْبَبَ فِي وُجُوبِهِ عَلَيْهِ اسْتَقْرَارٌ فِي ذَمَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَقَتَّ وُجُوبِهِ كَالْكَفَّارَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَسْبَبْ فِي وُجُوبِهِ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا وَقَتَّ وُجُوبِهِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ كَالْفِطْرَةِ.

۱. هـ

م. د

وَلَيْسَ مِنْ الْفَاضِلِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْعِيدِ مَمَّا جَرَثْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْعِيدِ مِنْ كَعَكٍ وَسَمَكٍ وَنَفْلٍ، فَلَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَنِهِ إِذَا لَمْ يَرْدُ عَنِ الْحَاجَةِ؛ وَهَذَا إِذَا هِيَاهُ وَأَعَدَهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ) أَيْ وَلَوْ بَهِيمَةً فَمَنْ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ رَوْجِيَّةِ) أَيْ إِذَا كَانَتْ فِي طَاعَتِهِ بِخَلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي طَاعَتِهِ فَإِنَّهَا عَلَيْهَا حِينَئِذٍ وَهِيَ النَّاسِرَةُ، وَمِثْلُهَا صَغِيرَةٌ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ كَمَا قَالَهُ قَلْمَانْ وَغَيْرُهُ.

وَلَوْ رَوْجَ أَمْتَهُ بِعِدَّهِ لَرِمَهُ فِطْرَتُهُمَا قَطْعًا ۱. هـ.

وَقَوْلُهُ "مِنْ رَوْجِيَّةِ" أَيْ مِنْ ذِي رَوْجِيَّةِ إِلَحُ؛ لَأَنَّ الرَّوْجِيَّةَ وَمَا بَعْدَهَا لَيْسَتْ هِيَ الْعِيَالُ، وَإِنَّمَا الْعِيَالُ الرَّوْجَةُ أَوْ الْبَعْضُ إِلَحُ كَمَا قَرَرَهُ شِيخُنا العَشْمَاوِيُّ.

وَتَجْبُ فِطْرَةُ الرَّجُعِيَّةِ وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ كَمَا فِي حِلِّ لِوْجُوبِ نَفَقَتِهِمَا.

قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضِيَّةِ) الْمُرَادُ بِهَا الْأَصْوُلُ وَالْفُرُوعُ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا) أَيْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ وُجُوبِ الْفِطْرَةِ، أَمَّا إِذَا تَبَيَّنَ فِي ذَمَّتِهِ صَارَتْ دِيَنَا فَيَبْيَاعُ فِيهَا كَذَلِكَ أَيْ مَسْكُنُهُ وَخَادِمُهُ أَخْدَى مِمَّا يَأْتِي.

قَوْلُهُ: (وَخَادِمٍ) أَيْ ثَمَنُهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا وَأَجْرَتِهِ إِنْ كَانَ حُرًّا.

قَوْلُهُ: (يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا) أَيْ مُطْلَقًا لَا فِي خُصُوصِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ كَالْفُوتِ، بِدَلِيلٍ إِطْلَاقِهِ فِيهِمَا وَنَفْيِهِ فِي الْقُورِتِ بِالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ حِلِّ.

قَوْلُهُ: (بِجَامِعِ الطَّهِيرِ) لَأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُطَهِّرُ مُخْرِجَهُ.

قَوْلُهُ: (تَفَسِّيْنِ) الْمُرَادُ أَنَّهُمَا غَيْرُ لَا تَقْيَنِ بِهِ فَيَبْيَاعُهُمَا وَبِيَدِلُهُمَا بِلَا تَقْرِي وَيَصْرِفُ الرَّائِدَ لِلْفِطْرَةِ، وَلَوْ أَلْفَهُمَا بِخَلَافِ الْكَفَّارَةِ لَا يُبَيَّاعُنَ إِذَا أَلْفَهُمَا، لَأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَهَا بَدْلٌ.

قَوْلُهُ: (فَإِلَهُ يُبَيَّاعُ فِيهَا مَسْكُنُهُ وَخَادِمُهُ) أَيْ وَلَوْ لَا تَقْيَنِ لَا مُبْسِطُ اللَّاتِقِ حِلِّ.

قَوْلُهُ: (الْتَّحَقَتْ بِالدُّيُونِ) الْأُولَى أَنْ يَقُولَ لَا تَقْيَنِ صَارَتْ مِنَ الدُّيُونِ؛ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ دَيْنٌ لَا مُلْحَقَةٌ بِهِ.

ذَكَرَهُ شِيخُنا العَشْمَاوِيُّ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالْتَّحَقَقِهِ بِهَا كَوْنُهَا صَارَتْ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ) أَيْ الْإِحْتِصَاصُ وَالْإِشْتِراكُ.

(وَيُرَكِّي عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزِمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ) رَوْجَتِهِ وَبَعْضِهِ وَرَقِيقِهِ (الْمُسْلِمِينَ).

تَتَبَيَّهُ: ضَابِطُ ذَلِكَ مَنْ لَرِمَهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَرِمَهُ نَفَقَتُهُ بِمِلْكٍ أَوْ قَرَابَةٍ أَوْ رَوْجِيَّةٍ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَاسْتَنْتَشَى مِنْ هَذَا الضَّابِطِ مَسَائِلَ مِنْهَا لَا يَلْزُمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الرَّقِيقِ وَالْقَرِيبِ

والزوجة الكفار، وإن وجَّبَتْ نفقةٍ لِقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق {من المسلمين} ومنها لا يلزم العبد فطرة روجته حرة كانت أو غيرها وإن أوجبنا نفقتها في كسيه ونحوه لأنَّه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يتحمَّل عن غيره؟ ومنها لا يلزم الإناء فطرة زوجة أبيه ومُسؤولته وإن وجَّبَتْ نفقتها على الولد لأنَّ النفقة لازمة للأب مع إعساره فيتحمَّلها الولد بخلاف الفطرة، ومنها عبد بيت المال تجب نفقته دون فطرته، ومنها القفير العاجز عن الكسب يلزم المسلمين نفقته دون فطرته، ومنها ما نصَّ عليه في الأم أنَّه لو أجر عبد وشرط نفقته على المستأجر فإنَّ الفطرة على سيده، ومنها عبد المالك في المساقاة والقراضي إذا شرطَ عمله مع العامل نفقته عليه وفطرته على سيده، ومنها ما لو حجَ العبد بالنفقة، ومنها عبد المسجد فلا تجب فطرتهم، وإن وجَّبَتْ نفقتها سواءً أكان عبد المسجد ملكاً له أو موقوفاً عليه، ومنها المؤوف على جهة أو معين كرجل ومدرسة ورباط.

الشُّرُخ

قوله: (وَعَمَنْ تَلَرْمُهُ نَفَقَهُ) من هنا خاصَّةٌ بِمَنْ يَعْقِلُ.

قوله: (ضَابِطُ ذَلِكَ) أي لزوم فطرة الغير المفهوم من قوله "وَعَمَنْ تَلَرْمُهُ إِلَخْ" ولا يخفى أنَّ في كُلِّ من المستثنى والمُستثنى منه خللاً، أما الأول فلأنَّ العبد في الاستثناء الثاني لا تلزمُه فطرة نفسه فلم يدخل في الضابط حَتَّى يُسْتَثنَى، وكذا عبد المسجد إذا كان مملوكاً له كما يأتي؛ لا يصحُّ أن يقال يلزم عبد المسجد فطرة نفسه، نعم يقال يلزم الناظر فطرة نفسه ولم يلزمُه فطرة هذا العبد من ربِّ المسجد مع أنَّه يلزمُه نفقته من ذلك، وأما الثاني فلأنَّ الكافر لا تلزمُه فطرة نفسه مع أنَّه يلزمُه فطرة من عليه نفقته من المسلمين.

وكان الأولى أن يقول: ضابط ذلك من لزمه نفقة شخص لزمه فطرته، ثم يُسْتَثنَى ما ذكر ليندفع الحال في المستثنى والمُستثنى منه.

قوله: (مسائل) أي عشرة.

قوله: (الكافر) لا وجه لاستثناء هذه لعدم دخولها في الضابط، لأنَّه قيد بقوله "إذا كانوا مسلمين" فال أولى أن يقول: وخرج بقيد الإسلام فطرة الرقيق إلخ، وكذا.

قوله "وَمِنْهَا لَا يَلْزَمُ الْعَبْدُ لَا وَجْهٌ لِإِسْتِثْنَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ مَنْ لَزَمَتْهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ" لأنَّه لا تلزمُه، فكان الأحسَن أن يقول: كُلُّ من لزمته نفقة شخص لزمته فطرته ثم يُسْتَثنَى منها؛ وهذه المستثنات من منطوق القاعدة، ويُسْتَثنَى من مفهومها المكاتب كتابةً فاسدةً فإنَّ نفقته لا تلزمُ السيد وتلزمُه فطرته، وكذا الأمة إذا كانت مسلمة لرُوجها فلا يلزمُ سيدها نفقتها ويلزمُه فطرتها إذا كان روجها مُعسراً أو عبداً.

قوله: (لأنَّه ليس أهلاً) هذا التعليل يشمل الكافر فكان الأولى التعليل بـأنَّه لا يملك وإن ملكه سيده.

قوله: (تَجِبُ نَفَقَتُهُ) أي على الإمام فهو داخل في الضابط، لأنَّ الإمام تلزمُه فطرة نفسه ولا يلزمُه فطرة هذا العبد الذي تلزمُه نفقته.

قوله: (فإنَّ الْفِطْرَةَ عَلَى سَيِّدِهِ) كان الأولى: فلا فطرة على المكتري.

قوله: (نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ) أي على العامل.

قوله: (وَمِنْهَا مَا لَوْ حَجَّ بِالنَّفَقَةِ) كان أجره أن يحجَّ عنه بالنفقة قبل العبد.

قوله: (وَإِنْ وَجَبَتْ نَفْقَةُ عَبْدِ الْمَسْجِدِ مِنْ رِيعِهِ، وَأَمَّا الْمُؤْفُوفُ عَلَيْهِ فَإِنَّ نَفْقَتَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُؤْفُوفِ عَلَى جِهَةٍ أَوْ مُعِينٍ كَمَا يَأْتِي).

واسْتِئْنَاءُ عَبْدِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ نَاظِرَ الْمَسْجِدِ تَلْزِمُهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ وَلَا تَلْزِمُهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلْزِمُهُ نَفْقَتَهُ وَهُوَ عَبْدُ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَتْ نَفْقَتَهُ مِنْ رِيعِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ النَّاظِرَ مُلْزَمٌ بِهَا تَأْمَلُ.

قوله: (مِلْكًا لَهُ) أَيْ لِلْمَسْجِدِ بِإِنْ وَهَبَ لَهُ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِهِ، فَإِنَّ الْمَسْجِدَ يَمْلِكُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبْولِ مِنْ النَّاظِرِ.

وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ مِلْكًا لِلْمَسْجِدِ أَنَّهُ يُبَاعُ فِي مَصَالِحِهِ دُونَ الْمُؤْفُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

قوله: (عَلَى جِهَةِ) كَالْفَقَرَاءِ أَوْ مُعِينِ كَرْجُلٍ وَمَدْرَسَةٍ، وَعَدَّ الْمِثَالَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمُعِينِ بَيْنَ كَوْنِهِ عَاقِلًا أَوْ لَا، كَذَا بِخَطْطِ الْمِيدَانِيِّ.

وَقَبْلَ إِنَّ قَوْلَهُ كَرْجُلٍ وَمَدْرَسَةٍ لَفْ وَشَرْ مُشَوْشَ.

وَلَوْ أَعْسَرَ الرَّوْجُ وَقَتَ الْوُجُوبِ أَوْ كَانَ عَبْدًا لَرِمَ سَيِّدَ الرَّوْجَةِ الْأَمَةِ فِطْرَتُهَا لَا الْحُرَّةِ فَلَا تَلْزِمُهَا وَلَا رَوْجَهَا لِانْتِقاءِ يَسَارِهِ، وَالْفَرْقُ كَمَالُ شَلِيمِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا بِخَلَافِ الْأَمَةِ لِاستِخْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا.

الشَّرْخُ

قوله: (وَلَوْ أَعْسَرَ الرَّوْجُ) أَيْ وَلَوْ عَبْدًا، فَقُولُ الشَّارِحِ أَوْ كَانَ إِلَخْ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِ، وَقَوْلُهُ لَا الْحُرَّةَ أَيْ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَهُ فَلَا فِطْرَةُ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

قوله: (فَلَا تَلْزِمُهَا) أَيْ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْحَوَالَةِ، وَأَمَّا لَوْ جَرِيَّتَا عَلَى خِلَافِ الْأَصَحِّ أَنَّهَا مِنْ بَابِ الضَّمَانِ فَإِنَّهَا تَجُبُ عَلَى الرَّوْجَةِ إِذَا أَعْسَرَ الرَّوْجُ كَمَا يَرْجُعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِذَا أَعْسَرَ الضَّامِنَ، وَتَجُبُ فِطْرَةُ الرَّوْجَةِ الْمُطِيعَةِ وَخَادِمَهَا إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهَا أَوْ لَهُمَا دُونَ الْمُؤَجَّرِ بِالدَّرَاهِمِ.

قالَ شَيْخُنَا عَشْ : وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ وُقُوعُهُ فِي مِصْرِنَا وَفَرَاهَا مِنْ اسْتِتْجَارِ شَخْصٍ لِرَعِيَ دَوَابِهِ أَوْ خِدْمَةِ زَرْعِهِ بِشَيْءٍ مُعِينٍ فَإِنَّهُ لَا فِطْرَةُ لَهُ لِكَوْنِهِ مُؤَجَّرًا إِجَارَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً، بِخَلَافِ مَا لَوْ اسْتَخدَمَهُ بِالْفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ فَإِنَّهُ تَجُبُ فِطْرَتُهُ.

وَأَمَّا الَّتِي صُحْبِبَهَا بِالنَّفَقَةِ فَلَا تَجُبُ فِطْرَتُهَا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَأْجَرَةِ، أَيْ إِذَا كَانَتْ نَفْقَتُهَا مُقْدَرَةً.

وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَدَدُ، وَإِنْ افْتَضَى كَلَامُ الرَّوْجَةِ وَأَصْبَلَهَا الْوُجُوبَ، أَيْ إِذَا كَانَتْ نَفْقَتُهَا غَيْرَ مُقْدَرَةٍ لِأَنَّهَا تَتَبَعُ النَّفَقَةَ، وَبِهِ صَرَّحَ جَمَاعَةُ، وَلَوْ كَانَتْ الْخَادِمَةُ مُتَرَوِّجَةً بِرَوْجٍ غَيْرِ فَالْقِيَاسِ الْوُجُوبُ عَلَى رَوْجِ الْخَادِمَةِ تَنْظَرًا لِلأَصْلِ، فَإِنَّ أَعْسَرَ وَجَبَتْ عَلَى رَوْجِ الْمَخْدُومَةِ إِذَا كَانَتْ مُسْتَأْجَرَةً بِنَفَقَةٍ غَيْرِ مُقْدَرَةٍ، كَذَا بَحَثَ.

ا. هـ

بِرْمَاوِيٌّ عَلَى الْمَنهَجِ.

وَلَوْ كَانَ الرَّوْجُ مُوسِرًا فَأَخْرَجَتْ عَنْ نَفْسِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا رُجُوعَ لَهَا لِأَنَّهَا مُنْتَرَعَةٌ وَلِأَنَّهَا عَلَى الرَّوْجِ كَالْحَوَالَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمُحِيلُ لَوْ أَدَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ.

فَرْعُ: خَادِمُ الرَّوْجَةِ حَيْثُ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُ يَكُونُ فِي أَيِّ مَرْتَبَةٍ؟ يَتَبَعِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرَّوْجَةِ وَقَبْلَ سَائِرِ مَنْ

عَدَاهَا حَتَّى وَلَدُهُ الصَّغِيرُ وَمَا بَعْدُهُ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِسَبَبِ الرُّوْجِيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَى سَائِرِ مَنْ عَدَاهَا وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لَمْ ر.

١٥.

سَمْ عَلَى الْمَئَاجَ.

وَيَجِبُ عَلَى الرُّوْجِ إِخْرَاجُ عَنْ رُوْجَتِهِ الرِّجْعِيَّةِ وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ مِنْ دُونِ الْحَائِلِ مَرْ عَلَى الْبَهْجَةِ. وَقَوْلُهُ "وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ دُونَ الْحَائِلِ" أَيْ لِأَنَّ النَّفَقَةَ وَاجِبَةٌ لَهَا دُونَهَا، إِذْ وُجُودُ الْحَامِلِ افْتَضَى وُجُوبَ النَّفَقَةِ فَبِقُتْضِيِّ وُجُوبَ الْفِطْرَةِ أَيْضًا.

وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ النَّفَقَةَ لَهَا مَدْخُلٌ فِي نَحْوِ الْحَامِلِ وَزِيَادَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْفِطْرَةُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ عَلَى بُعْدٍ: لَوْ لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُ فِطْرَةِ الْحَامِلِ عَلَى الْغَيْرِ لَوْجَبَتْ عَلَيْهَا وَقَدْ تُخْرُجُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي يَوْمَ الْفِطْرَةِ وَلَا تَجِدُ مَا نَقْتَاتُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَحْصُلُ لَهَا وَهُنَّ فِي بَدْنِهَا فَيَتَعَدَّى لِحَمْلِهَا، فَأَوْجَبْنَا الْفِطْرَةَ عَلَى الْغَيْرِ خُلُوصًا مِنْ ذَلِكَ.

١٦.

عَشْ عَلَى مَرْ.

فَرْعُ: قَالَ الصَّيْمَرِيُّ: فِطْرَةُ وَلَدِ الرِّبَّانِيَّ عَلَى أُمِّهِ إِذْ لَا أَبَ لَهُ كَمَا تَلْزُمُهَا نَفَقَتُهُ، وَكَذَا مَنْ لَا عَنْتَ فِيهِ لِذَلِكَ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الرُّوْجُ لَمْ تَرْجِعِ الْأُمُّ عَلَيْهِ بِمَا أَدَتْهُ مِنْ فِطْرَتِهِ كَمَا لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا غَرَمَتْهُ مِنْ نَفَقَتِهِ. وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ حَالَ إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ وَالْإِنْفَاقِ كَانَ مُفَيَّأً عَنْهُ ظَاهِرًا وَلَمْ يُبَيِّنْ تَسْبِهِ إِلَّا مِنْ حِينَ اسْتِحْلَاقِهِ، ثُمَّ رَأَيْتَهُ عَلَى بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُواسَاةِ؛ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِإِجْبَارٍ حَاكِمٌ رَجَعَتْ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ.

١٧.

عَبْ وَشَرْحُهُ.

قَوْلُهُ: (الإِنْتِقَاءِ يَسَارِهِ) عَلَةُ لِلثَّانِي أَيْ قَوْلُهُ "وَلَا زَوْجَهَا"، وَأَمَّا هِيَ فِيَنَاءُ عَلَى أَنَّ الرُّوْجَ تَحْمَلُهَا بَعْدَ أَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ أَيْ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَّةِ حَيْثُ وَجَبَتْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى سَيِّدِ الْأُمَّةِ وَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْحُرَّةِ وَلَوْ غَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: (الإِسْتِحْدَامِ إِلَيْهِ) إِنْ قُلْتَ فَرْضُ الْمَسْأَلَةِ فِي أُمَّةٍ تَجِبُ عَلَى الرُّوْجِ نَفَقَهَا بِأَنَّ لَمْ يَسْتَحْدِمْهَا السَّيِّدُ فَتَجِبُ حِينَئِذٍ فِطْرَتُهَا عَلَى الرُّوْجِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَسْتَحْدِمُهَا فَالنَّفَقَةُ وَالْفِطْرَةُ وَاجِبَاتِنَّ عَلَيْهِ سَوَاءً كَانَ الرُّوْجُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

وَقَوْلُ الشَّارِخِ: لِإِسْتِحْدَامِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَسْتَحْدِمُهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الرُّوْجُ مُعْسِرًا.

أُجِيبُ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لِإِسْتِحْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ زَوْجُهَا أَيْ وَلَمْ يَسْتَحْدِمَهَا بِالْأَغْفَلِ كَمَا قَرَرَهُ شِيخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

وَعِبَارَةُ الْمَرْحُومِيِّ: لِإِسْتِحْدَامِ إِلَيْهِ، أَيْ لِأَنَّهُ يَسْبِيلُ مِنْ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا، وَإِلَّا فَوْضُعُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا مُسْلَمَةٌ لِلرُّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا حَتَّى تَجِبَ نَفَقَهَا لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ ١٨.

وَالْحَاسِلُ أَنَّ الْأُمَّةَ إِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً لِلرُّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا فَعَلَيْهِ نَفَقَهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَفِطْرَتُهَا عَلَيْهِ

أيضاً، وإن كان معيساً فعلَى السيدِ، وإن كانت مسلمةً ليلاً فقطً ويستخدمها السيدُ نهاراً فليسَ على روجها شئٌ، تأمل م د.

ويُركي عن نفسه (صاعاً من) غالب (فوت بلده) إن كان بلدياً، وفي غيره من غالب فوت محله لأن ذلك مخالف بخلاف التوحي، والمعتبر في غالب القوت غالب فوت السنة كما في المجموع لا غالب فوت وقت الوجوب خلاصة للعرالي في وسيطه.

ويجزي القوت الأعلى عن القوت الأدنى لأنه زاد خيراً ولا عكس لقصبه عن الحق، والإعتبار في الأعلى والأدنى بزيادة الإفتيات لأن المقصود فالبُر خير من النمر والأرز ومن الربيب والشعير، والشعير خير من النمر لأنه أبلغ في الإفتيات والنمر خير من الربيب فالشعير خير منه بالأولى، وينبغي أن يكون الشعير خيراً من الأرز وأن الأرز خيراً من النمر.

وله أن يخرج عن نفسه من فوت وأحب وعمن تلزم فطرته كزوجته وعبده و قريبه أو عمن تبرع عنه بإذنه أعلى منه لأنه زاد خيراً، ولا يبعض الصاع المخرج عن الشخص الواحد من جسيمين، وإن كان أحد الجسيمين أعلى من الواجب، كما لا يجزي في كفارة اليدين أن يكسو حمسة ويطعم حمسة، أما لو أخرج الصاع عن اثنين كان ملك واحد نصفه عدين أو بعضين بيلدين مخلفي القوت فإنه يجوز تشبيض الصاع، أو أخرجه من نوعين فإنه جائز إذا كانا من الغالب ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير، والأفضل أعلىها في الإفتيات لقوله تعالى {لَن تَنْأَلُوا الْبَرَ حَتَّى تُثْقِلُو مِمَّا ثَجَبُونَ}.

الشرح

قوله: (ويُركي عن نفسه) افتصر على ذلك ليلاً ثم.

قوله "صاعاً من فوت بلده إذ ركنته عن غيره من غالب فوت بلد الغير كما سينبه عليه قريباً.

فإن قلت: صريح المتن أن هذا راجع لركنته عن نفسه وركنته عمن تلزم تفقة.

فقلت: في كلام المتن توزيع، ولما كان في كلامه نوع إجمال بين الشارح المزاد منه بما ذكره.

قوله: (وفي غيره) أي غير البلدي وهو البدوي.

قوله: (لأن ذلك) أي غالب فوت محله، وأنظر هذا على لماذا.

وعبارة م ر: ويختلف بخلاف إلخ، من غير جعله على، إذ لا يظهر كونه على للغالب أو القوت إذ لا

يتحقق المطلوب قوله: (ويجزي القوت الأعلى إلخ) أي بخلاف ركاة المال، فإنه لا يجزي فيها إخراج

الذهب عن الفضة مثلاً، قال الراغبي: لأن الركاة المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما واساه

الله تعالى به والفطرة ركاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غداء البن وأعلى يحصل هذا العرض وزيادة ز ي مرحومي.

قوله: (بزيادة الإفتيات) أي بزيادة تفريحه كما يدل عليه كلامه بعد، وليس المزاد بزيادة الإفتيات كثرته لتألم عليه أنه لو كثر الإفتيات نحو الشعير كان أعلى من البر؛ وليس كذلك، وليس مزاده بالأعلى الأعلى قيمة.

قوله: (فالبُر خير من النمر) لكنه أنفع إفتيات.

فَوْلَهُ: (وَالْأَرْزُ) بِقْتَحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ فِي أَشْهَرِ اللُّغَاتِ السَّبِيعِ.

الثَّانِيَةُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهَا مَضْمُومَةٌ أَيْضًا.

الثَّالِثَةُ: ضَمُّهُمَا، إِلَّا أَنَّ الزَّايَ مُخَفَّفةً.

الرَّابِعَةُ: ضَمُّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ الرَّاءِ.

الْخَامِسَةُ: حَذْفُ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّايِ.

السَّادِسَةُ: رُتْزٌ بِتُونٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالرَّايِ.

السَّابِعَةُ: قْتَحُ الْهَمْزَةِ وَضَمُّ الرَّاءِ مَعَ تَحْفِيفِ الزَّايِ عَلَى وَزْنٍ عَضْدٍ دَكَرَهُ مِنْ الرُّؤْضِ.

قَالَ الْبُوَيْطِيُّ تَلْمِيذُ الشَّافِعِيِّ: يُسْتَحِبُّ لِإِكْتَارِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَكْلِ الْأَرْزِ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ نُورِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِكَيْنَ قَوْلُهُ {خُلِقَ مِنْ نُورِهِ} فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ حَدِيثَهُ لَمْ يَتَبَثُ.

وَالْعَدْسُ بِقْتَحِ الْعَيْنِ وَالدَّالِ وَبِالسَّيْنِ الْمُهَمَّلَاتِ رَدِيءُ الْغِذَاءِ عَسِيرُ الْهَصْنِ لِأَنَّهُ بَارِدٌ يَابِسٌ، وَمَا دَكَرَهُ

السُّبُوطِيُّ فِي جَامِعِهِ الصَّغِيرِ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ: {وَعَلَيْكُمْ بِالْعَدْسِ فَإِنَّهُ قَدَسٌ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينِ نَبِيًّا}

رَدَهُ الْمُنَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ بِلْ قَالَ بِوَضْعِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يُقَدِّسْ وَلَا عَلَى لِسَانِ وَلِيِّ اللَّهِ

فَرَاجِعُهُ.

قَالَ سَيِّدِي عَلِيِّ الْأَجْهُورِيُّ: أَخْبَارُ رُزْ ثُمَّ بَادِئَجَانِ عَدَسٌ هَرِيسَةٌ ذُوو بُطْلَانٍ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَرِّ: لَمَّا

حَرَثَ آدَمَ وَهُوَ أَوَّلُ حَارِثٍ فِي الْأَرْضِ، فَلَمَّا مَشَى التَّوْرَانُ عَلَى الْأَرْضِ بَكَيَا عَلَى مَا فَاتَهُمَا مِنْ رَاحَةِ

الْجَنَّةِ وَقَطَرَتْ دُمُوعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ فَنَبَتَ مِنْهَا الْحَشِيشُ الْأَحْضَرُ، وَبِالَا فَنَبَتَ مِنْ بَوْلِهِمَا الْحِمْصُ،

وَرَأَاهَا فَنَبَتَ مِنْ رَوْثِهِمَا الْعَدْسُ؛ ثُمَّ كَسَرَ جِبْرِيلُ تِلْكَ الْحُبُوبَ حَتَّى كَثُرَتْ ثُمَّ بَدَرَ وَنَبَتَ مِنْ سَاعَتِهِ.

فَوْلَهُ: (فَالشَّعِيرُ حَيْرٌ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الرَّبِيبِ، فَعْلَمَ أَنَّ الْأَعْلَى الْبُرُّ فَالشَّعِيرُ فَالْأَرْزُ فَالنَّمُرُ فَاللَّزِيبُ، وَبَيْرَدُ

النَّظَرُ فِي بَقِيَّةِ الْحُبُوبِ كَالذَّرَةِ وَالْفُولِ وَالْحِمْصِ، قَالَ شَيْخُنا حَفْ: وَتَرَتِبُهَا فِي الْأَغْلَى كَتَرَتِبُهَا الْوَاقِعُ فِي

الْبَيْتَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ، أَعْنِي: بِاللَّهِ سُلْ شَيْخُ ذِي رَمَزٍ حَكَى مَثَلًا عَنْ فَوْرِ تَرْكِ زَكَاءِ الْفِطْرِ لَوْ جَهَلَا حُرُوفُ

أَوْلِهَا جَاءَتْ مَرْتَبَةُ أَسْمَاءِ قُوتِ زَكَاءِ الْفِطْرِ إِنْ عَفْلًا.

فَوْلَهُ: (أَعْلَى مِنْهُ) مَفْعُولٌ يُخْرُجُ الْمُقْدَرَ.

فَوْلَهُ: (أَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ نَوْعَيْنِ) هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِهِ مِنْ جِئْسِيْنِ.

شَيْيِهُ: لَوْ كَانُوا يَقْتَلُونَ الْقَمْحَ الْمَخْلُوطَ بِالشَّعِيرِ تَحْيَرُ إِنْ كَانَ الْخَلِيلَانِ عَلَى حَدَّ سَوَاءِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

أَكْثَرَ وَجَبَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نِصْفًا مِنْ ذَا وَنِصْفًا مِنْ ذَا فَوَجْهَهَا أَوْجَهُهُمَا أَنَّهُ يُخْرُجُ النَّصْفَ الْوَاجِبَ

عَلَيْهِ وَلَا يُجْزِي الْآخَرُ لِمَا مَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَعَّضَ الصَّاعُ مِنْ جِئْسِيْنِ، وَأَمَّا مَنْ يُرْكِي عَنْ عَيْرِهِ

فَالْعِبْرَةُ بِعَالِبٍ قُوتِ مَحَلٌ الْمُؤَدِّي عَنْهُ، فَلَوْ كَانَ الْمُؤَدِّي بِمَحَلٍ آخَرَ أُعْتَرَ بِقُوتِ مَحَلٌ الْمُؤَدِّي عَنْهُ بِنَاءً

عَلَى الْأَصْحَاحِ مِنْ أَنَّ الْفِطْرَةَ تَحِبُّ أَوْلَا عَلَيْهِ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَحَلَهُ كَعَبْدٌ آبِي

فَبِحُجْمَلٍ كَمَا قَالَ جَمَاعَةُ اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ أَوْ يُخْرُجُ فِطْرَتَهُ مِنْ قُوتِ آخِرٍ مَحَلٌ عَهْدٌ وَصُولَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ

أَنَّهُ فِيهِ، أَوْ يُخْرُجُ لِلْحَاكِمِ لِأَنَّهُ نَفْلُ الرَّزْكَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُوتُ الْمَحَلِّ الَّذِي يُخْرُجُ مِنْهُ أَيْ الصَّاعَ بِالْوَزْنِ

(خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتِلْكَ) رَطْلٌ (بِالْعَرَاقِيِّ) أَيْ بِالْبَغْدَادِيِّ.

وَنَقَدَمُ الْكَلَامُ فِي بَيَانِ رَطْلٍ بَغْدَادَ فِي مَوْضِعِهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَيْلُ، وَإِنَّمَا قُدْرَ بِالْوَزْنِ اسْتِظْهَارًا وَالْعِبْرَةُ

بِالصَّاعِ النَّبِيِّ إِنْ وُجِدَ أَوْ مِعْيَارٌ، فَإِنْ فُقِدَ أَخْرَجَ قَدْرًا بَيْتَقِنُ أَنَّهُ لَا يَنْفَضُ عَنِ الصَّاعِ.
قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: قَالَ جَمَاعَةً: الصَّاعُ أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ بِكَفِي رَجُلٍ مُعْتَدِلِهِمَا اثْنَتَهَا وَالصَّاعُ بِالْكِيلِ الْمِصْرِيِّ
قَدْحَانٍ وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرِيدَ شَيْئًا يَسِيرًا لِاْحْتِمَالِ اشْتَمَالِهِمَا عَلَى طَبِينِ أَوْ تَبِينِ أَوْ تَحْوِي ذَلِكَ قَالَ إِنَّ الرَّفْعَةَ
كَانَ قَاضِيَ الْفُضَّاهُ عِمَادُ الدِّينِ السُّكْرِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ حِينَ يَخْطُبُ بِمِصْرَ حُطْبَةَ عِيدِ الْفِطْرِ
وَالصَّاعُ قَدْحَانٍ بِكَيْلٍ بِلَدْكُمْ هَذِهِ سَالِمٌ مِنَ الطِّينِ وَالْعَيْنِ وَالْعُلْتِ لَا يُجْزِئُ فِي بِلَدِكُمْ هَذِهِ إِلَّا الْفَمْحُ.

١٥.

فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْفَقَالُ الشَّاشِيُّ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ مَعْنَى لَطِيفًا فِي إِيجَابِ الصَّاعِ وَهُوَ أَنَّ النَّاسَ تَمْتَنِعُ غَالِبًا
مِنَ الْكَسْبِ فِي الْعِيدِ وَتَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدِهِ لَا يَجِدُ الْفَقِيرُ مِنْ يَسْتَعْمِلُهُ فِيهَا لِأَنَّهَا أَيَّامٌ سُرُورٌ وَرَاحَةٌ عَقَبَ
الصَّفُومِ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنَ الصَّاعِ عِنْدَ جَعْلِهِ خُبْزًا ثَمَانِيَّةَ أَرْطَالٍ مِنَ الْخُبْزِ فَإِنَّ الصَّاعَ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ
وَتُؤْتَى كَمَا مَرَّ وَيُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ نَحْوُ النُّلُثِ فَيَأْتِي مِنْهُ ذَلِكَ وَهُوَ كِفَايَةُ الْفَقِيرِ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لِكُلِّ يَوْمٍ

رِطْلَانِ
الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (لَوْ كَانُوا يُقْتَاثُونَ إِلَّا) عِبَارَةُ مِرْ: وَعُلِمَ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَبْعِيسِ الصَّاعِ الْمُخْرَجِ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا
يُقْتَاثُونَ إِلَّا.

قَوْلُهُ: (تَخِيرٌ) أَيْ بَيْنَ إِخْرَاجِ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، قَالَ عَشْ: فَضِيَّثُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ
نِصْفٍ مِنْ هَذَا وَنِصْفٍ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَعَّضَ الصَّاعَ مِنْ جِنْسِيْنِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا) رَاجِعٌ لِلصُّورَتِيْنِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ عَشْ، وَقَيْلٌ: إِنَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّانِيَةِ قَوْلُهُ:
(الْوَاجِبُ عَلَيْهِ) أَيْ الْآنَ وَبِقَيْقَى الْآخَرُ فِي ذِمَّتِهِ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ نِصْفٌ مِنَ الْأَكْثَرِ فِي التَّانِيَةِ وَمِنْ أَحَدِهِمَا
فِي الْأُولَى.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزِئُ الْآخَرُ) أَيْ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى فَيَجِبُ إِبْدَالُهُ مِنْ جِنْسِ الَّذِي أَخْرَجَهُ.

قَوْلُهُ: (فَالْعِبْرَةُ بِعَالِبِ إِلَّا) أَيْ وَالْعِبْرَةُ أَيْضًا بِفُقَرَاءِ مَحْلِ الْمُؤْدَى عَنْهُ، فَمَنْ يُخْرُجُ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَدْفَعُ هَذَا
الْمُخْرَجَ لِفُقَرَاءِ مَحْلِ نَفْسِهِ بَلْ لِفُقَرَاءِ مَحْلِ الْمُؤْدَى عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (تَجِبُ أَوْلًا عَلَيْهِ) أَيْ وَلَوْ غَيْرُ غُلَامٍ مُكَلَّفٍ.

وَلَا يَقْدِحُ فِي ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ تَوْجِهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ، إِذْ هُوَ غَيْرُ مُسْتَقْرٍ هُنَا مِرْ؛ أَيْ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ عَنْهُ،
فَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ لَا يُخَاطَبُ أَيْ خِطَابَ اسْتِقْرَارٍ.

وَأَجَابَ سِمَّ بِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ يُخَاطَبُ خِطَابَ إِلْزَامٍ لِذِمَّتِهِ لَا خِطَابَ تَكْلِيفٍ، أَيْ فَهُوَ مُخَاطَبٌ هُنَا خِطَابَ
شَعْلِ ذِمَّةِ، بِتَلِيلٍ وُجُوبِ الإِخْرَاجِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُخْرُجْ مَنْ تَلَرَمَهُ مُؤْتَهُ، أَفَادَهُ شَيْخُنا حَفَ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤْدَى) أَيْ بِطَرْيَقِ الضَّمَانِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ بِطَرْيَقِ الْحَوَالَةِ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لَهُ وَلَا
يُطَالِبُ بِهَا الْمُتَحَمِّلُ عَنْهُ شَيْخُنا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ) مُقَابِلٌ لِمَحْدُوفٍ نَقْدِيرَهُ: هَذَا إِنْ عَرَفَ مَحْلَهُ.

قَوْلُهُ: (اسْتِشَاءُ هَذِهِ) أَيْ مِنْ كَوْنِ الصَّاعِ مِنْ قُوتِ مَحْلِ الْمُؤْدَى عَنْهُ، أَيْ وَبِخْرُجُ مِنْ قُوتِ مَحْلِ الْمُؤْدَى
الَّذِي هُوَ السَّيِّدُ وَبِصُرْفِ لِفُقَرَاءِ مَحْلِهِ.

فَوْلَهُ: (مِنْ قُوتِ آخِرِ مَحَلٍ إِلَّهُ) وَيَجِدُ إِرْسَالُهُ لِأَهْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِ قَلْ.

وَالْمُعْتَمِدُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي.

فَوْلَهُ: (أَوْ يُخْرُجُ لِلْحَاكِمِ) أَيْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَعْلَى الْأَقْوَاتِ أَوْ مِنْ آخِرِ مَحَلٍ عَهْدٌ وَصُولَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ النَّفَلَ حِينَئِذٍ زَيْ وَحَلْ.

وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ أَوْ عَلَى بَابِهَا، وَنَقْلَ شَيْخَنَا عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ رَبِّهِ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَافِ.

وَحَاصِلُ هَذِهِ الْمَسَالَةِ أَنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يَقُولُ إِنَّ هَذِهِ مُسْتَثَاثَةٌ، وَعَلَى هَذَا يُخْرُجُ مِنْ قُوتِ السَّيِّدِ أَوْ مِنْ أَشْرَفِ الْأَقْوَاتِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَثَاثَةً، وَيُخْرُجُ مِنْ قُوتِ آخِرِ مَحَلٍ عَهْدٌ وَصُولَهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَدِ.

وَقَوْلُهُ "أَوْ يُخْرُجُ لِلْحَاكِمِ" أَوْ بِمَعْنَى الْوَافِ رَاجِعٌ لِلْقَوْلَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ "أَوْ فِي قَوْلِهِ" أَوْ يُخْرُجُ لِلْحَاكِمِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَجَعَلَهُ قَوْلًا ثَالِثًا وَجَعَلَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ضَعِيفًا.

فَوْلَهُ: (خَمْسَةُ أَرْطَالٍ إِلَّهُ) لِأَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَكُلُّ مُدْ رَطْلٌ وَلَثْلُ.

فَوْلَهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَيْلُ) أَيْ الْغَالِبُ فِيهِ ذَلِكَ فَلَا يَرِدُ الْبَلْبُ وَتَحْوُهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ "وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَيْلُ" أَيْ إِنْ تَأْتِي كَيْلَهُ، وَإِلَّا فَالْعِبْرَةُ فِيهِ بِالْوَرْنِ كَالْجُنْبُ وَالْأَقْطُ.

فَوْلَهُ: (اسْتِظْهَارًا) أَيْ اسْتِيَافَاءً لِجَمِيعِ الْقَادِيرِ لَا إِحْتِيَاطٍ كَمَا يَبَادرُ إِلَى الْفَهْمِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْوَرْنِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ.

فَوْلَهُ: (بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ) أَيْ الَّذِي أَخْرَجَ بِهِ فِي عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَوْلَهُ: (أَوْ مِعْيَارُهُ) بِالرَّرْقَعِ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّاعِ الْمَرْفُوعِ، وَقَوْلُهُ: إِنْ فَقِدَ أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا أَخْرَجَ إِلَّهُ.

فَوْلَهُ: (أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالْفَاءِ، أَيْ فَكَوْنُ الْحَفَنَةِ مُدًا لِأَنَّ الصَّاعَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْحَفَنَاتُ جَمْعٌ حَفَنَةٌ وَالْحَفَنَةُ مِلْءُ الْكَفَيْنِ، يُقَالُ: حَفَنَ يَحْفِنُ مِنْ بَأْبِ ضَرَبَ يَضْرِبُ إِذَا أَخَذَ مِلْءَ كَفَيْهِ، وَالْحَفَنَاتُ عَلَى وَرْنِ سَجَدَاتٍ.

فَوْلَهُ: (وَالْغَلَتِ) لَيْسَ بِكَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ إِذَا الَّذِي فِي كُتُبِ الْلُّغَةِ أَنَّ الْغَلَتَ مَعْنَاهُ الْغَلَطُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا فِيهِ مِنْ تَحْوِي تُرَابٍ وَطَبِينَ.

فَوْلَهُ: (وَيَبْيَغِي لَهُ أَنْ يَزِيدَ) الرِّيَادَةُ مَدْنُوَيَّةٌ عَشْ عَلَى مَرِ.

فَوْلَهُ: (إِلَّا الْقَمْحَ) أَيْ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي مِصْرَ.

فَوْلَهُ: (الشَّاشِيُّ) نِسْبَةٌ إِلَى الشَّاشِ اسْمُ لِمَدِينَةٍ مِنْ بِلَادِ الْعَجَمِ.

ا. هـ.

مِصْبَاحٌ.

فَوْلَهُ: (ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ) أَيْ تَقْرِيبًا.

فَوْلَهُ: (وَيُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ الْمَاءِ) عِبَارَةُ حَجَّ: وَهُوَ يَحْمِلُ تَحْوِي تَلَاثَةَ أَرْطَالٍ مِنْ الْمَاءِ فَيَجِيءُ مِنْهُ تَحْوِي ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ا. هـ، وَقَالَ تَحْوِي ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ ثَمَانِيَةُ وَلَثْلُ وَلَثْلُ تَحْتَ الدَّارِ.

فَوْلَهُ: (نَحْوُ التَّلْلِ) أَيْ قَدْرُ تَلْلِ الثَّمَانِيَةِ أَرْطَالٍ وَهُوَ رِطْلَانِ وَلَثْلَانِ، تُضَمِّنُ لِمَا ذُكِرَ تَلْلُ ثَمَانِيَةً.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَلْلَ الْخَمْسَةِ وَالْتَّلْلِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْلُغُ مَا ذُكِرَ.

١. هـ

شَيْخُنا .

وَجُودًّا أَيْضًا مِثْلُه بِحَطٍّ أَج .

قَوْلُهُ: (وَهُوَ كِفَايَةُ الْفَقِيرِ) قَالَ سَمْ: هَذِهِ الْحِكْمَةُ لَا تَأْتِي عَلَى مَدْهُبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ وُجُوبِ صَرْفِ الصَّاعِ لِلِّثَمَانِيَّةِ أَصْنَافِ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَتَأْتِي مَا ذُكِرَ، وَلَا تَأْتِي أَيْضًا فِي صَاعِ التَّمْرِ وَالْأَقْطِي وَالْجُبْنِ وَاللَّبَنِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِإِنَّهُ فَلَدَ مَنْ يُجَوَّزُ دُفْعَهَا لِوَاحِدٍ، أَوْ أَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَا كَانَ شَأْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّدَرُ الْأَوَّلُ مِنْ جَمْعِ الزَّكَوَاتِ وَتَفْرِقْتَهَا .

وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا لَا يَلْرُمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ فَقِيرٍ صَاعًا، وَعَنِ التَّانِي بِإِنَّهُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَبُّ ثَمَّلٌ أَه بِرِيَادَةَ .

وَقَوْلُهُ "لَا يَلْرُمُهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ" قَدْ يُقَالُ: يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ زَكَوَاتٌ كَثِيرَةٌ مُرَاعَةً لِمَا ذُكِرَ .

تَسْمَمَهُ: جِئْنُ الصَّاعِ الْوَاجِبِ الْقُوتُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ لِأَنَّ النَّصْ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْمُعَشَّرَاتِ كَالْبُرُّ وَالشَّعِيرِ وَالثَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، وَقِيسِ الْبَاقِي عَلَيْهِ بِجَامِعِ الْأَقْتِيَاتِ، وَيُجْزِيُ الْأَقْطُ لِتُبُوتِهِ فِي الصَّحَّيْهِنِ وَهُوَ لَبَنٌ يَأْيِسُ غَيْرُ مَتَرْوِعِ الرُّدِّ وَفِي مَعْنَاهِ لَبَنٌ وَجِئْنٌ لَمْ يُتَرَعِّزْ رُبُدُهُمَا، وَإِجْرَاءُ كُلِّ مِنْ الْثَّلَاثَةِ لِمَنْ هُوَ قُوتُهُ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَّةِ أَمْ الْحَاضِرَةِ، أَمًا مَتَرْوِعُ الرُّدِّ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُجْرِيُ، وَكَذَّا لَا يُجْزِيُ الْكُشْكُ وَهُوَ بِفَتْحِ الْكَافِ مَعْرُوفٌ وَلَا الْمَخِيْضُ وَلَا الْمَصْنُلُ وَلَا السَّمْنُ وَلَا الْحَمْ وَلَا مُمَلَّحٌ مِنْ الْأَقْطِ أَفْسَدَ كَثُرَةُ الْمِلْحِ جَوْهَرَهُ بِخَلَافِ الْمِلْحِ الْيَسِيرِ فَيُجْرِيُ، لَكِنْ لَا يُحْسَبُ الْمِلْحُ فَيُحْرِجُ قَرْأًا يَكُونُ مَحْضُ الْأَقْطِ مِنْهُ صَاعًا .

وَالْأَصْلُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ زَكَاهُ مُولَيِّهِ الْغَنِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ بِتَمْلِيْكِهِ بِخَلَافِ غَيْرِ مُولَيِّهِ كَوَلِّدِ رَشِيدِ وَأَجْنَبِيِّ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرَانِ أَوْ مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ فِي رَقِيقٍ لَزَمْ كُلُّ مُوسِرٍ قَدْرُ حِصْنَتِهِ لَا مِنْ وَاحِدِهِ كَمَا وَقَعَ فِي الْمِنْهَاجِ بِلِّ مِنْ قُوتِ مَحْلِ الرَّقِيقِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ وَصُرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْأَصْحَاحَ أَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدِّي عَنْهُ نَمْ يَتَحَمَّلُهَا الْمُؤَدِّي .

الشَّرْخُ

قَوْلُهُ: (جِئْنُ الصَّاعِ) وَجِئْلَتُهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ جِئْنًا يَجْمِعُهُ رَمْزٌ: بِاللَّهِ سَلْ إِلَيْهِ .

قَوْلُهُ: (الْأَقْطُ) بِفَتْحِ الْهَمْرَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَيَجُوزُ سَكِينَهَا مَعَ تَثْلِيثِ الْهَمْرَةِ، حَكَاهُ ابْنُ سِيدَهُ وَغَيْرُهُ دَمِيرِيُّ .

وَقَوْلُهُ لَبَنٌ أَيْ مَائِعُ لِيُخَالِفَ الْأَقْطَ .

قَوْلُهُ: (إِجْرَاءُهُ) مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ لِمَنْ هُوَ قُوتُهُ .

قَوْلُهُ: (الْمَصْنُلُ) هُوَ مَا سَأَلَ مِنْ اللَّبَنِ إِذَا طَبَخَ ثُمَّ عُصَرَ وَيُقَالُ لَهُ مَصَالَةً أَيْضًا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَيُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَةِ بِمِشَّ الْحَصِيرِ .

١. هـ

ح ف .

قَوْلُهُ: (جَوْهَرُهُ) أَيْ ذَاتُهُ وَقَوْلُهُ بِخَلَافِ الْمِلْحِ الْيَسِيرِ أَيْ بِخَلَافِ ذِي الْمِلْحِ بِتَلِيلِ قَوْلِهِ: فَيُجْزِي إِلَيْهِ .

قَوْلُهُ: (زَكَاهُ مُولَيِّهِ) أَيْ وَهُوَ الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيفُ .

وَقَيْدٌ بِالْغَنِيِّ لِأَجْلِ قَوْلِهِ وَلَهُ وَإِلَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ.
قَوْلُهُ: (بِتَمْلِيْكِهِ) أَيْ فَيَجْعَلُ الدَّفْعَ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ التَّمْلِيْكِ.

قَوْلُهُ: (كَوْلِدِ رَشِيدِ) أَيْ إِذَا لَمْ تَلْرُمْ نَفْقَةً وَإِلَّا وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ وَكَانَ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ، وَكَذَا
الْمَمْلُوكُ وَالرَّوْجَةُ.

قَوْلُهُ: (لَا مِنْ وَاجِبِهِ) أَيْ كُلُّ مُوسِرٍ.

قَوْلُهُ: (كَمَا وَقَعَ فِي الْمِنْهَاجِ) يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْمِنْهَاجِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الرَّقِيقُ بِمَحَلٍ لَيْسَ فِيهِ قُوتُ
مُجْزِيٌّ وَكَانَتْ بِلَدُ السَّيِّدِ أَقْرَبَ الْبِلَادِ إِلَيْهِ زِيَّ، أَوْ كَانَ قُوتُ بِلَدِ الرَّقِيقِ مِنْ جِنْسِ قُوتِ بِلَدِ السَّيِّدِ فَيَأْدُنُ
لِرَقِيقِهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ قُوتِهِ.

فَصْلٌ: في قسم الصدقات أية الزكوات على مستحقيها، وسميت بذلك لإشعارها بصدق باذلها، وذكرها
المصنف في آخر الزكاة تبعا للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأعم وهو أنساب من ذكر المنهاج
لها تتبعا للمزنبي بعد قسم الفيء والغينية.

(وَتُنْدَفِعُ الرِّزْكَاتُ مِنْ أَيِّ صِنْفٍ كَانَ مِنْ أَصْنَافِهَا الثَّمَانِيَّةِ الْمُنْتَقَدَمُ بَيْانُهَا (إِلَى) جَمِيعِ (الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَّةِ)
عِنْدَ وُجُودِهِمْ فِي مَحَلِّ الْمَالِ وَهُمْ (الَّذِينَ ذَكَرُوهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّمَا
الصَّدَقَاتُ لِلْقُرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنِّي
السَّبِيلِ}) قَدْ عُلِمَ مِنَ الْحَصْرِ بِإِنَّمَا أَنَّهَا لَا تُصْرَفُ لِعِيْرِهِمْ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي
اسْتِبْيَاعِهِمْ، وَأَضَافَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى فَاللَّامُ الْمِلْكُ، وَإِلَى الْأَرْبَعَةِ
الْأُخْرَى بِفِي الظَّرْفَيَّةِ لِإِشْعَارِ بِإِطْلَاقِ الْمِلْكِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى، وَتَقْيِيدُهُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُخْرَى حَتَّى إِذَا لَمْ
يَحْصُلُ الصَّرْفُ فِي مَصَارِفِهَا اسْتَرْجَعَ بِخَلَاقِهِ فِي الْأُولَى عَلَى مَا يَأْتِي.

وَسَكَتَ الْمُصَنَّفُ عَنْ تَعْرِيفِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ وَأَنَّا ذَكَرُوهُمْ عَلَى نَطْمِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَالْأَوَّلُ الْفَقِيرُ وَهُوَ مَنْ
لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبٌ لَا يَقِنُ بِهِ يَقْعُ جَمِيعُهُمَا أَوْ مَجْمُوعُهُمَا مَوْقِعًا مِنْ كِفَائِتِهِ مَطْعَمًا وَمَلْبِسًا وَمَسْكَنًا وَغَيْرِهَا
مَمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ وَحَالِ مُمْوَنِهِ كَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى عَشَرَةٍ وَلَا يَمْلِكُ أَوْ لَا يَكْتَسِبُ إِلَّا
دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَوْ أَرْبَعَةَ وَسَوَاءً أَكَانَ مَا يَمْلِكُهُ نِسَابًا أَمْ أَقْلَ أَمْ أَكْثَرَ

الشُّرُحُ

فَصْلٌ: في قسم الصدقات جمع صدقة، تشمل الواجبة والمندوبة والمراد الواجبة.
وَلَوْ قَالَ فِي قسم الرزكوات لَكَانَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (أَيِّ الرِّزْكَاتِ) احْتَاجَ لَهُ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ أَعْمَ رَحْمَانِيٌّ قَوْلُهُ: (وَسُمِّيَتْ) أَيِّ الرِّزْكَاتُ بِذَلِكَ أَيِّ الصَّدَقَاتِ
قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهَا الْمُصَنَّفُ) الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ أَيِّ الْقُسْمِ؛ لِكَيْهُ أَنَّهُ أَنْتَ الضَّمِيرِ لِاِكْتِسَابِ الْمُضَافِ التَّانِيَّةِ مِنْ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْسَبُ إِلَّهُ) لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الرِّزْكَاتِ وَذَكَرَهَا بَعْدَ قَسْمِ الْفَيْءِ وَالْغِنَيَّةِ لَهُ مُنَاسِبَةٌ،
وَهِيَ أَنْ كُلُّ مِنَ الْثَّلَاثَةِ مَالٌ يَجْمِعُهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ أَصْنَافِهَا الثَّمَانِيَّةِ) وَكَذَا زَكَاةُ الْفِطْرِ قَوْلُهُ: (إِلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَّةِ) أَيْ إِنْ قَسْمَ الْإِمَامِ الرِّزْكَاتِ
فَإِنْ قَسْمَ الْمَالِكِ فَلَا عَالِمٌ ا ه مَرْحُومٌ.

وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُهُمُ الثَّمَانِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: صَرَفَتْ زَكَاةُ الْحُسْنِ لِمَ لَا بَدَأْتِ بِي فَإِنِّي أَنَا الْمُحْتَاجُ لَوْ كُنْتُ تَعْرِفُ

فَقِيرٌ وَمِسْكِينٌ وَغَارِ وَعَالِمٌ وَرِقُ سَبِيلٌ غَارِمٌ وَمُؤْلِفٌ.

١ هـ

شُوَبِريٌّ: قَوْلُهُ: (وَهُمْ) فِي تَقْبِيرِهِ تَغْيِيرٌ إِعْرَابٌ الْمُتَنْ قَوْلُهُ: (وَالْمَسَاكِينِ) جَمْعٌ مِسْكِينٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفِي لُغَةِ بَنِي أَسْدٍ فَتْحُهَا.

وَهُوَ مِنْ السُّكُونِ، كَانَ الْعَجْزُ أَسْكَنَهُ أَوْ لِسْكُونَهُ إِلَى النَّاسِ قَوْلُهُ: (قَدْ عِلَمَ مِنْ الْحَصْرِ) أَيْ حَصْرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْحَبَرِ وَيُسَمَّى قَصْرًا، وَهُوَ مِنْ قَصْرِ الصَّفَةِ وَهِيَ الصَّدَقَاتُ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ فَالْمَعْنَى عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا تُصْرَفُ لِهُولَاءِ لَا لِغَيْرِهِمْ وَلَا لِبَعْضِهِمْ فَقْطُ، بَلْ يَجِبُ اسْتِيَاعَهُمْ وَيَجُوزُ

وَالْمَعْنَى عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ إِنَّمَا تُصْرَفُ لِهُولَاءِ لَا لِغَيْرِهِمْ، وَهَذَا يَصْدُقُ بِعَدَمِ اسْتِيَاعِهِمْ وَيَجُوزُ دَفْعُهَا لِصِنْفٍ مِنْهُمْ وَلَا يَجِبُ التَّعْعِيمُ، وَقَالَ أَبْنُ حَمْرٍ في شَرْحِ الْعَبَابِ: قَالَ الْأَئِمَّةُ الْثَّلَاثَةُ وَكَثِيرُونَ: يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْنَافِ.

قَالَ أَبْنُ عُجَيْلِ الْيَمِنِيِّ: ثَلَاثَةُ مَسَائِلَ فِي الزَّكَاةِ يُقْتَى فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْمَذَهَبِ: ثُقْلُ الزَّكَاةِ وَدَفْعُ رَكَأَةِ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ وَدَفْعُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ١ هـ أـ جـ.

قَوْلُهُ: (وَأَضَافَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَّا) فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ وَبَيْنَ الْآخِرَيْنِ مِنْهُمْ بِلْفَظِ فِي مَعِ الْإِكْتِقاءِ بِهَا فِي الْأَوَّلِ كَمَا اكْتَقَى بِاللَّامِ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ؟ قُلْتَ: لِلإِشَارةِ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهُمْ وَهُمُ الْمُكَاتِبُونَ وَالْغَارِمُونَ إِنَّمَا يَأْخُذُونَ لِغَيْرِهِمَا وَالْآخِرَيْنِ يَأْخُذُونَ لِأَنَّهُمْ ١ هـ أـ جـ.

وَبِعِبَارَةٍ قَلَ عَلَى الْعَرَيِّ: وَذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ فَاللَّامُ الْمِلْكُ لِإِطْلَاقِ مُلْكِهِمْ لِمَا يَأْخُذُونَهُ، وَفِي الْبَقِيَّةِ بِفِي الظَّرْفِيَّةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَسْتَرِدُ مِنْهُمْ مَا أَخْدُوهُ إِنْ لَمْ يُصْرَفْ فِيمَا هُوَ لَهُ سَوَاءُ بَقِيَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَأَعَادَ فِي الظَّرْفِيَّةِ فِي قَوْلِهِ [وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ] إِشَارَةً إِلَى مُخَالَقَتِهِمَا لِمَا قَبْلَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَوَّلَيْنِ أَخَذُوا لِغَيْرِهِمَا، لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ يَأْخُذُهُ لِسَيِّدِهِ وَالْغَارِمَ لِلْدَّائِنِ وَهُمَا أَيْ الْغَارِيِّ وَابْنُ السَّبِيلِ أَخَذَا لِأَنَّهُمْ ١ هـ.

وَأَتَى بِالْوَأْوِ دُونَ أَوْ لِإِقَادَةِ التَّشْرِيكِ بَيْنَهُمْ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ تَحْصِيصُ بَعْضِ الْأَصْنَافِ الْمُوجُودِينَ بِهَا، قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَآخَرُونَ.

وَقَالَ الْأَئِمَّةُ الْثَّلَاثَةُ وَكَثِيرُونَ: يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْنَافِ. وَأَحْتَاجُ أَصْحَابِنَا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لِرِبِّ وَعَمِّ وَبَكْرٍ فَسِمَتْ بَيْنَهُمْ فَكَذَا هُنَّا، شَرْحٌ عَبـ.

وَإِنَّمَا بَدَأَ فِي الْآيَةِ بِالْفَقِيرِ لِشِدَّةِ حَاجَتِهِ.

قَوْلُهُ: (بِإِطْلَاقِ الْمِلْكِ) الْمَرَادُ أَنَّهُمْ يَمْلُكُونَهُ بِمُجَرَّدِ الْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ قَوْلُهُ: (وَتَقْبِيدهُ) أَيْ أَنَّهُمْ لَا يَمْلُكُونَهُ بِمُجَرَّدِ الْأَخْذِ بَلْ يُشْتَرِطُ صَرْفُهُ فِيمَا أَخْدُوهُ لَهُ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الْمِلْكُ، وَقَوْلُهُ "فِي الْأَرْبَعَةِ" أَيْ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِيَّ قَوْلُهُ: (وَأَنَا أَذْكُرُهُمْ) الْمُنَاسِبُ الْأَفْرَادُ لِعُودِ الضَّمِيرِ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ: وَأَنَا أَذْكُرُهُمْ أَيْ التَّعْرِيفَاتِ قَوْلُهُ: (مَنْ لَا مَالَ لَهُ) أَيْ عِنْدَهُ وَلَا كَسْبٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَالٌ وَلَا كَسْبٌ أَصْنَالًا أَوْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ لَا يَلِيقُ، أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ كَسْبٌ لَا يَلِيقُ؛ لَكِنْ لَا يَقْعَدُ مَوْقِعًا مِنْ كَفَائِتِهِ فَكَلَمُهُ

شَامِلٌ لِّتَلَاثَ صُورٍ قَوْلُهُ: (لَا يَقِنُ) بِالرَّفِيعِ صِفَةً لِمَحَلٍ أَسْمَ لَا قَبْلَ دُخُولِهَا؛ لَأَنَّ مَحَلَهُ رُفْعٌ بِالإِبْتِدَاءِ، فَانْدَفعَ مَا يُقَالُ: إِنَّ الْمُنَاسِبَ شَوِيْنَ اسْمَ لَا لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ فَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ.

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ وُصِفَ بَعْدَ دُخُولِهَا لَا قَبْلَهُ، وَخَرَجَ غَيْرُ الْلَايْقِ لِكُونِهِ حَرَاماً أَوْ يُرْزِي بِهِ.

وَعِبَارَةُ مَدْ عَلَى التَّحْرِيرِ: قَوْلُهُ وَلَا كَسْبٌ أَيْ لَا يَقِنُ بِهِ حَالٌ يَقُومُ مَوْقِعاً أَيْ يَسُدُّ مَسَداً، فَخَرَجَ بِاللَايْقِ غَيْرُهُ كَالْعَدَمِ؛ وَفَهُمْ أَهْلُ الْبَيْوَتِ الَّذِينَ لَا يَعْتَدُونَ الْكَسْبَ بِأَيْدِيهِمْ لَهُمْ أَخْذُ الرَّزْكَةِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَخَرَجَ بِالْحَالِ الْحَرَامُ فَلَا أَنْزَلَ لَهُ.

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّالِحِ بِأَنَّ مَنْ فِي يَدِهِ مَالٌ حَرَامٌ وَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنْهُ يَجِدُ لَهُ أَخْذُ الرَّزْكَةِ إِذَا تَعْذَرَ عَلَيْهِ وَجْهُ إِحْلَالِهِ أَهْ.

وَالْكَسْبُ غَيْرُ فَقِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْبِبْ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ وَقَدَرَ عَلَيْهِ وَلَاقَ بِهِ حَلَّ لَهُ تَعَاطِيهِ.

أ. هـ.

م. ر.

وَدُوْ الْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْرُهُ دَيْنًا وَلَوْ حَالًا غَيْرُ فَقِيرٍ، فَلَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ حَتَّى يَصْرِفَ مَا مَعَهُ فِي الدَّيْنِ؛ وَالْأَوْلَى أَنْ يُرْزَدَ فِي التَّعْرِيفِ: وَلَمْ يَكُنْ يَنْفَقَ مِنْ ثَلَمَةَ نَفَقَتْهُ أَهْ، أَخْذَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِي بَعْدُ: "وَيَمْنَعُ فَقْرَ الشَّخْصِ إِلَّا".

قَوْلُهُ: (يَقْعُ جَمِيعُهُمَا) أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى اقْرَادِهِ، وَقَوْلُهُ أَوْ مَجْمُوعُهُمَا أَيْ جُمِلَهُمَا، فَالْمُرَادُ بِالْمَجْمُوعِ هُنَّ الْأَمْرَانِ بِشَرْطِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَالْمُرَادُ بِالْجَمِيعِ كُلُّ مِنْهُمَا بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ قَوْلُهُ: (مِنْ كِفَايَتِهِ) أَيْ لِيَقِيَّةِ عُمُرِهِ الْغَالِبِ وَهُوَ اثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً مِنْ وِلَادَتِهِ.

أ. هـ.

ق. ل.

قَالَ الشَّوَّبِرِيُّ: نَعَمْ يَبْقَى النَّظَرُ فِيمَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ صِعَارٌ وَمَمَالِيكٌ وَحَيَوانَاتٌ، فَهُلْ نَعْتَبْهُمْ بِالْعُمُرِ الْغَالِبِ إِذْ الْأَصْنَلُ بِقَوْهُمْ وَبَقَاءُ نَفَقَتِهِمْ عَلَيْهِ أَوْ بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُهُ بِالنَّظَرِ لِلْأَطْفَالِ بِلُؤْغِهِمْ وَإِلَى الْأَرْفَاءِ بِمَا بَقَى مِنْ أَعْمَارِهِمُ الْغَالِبَةِ وَكَذَلِكَ الْحَيَوانَاتُ؟ لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ، وَكَلَمَهُمْ يُومِيٌّ إِلَى الْأَوَّلِ، لَكِنَّ الثَّانِي أَفْوَى مَدْرَكًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ بِهِ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ حَجَّ أَهْ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهَا) أَيْ مِنْ أَثَاثِ الْبَيْتِ مَثَلًا كَحَصِيرٍ وَمِخَدَّةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْلِكُ) أَيْ إِذَا كَانَ لَا يَكُنْ يَسْبِبُ، وَقَوْلُهُ أَوْ لَا يَكُنْ يَسْبِبُ إِلَّا أَيْ إِذَا كَانَ مِنْ يَكُنْ يَسْبِبُ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ) زَادَ فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ: وَلَوْ غَيْرُ زَمِنِ وَمُتَعَفِّفٍ عَنِ الْمَسَالَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

{وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} أَيْ غَيْرِ السَّائِلِ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْبَعَةً) بِخَلْفِ مَا إِذَا كَانَ خَمْسَةً فَمَا فَوْقُ إِلَى دُونِ الْعَشَرَةِ فَمِسْكِينُ، مَرْحُومٍ.

وَالثَّانِي الْمِسْكِينُ وَهُوَ مَنْ لَهُ مَالٌ أَوْ كَسْبٌ لَا يَقِنُ بِهِ يَقُومُ مَوْقِعاً مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكُنْ يَمْلِكُ أَوْ يَكُنْ يَسْبِبُ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَّةً وَلَا يَكُفِيَهُ إِلَّا عَشَرَةً وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَكُفِيَهُ الْعُمُرُ الْغَالِبُ وَيَمْنَعُ فَقْرَ الشَّخْصِ وَمَسْكَنَتُهُ كِفَايَتُهُ بِنَفْقَةِ قَرِيبٍ أَوْ رَوْجٍ أَوْ سَبِيلٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ كَمُكْتَسِبٍ كُلَّ يَوْمٍ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَاشْتِغَالِهِ بِنَوَافِلِ، وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهَا لِاشْتِغَالِهِ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَحْصِيلُهُ وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ قَرْضٌ كَفَايَةٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ

أيضاً مسكته وخادمه وثيابه وكتب له يحتاجها، ولا مال له غائب بمرحلتين أو موجل فيعطي ما يكتبه
إلى أن يصل إلى ماله أو يحل الأجل لأن الآن فقير أو مسني. الشرح

قوله: (أو ثمانية) أي أو ستة أو خمسة، والمزاد الصنف فما فوق أي دون ما يكتبه قوله: (لا يكتبه
العمر العالى) أي بقيته وهو اشتان وستون سنة ق ل.

قوله: (كفايتها بنتفقة) أي واحبة، وقوله قريب أي أصل أو فرع أو روح ولو في عدة طلاق رجعي وبائين
وهي حامل كما قاله الماوردى، ولو سقطت نفقتها بنشوز لم تُعط لفترتها على النفقة حالاً بالطاعة، ومن
ثم لو سافرت بلا إذن ومنعها أعطيت من سهم الفقراء والمساكين حيث لم تقدر على العود حالاً لعدرها
وإلا فمن سهم ابن السبيل إذا عزمت على الرجوع لانتهاء المقصبة.

وخرج بما ذكر المكفي بنتفقة متبع فيجوز له الأخذ، وأفهم قوله كفايتها أن الكلام في روح موسى، أما
مفسر لا يكتفي ف衲ذ تمام كفايتها بالفقر؛ ويؤخذ منه أن من لم يكتبه ما وجب لها على الموسى لكنها
أكلولة تأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر، وأنه لو غاب روجها ولا مال له ولم تقدر على
التوصل إليه وعجزت عن الإقراض أخذت؛ وهو ظاهر.

كما يؤخذ من كلام الغزالى وفتاوی المصنف من أن الروح أو المتفق لو أعتبر أو غاب ولم يتراك متفقاً
ولا مالاً يمكن الوصول إليه أعطيت الروحة أو القريب بالفقر والمسكتة، ويسن لها أن تعطي روجها من
ركاتها ولو بالفقر وإن نفقتها عليها كما قاله الماوردى خلافاً للفاضى، شرح م مع تصريف، قوله: (أو
سيد) لم يذكر هذا في المنهج وهو أولى لأن لا حق في الزكاة لمن به رق غير المكاتب كما سيأتي،
والمكاتب نفقة في كسبه لا على السيد.

وقولنا لا حق في الزكاة أي حتى تكون كفايتها بنتفقة سيده مانعة من أخذها قوله: (كمكتسب) تنظير.
وقوله واستغله معطوف على قوله كفايتها أي ويمتنع فقر الشخص ومسكتة استغله الخ قوله: (لا استغله
بعلم شرعى) أي فلا يمنع فقره بل يعطى من الزكاة، قيل: ومثلها وجوب نفقة على والده، والمعتمد أنها
لا تجب عليه نفقة حبسه، قال الشهاب م ر: والفرق بينها وبين الزكاة ظاهر، كذا بخط شيخنا الشوابى
مرحومي.

وقوله "ظاهر" لعله مما علم من أن الفقر قد ثبت له حق في الزكاة، لكن في حاشية ز ي وجوب النفقة
كالزكاة إذا كان يتأتى منه العلم، وتصحها: مثله أي في وجوب الإنفاق عليه ما لو كان له كسب يليق به
لأنه كان مشتغل بالعلم والكتب يمنعه كما قاله بعضهم قياساً على الزكاة أ ج.

والعلم الشرعى الفقه والتفسير والحديث والآثار.

قوله: (لأنه فرض كفاية) فيه تلميح إلى أن الاستغلال بفرض الكفاية لا يمنع الفقر والمسكتة قوله:
(مسكته) وإن اعتاد السكتى بالأجرة، بخلاف ما لو نزل في موقف يستحقه على الأوجه فيهما، لأن هذا
كالملك بخلاف ذلك، ابن حجر.

وعباره م د على التحرير: قوله مسكته أي الذي يحتاجه ولائق به، فإن اعتاد المسكت بالأجرة أو في
المدرسة ومعه ثم مسكن أو له مسكن خرج عن اسم الفقر بما معه كما بحثه السبكى، وإنما لم يبع

المسكُنُ هُنَا وَبِيعَ عَلَى الْمُفْلِسِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ اللَّهِ فَسُوْمِحَ فِيهَا بِخِلَافِ حَقِّ الْأَدْمِيِّ، شَرْحُ عَبْ قَوْلُهُ:
(وَحَادِمَهُ) وَأَنْ لِمُرْوَعَتِهِ بِأَنْ اخْتَلَّتْ مُرْوَعَتُهُ بِخِدْمَةِ نَفْسِهِ أَوْ شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمِلُ عَادَةً.

١. هـ

م ر قَوْلُهُ: (وَثَيَابُهُ) وَأَنْ لِتَجْمُلِ؛ وَيُؤْخُذُ مِنْهُ صِحَّةُ إِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ حَلِيَّ الْمَرْأَةِ الْمُحْتَاجَةِ لِلِّتَرَيْنِ بِهِ عَادَةً
لَا يَمْتَنُ فَقْرَهَا،.

١. هـ

ز ي قَوْلُهُ: (وَكُتُبُهُ) وَإِنْ تَعَدَّتْ أَنْواعُهَا، فَإِنْ تَعَدَّتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِيعَ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَّا تَحْوِ
مُدَرَّسٍ وَاخْتَلَفَ حَجْمُهَا ق. لـ

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر: وَلَوْ تَكَرَّرْتُ عِنْدَهُ كُتُبٌ مِنْ فَنٍ وَاحِدٍ بِقِيَتْ كُلُّهَا لِمُدَرَّسٍ وَالْمُبْسُطُ لِغَيْرِهِ فَيَبْيَغُ الْمُوجَزُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِي الْمُبْسُطِ فِيمَا يَظْهُرُ أَوْ نُسْخَ مِنْ كِتَابٍ بَقِيَ لَهُ الْأَصْحُ لَا الأَحْسَنُ ١. هـ.
وَأَمَّا الْمُصْنَفُ فِيَّا عَمْلًا مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ تَسْهِلُ مُرْاجِعَةَ حَفْظِهِ، فَلَوْ كَانَ بِمَحْلٍ لَا حَفِظٍ فِيهِ تُرَكَ لَهُ سِمْ عَلَى
ابْنِ حَجَرٍ قَوْلُهُ: (وَلَا مَالَ لَهُ غَائِبٌ) أَيْ أَوْ حَاضِرٌ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ١ هـ خَصْ تَبْيَاهٍ: عِلْمٌ مِمَّا ثُقِرَ
أَنَّ الْمِسْكِينَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمِّيَ مَالِكِي السَّعْيَةِ مَسَاكِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمِسْكِينَ مِنْ
يَمْلِكُ مَا مَرَّ، وَهُوَ غَالِبًا يَحْصُلُ مَا يَقْعُ مَوْقِعًا مِنَ الْكِفَايَةِ؛ وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {تَعَوَّذُ مِنَ الْفَقْرِ}
فِي حِدِيثِ الصَّحِيحِيْنَ وَسَأَلَ الْمَسْكُنَةَ فِي حِدِيثِ التَّرْمِذِيِّ، لَكِنْهُ ضَعِيفٌ؛ قَالَ الْبَيْهِقِيُّ: وَرَوَى أَنَّهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَاذَ مِنِ الْمَسْكَنَةِ أَيْضًا.

ثُمَّ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْمَسْكَنَةِ الَّتِيْنِ مَرْجِعُ مَعْنَاهُمَا إِلَى الْفِلَةِ كَمَا اسْتَعَاذَ مِنْ
فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى دُونَ حَالَةِ الْغِنَى؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَ مَكْبِيًّا بِمَا
أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ وَالْمَسْكَنَةُ الَّتِيْ سَأَلَهَا إِنْ صَحَّ حِدِيثُهَا مَعْنَاهَا التَّوَاضُعُ وَأَنْ لَا يُحْشَرَ فِي زُمْرَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ
وَالْأَغْنِيَاءِ الْمُتَرَفِّهِنَ ١ هـ، ذَكَرَهُ فِي الْمُجْمُوعِ.

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ خَلَايقَ مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ أَنَّهُمْ قَاتِلُونَ بِمِثْلِ مَذَهِبِنَا مِنْ أَنَّ الْفَقِيرَ أَسْوَأُ حَالًا مِنِ الْمِسْكِينِ، خِلَافًا
لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَيْثُ قَالَا: الْمِسْكِينُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَؤْ
مِسْكِينًا ذَا مَتْرِيَةً} أَيْ لَا صَفَا أَنْفَهُ بِالثَّرَابِ؛ لَكِنْ لَا فَائِدَةَ لِلْخِلَافِ هُنَا لِأَنَّ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى وَاحِدٍ
بَلْ فِي تَحْوِ الْوَصِيَّةِ لِأَحْوَجِ مِنْهُمَا، شَرْحُ الْعُبَابِ.

يَعْنِي أَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ تَظْهُرُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِأَحْوَجِ مِنَ الْفَقِيرِ أَوْ الْمِسْكِينِ فَصُرِفَ الْوَصِيَّةُ لِلْأَوَّلِ
عِنْدَنَا وَلِلثَّانِي عِنْدَهُمَا ١ هـ.

وَالثَّالِثُ الْعَالِمُ عَلَى الرِّزْكَةِ كَسَاعٍ يُجْبِيْهَا وَكَاتِبٍ يَكْتُبُ مَا أَعْطَاهُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَقَاسِمٍ وَحَاشِرٍ يَجْمَعُهُمْ أَوْ
يَجْمَعُ دَوْيِ السُّهْمَانِ لَا قَاضِ وَوَالِ فَلَا حَقٌّ لَهُمَا فِي الرِّزْكَةِ بَلْ رِزْقُهُمَا فِي حُمُسِ الْخُمُسِ الْمَرْصَدِ
لِلْمَصَالِحِ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الْعَالِمُ) وَلَوْ كَانَ عَنِّيَا، وَشَرْطُهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَاتِ وَفَقْهُ زَكَاةَ إِنْ لَمْ يُعِينْ لَهُ مَا يَأْخُذُ وَمَنْ يُؤْخُذُ، وَإِلَّا
فَلَا يُشْرَطُ الْفَقْهُ وَلَا الْحُرْبَةُ وَلَا الدُّكُورَةُ وَأَمَّا الإِسْلَامُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ.

وَيُشْتَرِطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطْلِبِيًّا وَلَا مَوْلَى لَهُمَا وَلَا مُرْتَزِقًا مَدْوِسًا تَحْتَ الْأَرْضِ فِي الشَّرْحِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ: وَلَا تَصِحُّ لِكَافِرٍ تَعْمَلُ الْكَيْالُ وَالْحَمَالُ وَالْحَافِظُ وَتَحْوُهُمْ يَجُوزُ كَوْثُمُ كُفَّارًا مُسْتَأْجِرِينَ مِنْ سَهْمِ الْعَالَمِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ لَا رَكَاهَا إِلَّا هُوَ فَلَا مُنَافَاةً.

قَوْلُهُ: (كَسَاعٍ) أَشَارَ بِالْكَافِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْصِرُ فِيمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ مِنْهُ الْحَاسِبُ قَوْلُهُ: (وَحَاسِرٌ) أَيْ جَامِعٍ قَوْلُهُ: (ذَوِي السُّهْمَانِ) جَمْعُ سَهْمٍ، قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعْلًا أَسْمًا وَفَعْلًا وَفَعْلًا غَيْرُ مُعْلَمٌ الْعَيْنُ فَعْلَانٌ شَمِلُ قَوْلُهُ: (لَا فَاضٌ وَوَالِ) لِأَنَّ عَمَلَهُمَا عَامٌ وَالرَّابِعُ الْمُؤْلَفُ فُلُوبُهُمْ جَمْعٌ مُؤْلَفٌ مِنْ التَّالِيفِ وَهُوَ مَنْ أَسْلَمَ وَنَبَّأَهُ ضَعِيفَةً فَيَتَالَفُ لِيَقُولَي إِيمَانُهُ أَوْ مِنْ أَسْلَمَ وَنَبَّأَهُ فِي الْإِسْلَامِ قَوْيَةً وَلَكِنْ لَهُ شَرْفٌ فِي قَوْمِهِ يُنْوَفِعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامٌ غَيْرُهُ أَوْ كَافِ لَنَا شَرٌّ مَنْ يَلِيهِ مِنْ كُفَّارٍ أَوْ مَانِعِي رَكَاهٍ فَهَذَا الْقِسْمَانِ الْآخِرَانِ إِنَّمَا يُعْطَيَا إِذَا كَانَ إِعْطاؤُهُمَا أَهُونَ عَلَيْنَا مِنْ حَيْثِ يُبَعْثَتُ لِذَلِكَ، فَقَوْلُ الْمَاوِرِدِيِّ يُعْتَبِرُ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤْلَفَةِ احْتِياجًا إِلَيْهِمْ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الصَّنَفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَمَّا هُمَا فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهِمَا ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ.

وَهُلْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مِنْ الْمُؤْلَفَةِ؟ وَجْهَانِ أَصْحَاهُمَا نَعَمْ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (جَمْعُ مُؤَفِّ) وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ وَكُلُّهُمْ مُسْلِمُونَ؛ إِمَّا مُؤْلَفُهُ الْكُفَّارُ وَهُمْ مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُمْ أَوْ يُخَافُ شَرُّهُمْ فَلَا يُعْطَوْنَ مِنْ رَكَاهٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَأَعْنَى عَنِ التَّالِيفِ قَوْلُهُ: (مِنْ التَّالِيفِ) وَهُوَ جَمْعُ الْفُلُوبِ قَوْلُهُ: (وَنَبَّأَهُ ضَعِيفَةً) أَيْ فِي الْإِسْلَامِ نَفْسِهِ أَوْ فِي أَهْلِهِ. وَيَنْدُلُ لِلأَوَّلِ قَوْلُهُ لِيَقُولَي إِيمَانُهُ وَالْمَرَادُ بِالْإِسْلَامِ الْإِيمَانُ بِذَلِيلِ تَعْلِيلِهِ كَمَا قَرَرَهُ شِيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ، إِذَا الْإِيمَانُ يَرِيدُ وَيَنْفَصُ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَلَائِكَةِ فَلَا يَرِيدُ وَلَا يَنْفَصُ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ فَيَرِيدُ وَلَا يَنْفَصُ قَوْلُهُ: (أَوْ كَافِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَهُ شَرْفٌ أَيْ وَلَكِنْ كَافِ إِلَّا، أَيْ وَلَكِنْ هُوَ كَافِ إِلَّا، قَرَرَهُ شِيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ قَوْلُهُ: (فَهَذَا الْقِسْمَانِ) الْأَوَّلِيَّ بِالْوَاقِعِ لِعَدَمِ تَقْدِيمِ شَيْءٍ يَنْقَرِعُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (يُبَعْثَتُ لِذَلِكَ) أَيْ لِكِفَائِيَّةِ شَرٍّ مَنْ يَلِيهِ مِنْ كُفَّارٍ أَوْ مَانِعِي رَكَاهٍ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) أَيْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مِنْ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِخَلَافِ الْقِسْمَيْنِ الْآخِرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرِطُ فِيهِمَا الدُّكُورَةُ إِلَّا هُوَ مَرْحُومٌ وَالْخَامِسُ الرَّقَابُ وَهُمُ الْمُكَاتِبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً لِغَيْرِ مُرْكَبٍ فَيُعْطَوْنَ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَادَاتِهِمْ أَوْ قَبْلَ حُلُولِ النُّجُومِ مَا يُعِيَّنُهُمْ عَلَى الْعُنْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَقِي بِنُجُومِهِمْ، أَمَّا مُكَاتِبُ الْمَرْكِيِّ فَلَا يُعْطَى مِنْ رَكَاهِهِ شَيْئًا لِعُودِ الْفَائِدَةِ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ مِلْكًا.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (وَهُمُ الْمُكَاتِبُونَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانُوا لِنِي هَاشِمٌ وَنِي الْمُطَلِّبِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَلْزُمُ عَلَى ذَلِكَ أَخْذُ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلِّبِ مِنْ الرَّكَاهِ، فَإِنَّ مَا يَأْخُذُهُ الْمُكَاتِبُ يُعْطِيهِ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَا يَأْخُذُهُ السَّادَةُ مِنْ الْمُكَاتِبِينَ وَاقِعٌ عَنْ جَهَةِ الدِّينِ لَا عَنْ جَهَةِ الرَّكَاهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ رَكَاهٌ كَمَا قَرَرَهُ شِيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ، وَإِنَّمَا فَسَرَ الرَّقَابَ بِالْمُكَاتِبِينَ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَفِي تَحْلِيقِ الرَّقَابِ مِنْ الرَّقِّ.

قَوْلُهُ: (كِتَابَةً صَحِيحَةً) أَيْ فِي كُلِّهِ بِخَلَافِ مُكَاتَبِ الْبَعْضِ فَلَا يُعْطِي شَيْئًا كَمَا أَوْصَى بِكِتَابَةِ عَدْ فَعَجَزَ

قَلْ عَلَى التَّحْرِيرِ مَعَ زِيَادَةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَ حُلُولِ النُّجُومِ) وَإِنَّمَا لَمْ يُشْرَطْ الْحُلُولُ كَمَا اشْتَرَطَ فِي الْغَارِمِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْخَلَاصِ مِنْ الرِّقِّ أَهُمُ الْغَارِمُ يُنْتَظِرُ لَهُ أَيْ يُمْهَلُ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُوسِرْ فَلَا حَبْسٌ وَلَا مُلَازَمَةٌ سَلْ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَقِي) وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمْ كَسُوبًا كَالْغَارِمِ مَدْ قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيْ الْمُكَاتِبِ مِلْكُهُ، أَيْ فَلَا يَرُدُّ الْمَدِينُ إِذَا أَعْطَاهُ الدَّائِنُ مِنْ الرِّزْكَاهُ لِيَنْدَفِعَهُ عَنِ الدِّينِ حَيْثُ يَصِحُّ؛ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَلْزِمْهُ دَفْعَهُ فِي الدِّينِ مَعَ عَوْدِ الْفَائِدَهِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكُهُ بِخِلَافِ الْمُكَاتِبِ، شِيَخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ.

وَالسَّادِسُ الْغَارِمُ وَهُوَ ثَلَاثَهُ: مَنْ تَدَابَّنَ لِنَفْسِهِ فِي مُبَاحٍ طَاعَهُ كَانَ أَوْ لَا، وَإِنْ صَرَفَهُ فِي مَعْصِيَهُ أَوْ فِي غَيْرِ مُبَاحٍ كَحَمْرٍ وَتَابَ وَظَنَّ صِدْقَهُ، أَوْ صَرَفَهُ فِي مُبَاحٍ فَيُعْطَى مَعَ الْحَاجَهَ بِأَنْ يَحْلِ الدِّينُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَفَائِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَدَابَّنَ لِمَعْصِيَهُ وَصَرَفَهُ فِيهَا وَمَمْ يَثْبُتُ، وَمَا لَوْ لَمْ يَحْتَجْ فَلَا يُعْطَى أَوْ تَدَابَّنَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ أَيْ الْحَالِ بَيْنَ الْقَوْمِ كَأَنْ خَافَ فِتْنَهُ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ شَارَعَتَا فِي قَتْلِ لَمْ يَنْظُهُرْ قَاتِلُهُ فَتَحْمِلُ الدِّيَهُ شَكِيَّنَا لِلْفِتْنَهِ فَيُعْطَى وَلَوْ غَيْرًا تَرْغِيبًا فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَهُ، أَوْ تَدَابَّنَ لِضَمَانِ فَيُعْطَى إِنْ أَعْسَرَ مَعَ الْأَصِيلِ أَوْ أَعْسَرَ وَحْدَهُ، وَكَانَ مُتَبَرِّعًا بِالضَّمَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ضَمِنَ بِالْإِذْنِ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الْغَارِمُ) مِنْ الْعَزْمِ وَهُوَ الْلُّرُومُ وَمِنْ ثَمَّ أَطْلِقَ عَلَى الدَّائِنِ أَيْضًا لِتَلَامِهِمَا مَرْحُومِيُّ وَيُطْلُقُ عَلَى الدَّوَامِ قَالَ تَعَالَى {إِنْ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا} أَيْ دَوَامًا قَوْلُهُ: (وَهُوَ ثَلَاثَهُ) أَيْ إِجْمَالًا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَحْتَهُ ثَلَاثَهُ. وَالثَّانِي: مَنْ تَدَابَّنَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: مَنْ تَدَابَّنَ لِلضَّمَانِ قَوْلُهُ: (مَنْ تَدَابَّنَ لِنَفْسِهِ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ اسْتَدَانَ لِعِمَارَهِ مَسْجِدٍ أَوْ قُرْيَ ضَيْفِهِ.

١٥.

سَلْ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَرَفَهُ فِي مَعْصِيَهِ) أَيْ وَعُرِفَ قَصْدُ الْإِبَاحَهِ مَنْهَجُ، لَكِنْ لَا نُصَدَّقُهُ فِيهِ بَلْ لَا بُدُّ مِنْ بَيْنَهُ وَلَهَا أَنْ تَعْتَمِدَ الْقَرَائِنَ.

١٥.

سَلْ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي غَيْرِ مُبَاحٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي مُبَاحٍ قَوْلُهُ: (وَظَنَّ صِدْقَهُ) أَيْ فِي تَوْتِهِ وَإِنْ قَصْرَتِ الْمُدَهَّهُ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: (أَوْ صَرَفَهُ فِي مُبَاحٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَتَابَ قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ لَمْ يَحْتَجْ) مُحْتَرِزٌ قَوْلِهِ مَعَ الْحَاجَهِ قَوْلُهُ: (أَيْ الْحَالِ) تَقْسِيرٌ لِذَاتِ، وَقَوْلُهُ "بَيْنَ الْقَوْمِ" تَقْسِيرٌ لِلْبَيْنِ أَيْ الْحَالِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْقَوْمِ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْظُهُرْ قَاتِلُهُ) لَيْسَ بِقِيَدٍ.

قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَهُ) وَهِيَ الْإِصْلَاحُ إِذَا أَعْتَرَ الْفَقْرُ لَقَلَّ الرَّغْبَهُ فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَهُ قَوْلُهُ: (فَيُعْطَى) أَيْ إِنْ حَلَّ الدِّينُ عَلَى الْمُعْنَمِ سَلْ قَوْلُهُ: (إِنْ أَعْسَرَ مَعَ الْأَصِيلِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا بِالضَّمَانِ قَوْلُهُ: (وَكَانَ مُتَبَرِّعًا) بِأَنْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا ضَمِنَ بِالْإِذْنِ) أَيْ وَكَانَ الْأَصِيلُ مُوسِرًا، أَيْ فَلَا يُعْطَى لِأَنَّهُ يُطَالِبُ الْأَصِيلَ بِالْأَدَاءِ وَيَرْجُعُ عَلَيْهِ أَيْ إِذَا أَدَى وَالسَّابِعُ سَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ غَارِ ذَكَرٌ مُتَطَوِّعٌ بِالْجَهَادِ فَيُعْطَى وَلَوْ غَيْرًا إِعْانَهُ لَهُ عَلَى الْغَزوِ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (سَبِيلُ اللَّهِ) سَبِيلُ اللَّهِ وَضْعًا الطَّرِيقُ المُوصِلَةُ لَهُ تَعَالَى ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْجِهَادِ لِأَنَّهُ سَبَبَ الشَّهَادَةَ الْمُوصِلَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ وُضِعَ عَلَى هُولَاءِ لَا يَأْتُهُمْ جَاهَدُوا لَا فِي مُقَابِلٍ فَكَانُوا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ شَرْحُ مَرْ.

وَالثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ مُشْئِعُ سَفَرٍ مِنْ بَلْدِ الرَّكَأَةِ أَوْ مُجْتَازٌ بِهِ فِي سَفَرِهِ إِنْ احْتَاجَ وَلَا مَعْصِيَةَ بِسَفَرِهِ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (ابْنُ السَّبِيلِ) أَيْ الشَّامِلُ لِبَنْتِ السَّبِيلِ قَوْلُهُ مُشْئِعُ سَفَرٍ مِنْ بَلْدِ الرَّكَأَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَطَنَهُ وَقَمَ اهْتِمَامًا بِهِ لِوُقُوعِ الْخِلَافِ الْفَوِيِّ فِيهِ، إِذْ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ مَجَازٌ لِدِلِيلٍ هُوَ عِنْدَنَا الْفِيَاسُ عَلَى التَّانِي بِجَامِعِ احْتِياجِ كُلِّ لِأَهْمَةِ السَّفَرِ شَرْحُ مَرْ.

وَقَوْلُهُ "مُشْئِعُ سَفَرٍ" وَلَوْ لِنَزَهَهُ قَوْلُهُ: (مِنْ بَلْدِ الرَّكَأَةِ) أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، وَقَوْلُهُ "إِنْ احْتَاجَ" قَيْدَانِ لِإِعْطَاءِ ابْنِ السَّبِيلِ.

ثَسْبِيَّةُ: مَنْ عَلِمَ الدَّافِعَ مِنْ إِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ اسْتِحْفَاقِ الرَّزْكَةِ وَعَدَمِهِ عَمَلَ بِعِلْمِهِ، وَمَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنْ ادْعَى ضَعْفَ إِسْلَامٍ صَدَقَ بِلَا يَمِينٍ، أَوْ ادْعَى فَقْرًا أَوْ مَسْكَنَةً فَكَذَلِكَ لَا إِنْ ادْعَى عِيَالًا أَوْ ثَلَفَ مَالٍ عَرَفَ أَنَّهُ لَهُ فَيَكَلُّ بَيْنَهُ لِسُهُولَتِهَا كَعَامِلٍ وَمُكَانِيْ وَغَارِمٍ وَبَقِيَّةِ الْمُؤْلَفَةِ، وَصَدَقَ غَازٍ وَابْنُ السَّبِيلِ بِلَا يَمِينٍ، فَإِنْ تَخَلَّفَا عَمَّا أَحَدَا لِأَجْلِهِ اسْتَرَدَ مِنْهُمَا مَا أَحَدَاهُ وَالْبَيْنَهُ هُنَا إِخْبَارُ عَدَلِينَ أَوْ عَدْلٍ وَأَمْرَأَتِينَ، وَيُعْنِي عَنِ الْبَيْنَهِ اسْتِفَاضَةً بَيْنَ النَّاسِ وَتَصْدِيقُ دَائِنٍ فِي الْغَارِمِ وَسَيِّدِ الْمُكَانِيْ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (مَنْ عَلِمَ) أَيْ أَوْ ظَنَّ قَلْ قَلْ قَوْلُهُ: (عَمَلَ بِعِلْمِهِ) فَيُصْرُفُ لِمَنْ عَلِمَ اسْتِحْفَاقَهُ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: (بِلَا يَمِينٍ) أَيْ وَلَا بَيْنَهُ لِعُسْرِ إِقَامَتِهَا، شَرْحُ الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: (فَكَذِلِكَ) أَيْ يُصَدِّقُ بِلَا يَمِينٍ وَلَا بَيْنَهُ وَإِنْ أُتْهُمْ، شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

وَهَلَّا جَمَعَ الْثَّالِثَةَ لِكُونِ حُكْمِهَا وَاحِدًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ إِنَّمَا فَصَلَ الْأَخِيرِيْنَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ إِلَّا إِنْ ادْعَى عِيَالًا إِلَّا إِنْ فِيَهُ خَاصٌّ بِهِمَا قَوْلُهُ: (عِيَالًا) جَمْعُ عَيْلٍ بِالتَّشْدِيدِ كَحِيَادٍ جَمْعُ جَيْدٍ عَشْ وَهُمْ مَنْ تَلَرَّمُهُ تَقْفَتُهُمْ شَرْعًا قَوْلُهُ: (كَعَامِلٍ) أَيْ فَإِنَّهُمْ يُكَلِّفُونَ بَيْنَهُ بِالْعَمَلِ وَالْكِتَابَةِ وَالْغُرْمِ وَالشَّرْفِ وَكِفَايَةِ الشَّرِ لِسُهُولَةِ إِقَامَتِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا قَسَمَ الْمَالِكُ فَلَا عَامِلٌ أَوْ إِلَمَامٌ فَهُوَ عَالِمٌ بِهِ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِقَامَةُ الْبَيْنَهُ فِي حَقِّ الْعَامِلِ؟ وَأَحِبَّ بِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ بِأَنْ يُقَيِّمُ بَيْنَهُ عَلَى عَمَلِهِ عِنْدَ إِلَمَامٍ بَعْدَ مَوْتِ إِلَمَامٍ قَبْلَهُ، أَوْ يَقُولُ لِإِلَمَامِ أَنَّهُ جَمَعَتِ الْأَمْوَالَ مَتَّلًا وَيُقَيِّمُ بَيْنَهُ عَلَى ذَلِكَ تَأْمُلُ مَدِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَخَلَّفَا) أَيْ بِأَنْ تَمْضِيَ ثَالِثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يَرْتَصِدَا لِلْخُرُوجِ وَلَمْ يَنْتَظِرَا رُفْقَةَ قَوْلُهُ: (هُنَا) احْتَرَرَ بِهِ عَنِ الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَا بُدُّ فِيهَا مِنْ لَفْظِ أَشْهَدُ وَلَا بُدُّ مِنْ اسْتِشَهَادٍ وَدَعْوَى عِنْدَ حَاكِمٍ بِخَلَافِهِ هُنَا، فَيَكُفِي إِخْبَارُ عَدَلِينَ أَوْ عَدْلٍ وَأَمْرَأَتِينَ وَإِنْ عَرَى عَنْ لَفْظِ شَهَادَةِ، أَوْ اسْتِشَهَادٍ أَوْ دَعْوَى عِنْدَ حَاكِمٍ كَمَا فِي شَرْحِ مَرْ قَوْلُهُ (اسْتِفَاضَةً) أَيْ إِشَاعَةٌ مِنْ قَوْمٍ يَبْعُدُ نَوَاطُوفُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَيُعْطِي فَقِيرًا وَمَسْكِنًا كِفَايَةً عُمْرٍ غَالِبٍ فَيُشَرِّيَانِ بِمَا يُعْطِيَانِهِ عَقَارًا يَسْتَغْلَانِهِ، وَلِإِلَمَامِ أَنْ يَسْتَرِيَ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْغَارِيَ هَذَا

فِيمَنْ لَا يُحْسِنُ الْكَسْبَ بِحِرْفَةٍ وَلَا تِجَارَةً، أَمَّا مَنْ يُحْسِنُ الْكَسْبَ بِحِرْفَةٍ فَيُعْطَى مَا يَشْتَرِي بِهِ آلَاتِهَا أَوْ
بِتِجَارَةٍ فَيُعْطَى مَا يَشْتَرِي بِهِ مَا يُحْسِنُ التِّجَارَةَ فِيهِ مَا يَقِي رِحْمَهُ بِكَفَايَتِهِ غَالِبًا.
الشَّرْح

قَوْلُهُ: (وَيُعْطَى فَقِيرٌ) مَا نَقَدَّمَ فِي بَيَانِ الصَّفَاتِ الْمُفَتَّضِيَّةِ لِلإِسْتِحْفَاقِ وَالْإِعْطَاءِ، وَمَا هُنَا إِلَى أَخْرِ
الْفَصْلِ فِي قُرْبِ الْمُعْطَى أَيْ قُرْبِ مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ وَاحِدٍ، فَقَوْلُهُ "وَيُعْطَى فَقِيرٌ وَمِسْكِينٌ" أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الْفُقَرَاءِ
عَلَى التَّقْسِيلِ الْأَتِيِّ، فَالْكَلَامُ هُنَا فِي إِعْطَاءِ الْأَفْرَادِ، وَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: "وَيَحِبُّ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ وَالشُّسُوْيَّةِ"
فِي أَصْلِ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْأَصْنَافِ وَكَانَ الْأُولَى تَقْيِيمَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَفْسَامِ
الثَّمَانِيَّةِ الْمُسَاوِيَّةِ لِكُلِّ قِسْمٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَيُعْطَى فَقِيرٌ أَيْ كُلُّ فَقِيرٍ مِنْ أَصْلِ الْقِسْمِ الَّذِي لَهُمْ مِنْ
أَصْلِ الْقِسْمَةِ قَوْلُهُ: (كِفَايَةَ عُمْرِ غَالِبٍ) أَيْ إِنْ قَسَمَ الْإِلَامِ.

قَوْلُهُ: (فَيَشْتَرِيَانِ إِلَّا) عِبَارَةُ الْمَنْهَاجِ وَشَرْحُهُ: فَيَشْتَرِيَانِ بِهِ أَيْ بِمَا أَعْطَيَاهُ عَقَارًا يَسْتَغْلَانِهِ، بِأَنْ يَشْتَرِي كُلُّ
مِنْهُمَا بِهِ عَقَارًا يَسْتَغْلِلُهُ وَيَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ الزَّكَاةِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَيَشْتَرِيَانِ إِلَّا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ "وَيُعْطَى كِفَايَةَ الْعُمُرِ الْغَالِبِ" أَنَّهُ يُعْطَى نَفْدًا يَكْفِيهِ
الْعُمُرُ الْغَالِبُ لِتَعْدِيرِهِ، بَلْ الْمُرَادُ مَا ذَكَرَ قَوْلُهُ: (عَقَارٌ) إِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرَ بَطْلَ اُعْتِبَارُ الْعُمُرِ
الْغَالِبِ إِذَا الْعَقَارُ يَمْكُثُ أَكْثَرُ مِنَ الْعُمُرِ الْغَالِبِ؟ وَالْجَوابُ أَنَّ الْعَقَارَ مُخْلِفُ القيمةِ، فَالْمُرَادُ عَقَارٌ يَمْكُثُ
بَقِيَّةَ الْعُمُرِ الْغَالِبِ حَجَّ؛ أَيْ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِهِ، فَإِنْ اسْتَوْفَاهُ أَعْطَيَ كِفَايَةَ سَنَةٍ بِسَنَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَلِإِلَامِ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ) أَيْ لِلْمَذْكُورِ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْغَازِي) أَيْ فَإِنْ لِلْإِلَامِ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ مَا
يَحْتَاجُهُ فِي الْغَزْوِ وَالْمَرْكُوبِ الَّذِي يَتَهَيَّأُ لَهُ وَمَا يَحْمِلُ رَازِدَهُ وَمَنَاعَهُ كَمَا سَيَّاْتِي قَوْلُهُ: (فَيُعْطَى مَا
يَشْتَرِي) أَيْ شَيْئًا، وَقَوْلُهُ "مَا يُحْسِنُ" مَفْعُولٌ "يَشْتَرِي" وَقَوْلُهُ "مَا يَفِي" بَدْلٌ مِنْ "مَا" الْأُولَى.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَاجِ: مِمَّا يُحْسِنُ، فَهُوَ بَيَانٌ لِـ"مَا" مِنْ قَوْلِهِ: "مَا يَفِي رِحْمَهُ وَتَكُونُ" مَا "مَفْعُولٌ" يَشْتَرِي "عَلَى
كَلَامِهِ

وَيُعْطَى مُكَانَبٌ وَغَارِمٌ لِغَيْرِ إِصْلَاحِ دَاتِ الْبَيْنِ مَا عَجَزاً عَنْهُ مِنْ وَفَاءِ دَيْنِهِما.
الشَّرْح

قَوْلُهُ: (وَغَارِمٌ لِغَيْرِ إِصْلَاحٍ) أَمَّا هُوَ فَيُعْطَى مَا اسْتَدَانَهُ جَمِيعًا إِذَا لَمْ يَدْفَعْ مِنْ مَالِهِ وَلَوْ كَانَ غَيْرًا كَمَا
مَرَّ، وَقَوْلُهُ: أَمَّا هُوَ أَيْ الْغَارِمُ لِإِصْلَاحٍ، أَيْ لِدَفْعِ تَحَاصِمٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ فِي قَتْبِلِ مَثَلًا وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٌّ
لَحُوكَلِّ، فَيُعْطَى مَا لَمْ يُوفِ مِنْ مَالِهِ ق. ل.

فَالْقَتْبِلُ لَيْسَ بِقَدِيدٍ، بَلْ مِثْلُ الْمَالِ الْمُنْتَفَعُ، وَإِنْ عُرِفَ الْفَاقِلُ فِي صُورَةِ الْقُتْلِ وَالْمُنْتَفَعُ فِي صُورَةِ الإِتَّلَافِ
فَيُعْطَى إِنْ حَلَّ الدِّينُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا قَالَهُ م. ر.

وَقَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ غَيْرًا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةَ أَنْ يَسْتَدِينَ وَيَدْفَعَ مَا اسْتَدَانَهُ فِي تَسْكِينِ الْفِتْنَةِ وَلَمْ يُوفِ مِنْ مَالِهِ،
فَإِنْ لَمْ يَسْتَدِينْ بَلْ أَعْطَى مِنْ مَالِهِ أَوْ اسْتَدَانَ وَلَمْ يَدْفَعْ مَا اسْتَدَانَهُ فِي تَسْكِينِ الْفِتْنَةِ أَوْ اسْتَدَانَ وَدَفَعَ ثُمَّ
وَفَّى مِنْ مَالِهِ فَلَا يُعْطَى.

وَيُعْطَى أَيْنُ سَبِيلٍ مَا يُوَصِّلُهُ مَفْصِدَهُ أَوْ مَالَهُ إِنْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مَالٌ
الشَّرْح

فَوْلُهُ: (مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدُهُ) وَأَمَّا مُؤْنَةُ إِيَابِهِ فَفِيهَا تَقْصِيلٌ إِنْ قَصَدَ الْإِيَابَ أَعْطِيهَا وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُعْطَى مُؤْنَةً إِقَامَتِهِ الرَّائِدَةُ عَلَى مُدَّةِ الْمُسَافِرِ، أَيُّ التَّيْهِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مَدْرَجَةٌ عَلَى غَارِ حَاجَتَهُ فِي غَرْوِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَإِقَامَةً لَهُ وَلِعِيَالِهِ وَيَمْكُثُ فَلَا يَسْتَرِدُ مِنْهُ، وَيُهِبِّ لَهُ مَرْكُوبٌ إِنْ لَمْ يُطِقُ الْمَشْيَ أَوْ طَالَ سَفَرُهُ، وَمَا يَحْمِلُ رَأْدُهُ وَمَتَاعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَدْ مِثْلُهُ حَمْلُهُمَا كَابِنْ سَبِيلٍ

الشَّرْخُ

فَوْلُهُ: (ولِعِيَالِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ "حَاجَتُهُ" وَقَوْلُهُ: "كَابِنْ سَبِيلٍ" رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ "وَيُهِبِّ لَهُ" قَوْلُهُ: (فَلَا يَسْتَرِدُ مِنْهُ) نَعَمْ إِنْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ وَكَانَ لَهُ وَفْعٌ وَلَمْ يُقْتَرِ أَسْتَرِدُ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَسِيرًا فَلَا يَسْتَرِدُ مُطْلَقًا أَوْ كَثِيرًا وَقَتْرٌ بِخَلَافِ ابْنِ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ يُسْتَرِدُ مِنْهُ الْفَاضِلُ مُطْلَقًا، وَمِثْلُهُ الْمُكَاتِبُ إِذَا عَتَقَ بِغَيْرِ مَا أَحْدَهُ، وَالْغَارِمُ إِذَا بَرَى أَوْ اسْتَغْنَى بِذَلِكَ أَيْ بِغَيْرِ مَا أَحْدَهُ مَدْرَجَةٌ وَالْمُؤْلَفَةُ يُعْطِيهَا الْإِمَامُ أَوْ الْمَالِكُ مَا يَرَاهُ.

الشَّرْخُ

فَوْلُهُ: (ما يَرَاهُ) كَيْفَ هَذَا مَعَ أَنَّهُ تَجْبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ؟ فَمُقْتَضَى التَّسْوِيَةِ أَنَّهُ يُعْطِي الْمُؤْلَفَةَ مِثْلَ عَيْرِهِمْ لَا بِإِجْتِهادِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَّا فِي أَفْرَادِ الْمُؤْلَفَةِ أَيْ وَيُعْطِي كُلَّ فَرِيدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤْلَفَةِ مَا يَرَاهُ مِنْ سَهْمِهِمْ، وَالْحَالُ أَنَّ سَهْمَهُمْ كَسَهْمٍ عَيْرِهِمْ فَلَا مُنَافَاةٌ؛ فَقَوْلُهُ "وَالْمُؤْلَفَةُ أَيْ وَأَفْرَادُ الْمُؤْلَفَةِ يُعْطِي الْإِمَامُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا يَرَاهُ، فَكَلَامُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ" وَالْعَامِلُ يُعْطِي أَجْرَةَ مِثْلِهِ

الشَّرْخُ

وَقَوْلُهُ "وَالْعَامِلُ يُعْطِي أَجْرَةَ مِثْلِهِ أَيْ يُعْطِي كُلَّ فَرِيدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِلِ كَالْفَاسِيمُ وَالْحَاسِيرُ أَجْرَةَ مِثْلِهِ مِنْ سَهْمِهِ، فَإِنْ زَادَ عَنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ رَدَ الْبَاقِي عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ أَوْ تَقْصَّ عَنْهَا كَمْلَ مِنْ رَأْسِ مَالِ الزَّكَاةِ؛ كَذَا فِي الرَّوْضِ وَقَرَرَهُ شِيخُنَا العَشْمَاوِيُّ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقِ كَفَقِيرٍ وَغَارِمٍ يَأْخُذُ بِإِحْدَاهُمَا.

الشَّرْخُ

فَوْلُهُ: (صِفتَا اسْتِحْقَاقِ) أَيْ لِلزَّكَاةِ، فَخَرَجَ مَنْ فِيهِ صِفتَا اسْتِحْقَاقِ لِلْفَيْءِ أَيْ وَإِحْدَاهُمَا الْغَرُوْ كَغَازٍ وَهَاشِمِيٌّ فَيَعْطَى بِهِمَا، شَرْحُ الْمَهِيجِ.

فَوْلُهُ: (كَفَقِيرٍ وَغَارِمٍ) الْأَوْلَى حَذْفُ الْوَاءِ لِلَّا يُوَهَّمُ أَنَّ الْغَارِمَ عَيْرُ الْفَقِيرِ، مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ نَعَمْ إِنْ أَحَدٌ بِالْعَرْمِ شَيْئًا أَحَدَهُ عَرِيمَهُ وَبَقِيَ فَقِيرًا أَحَدٌ بِالْفَقْرِ، فَالْمُمْتَنَعُ كَمَا أَفَادَهُ الْزَّرْكَشِيُّ إِنَّهَا هُوَ الْأَحَدُ بِهِمَا دُفَعَةً أَوْ مُرَبَّتَا وَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْمَأْخُوذِ أَوْ لَا كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ، أَمَّا مِنْ رَكَاتِيْنِ فَيَجُوزُ أَحَدُهُ مِنْ وَاحِدَةِ بِصِفَةٍ وَمِنْ الْأُخْرَى بِصِفَةٍ أُخْرَى كَغَازٍ هَاشِمِيٌّ، أَيْ قِيَاسًا عَلَى غَازٍ هَاشِمِيٌّ يَأْخُذُ بِهِمَا مِنْ الْفَيْءِ كَمَا مَرَّ أَهْدِيَ شَرْحُ رَوْلُهُ: (يَأْخُذُ بِإِحْدَاهُمَا) أَيْ بِخِيرَتِهِ.

(وَ) يَجْبُ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ التَّمَانِيَّةِ فِي الْقِسْمِ إِنْ أَمْكَنَ بِأَنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَلَوْ بِنَائِيهِ وَوَجَدُوا لِظَاهِرِ الْآيَةِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بِأَنْ قَسَمَ الْمَالِكُ إِذْ لَا عَامِلٌ، أَوْ الْإِمَامُ وَوَجَدَ بَعْضُهُمْ وَجَبَ الدُّفْعُ (إِلَيْهِ مِنْ يُوجَدُ مِنْهُمْ) وَتَعْمِيمُ مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ وَعَلَى الْإِمَامِ تَعْمِيمُ أَحَادِيْنَ كُلَّ صِنْفٍ وَكَذَا الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرُوا بِالْبَلَدِ وَوَفَى بِهِمْ الْمَالُ، فَإِنْ لَمْ يَنْحَصِرُوا أَوْ انْحَصَرُوا (وَ) لَا وَفَى بِهِمْ الْمَالُ (لَمْ يَجُزِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ مِنْ

كُلَّ صِنْفٍ) لِذِكْرِهِ فِي الْآيَةِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِهِ سَبِيلُ اللَّهِ وَابْنُ السَّبِيلِ الَّذِي هُوَ لِلْجِنْسِ (إِلَّا العَالِمَ) فَإِنَّهُ يَسْقُطُ إِذَا قَسَمَ الْمَالِكُ، وَيَجُوزُ حِينَ كَانَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا إِنْ حَصَلَتْ بِهِ الْكِفَايَةُ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (وَيَحِبُّ تَعْمِيمَ الْأَصْنَافِ) حَتَّىٰ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ قَوْلُهُ: (وَجَبَ الدَّفْعُ) أَيْ إِنْ كَثُرَتِ الْأَمْوَالُ وَإِلَّا فَدَمَ الْأَخْرَجُ فَالْأَخْرَجُ مِنْ كُلَّ صِنْفٍ.
وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي قَدَرَهُ الشَّارِحُ.

وَوَقْعُ فِي نُسْخِ كِتَابَةِ الْوَao مِنْ وَجَبَ بِقَلْمَ الْحُمْرَةِ، وَهُوَ غَيْرُ صَوَابٍ لِأَنَّ الْوَao جُزْءٌ مِنْ وَجَبَ لَا عَاطِفَةٌ فَالصَّوَابُ كِتَابُهَا بِقَلْمِ السَّوَادِ وَكِتَابَةُ الْوَao فِي "وَيَحِبُّ تَعْمِيمَ الْحُمْرَةِ".

١٥.

شَيْخُنَا قَوْلُهُ: (وَتَعْمِيمُ مَنْ وُجِدَ) هَذَا لَا يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمَتْنِ: وَإِلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًا فِي التَّعْبِيمِ، وَقَوْلُهُ مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ أَيْ الْأَصْنَافِ قَوْلُهُ: (وَلَا وَفَى الْحُمْرَةِ) الْمُوْجُودُ فِي الْمَتْنِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَقْلَى مِنْ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلَّ صِنْفٍ؛ فَانْظُرْهُ مَعَ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ حَمَلَ كَلَامَ الْمَتْنِ عَلَى عَدَمِ وَفَاءِ الْمَالِ مَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَقْلَى مِنْ ثَلَاثَةِ، وَالصَّوَابُ حَمَلَ كَلَامَ الْمَتْنِ عَلَى مَا إِذَا وَفَى بِهِمْ الْمَالَ.

وَقَوْلُهُ "لِذِكْرِهِ أَيْ كُلَّ صِنْفٍ، وَقَوْلُهُ "وَهُوَ أَيْ الْجَمْعُ الْمُرَادُ إِلَّا.

وَتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ غَيْرِ الْعَالِمِ وَلَوْ رَأَدْتَ حَاجَةً بَعْضِهِمْ، وَلَا تَحِبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ آحَادِ الصِّنَافِ إِلَّا أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ وَتَسَوَّلُ الْحَاجَاتُ فَتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (وَتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ) الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ سَهْمٍ لِصِنْفٍ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ سَهْمِ الْبَقِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْعَالِمِ) أَمَّا هُوَ فَيُعْطِي أُجْرَةَ مِثْلِهِ؛ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي قِسْمَةِ الْمَالِكِ، وَإِذَا قَسَمَ فَلَا عَالِمٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَلَا يُقَالُ سَوْيَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَلَا عَدَمُهَا.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَحِبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ آحَادِ إِلَّا) أَيْ وَلَوْ تَسَوَّلَتِ الْحَاجَاتُ قَوْلُهُ: (فَتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْإِمَامِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ إِنْ وُجِدُوا، وَتَعْمِيمُ آحَادِ كُلَّ صِنْفٍ، وَالْتَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ مُطْلَقاً، وَالْتَّسْوِيَةُ بَيْنَ آحَادِ كُلَّ صِنْفٍ إِنْ اسْتَوَتِ الْحَاجَاتُ.

وَمِثْلُهُ الْمَالِكُ إِنْ احْصَرُوا وَوَفَى بِهِمُ الْمَالَ، لَكِنْ بِإِسْقَاطِ الْعَالِمِ كَمَا عُرِفَ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ وَلَا يُجْزِئُهُ نَقْلُ الرِّزْكَاهِ مِنْ بَلَدٍ وُجُوبِهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِينَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، فَإِنْ عُدِمَتِ الْأَصْنَافُ فِي بَلَدٍ وُجُوبِهَا أَوْ فَضَلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ وَجَبَ نَقْلُهَا أَوْ الْفَاضِلُ إِلَى مِثْلِهِمْ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ، وَإِنْ عُدِمَ بَعْضُهُمْ أَوْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ رُدَّ نَصِيبُ الْبَعْضِ أَوْ الْفَاضِلُ عَنْهُ عَلَى الْبَاقِينَ إِنْ نَقْصَ نَصِيبِهِمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ، أَمَّا الْإِمَامُ فَلَمْ وَلَوْ بِتَائِبِهِ نَقْلُ الرِّزْكَاهِ مُطْلَقاً.

وَلَوْ امْتَنَعَ الْمُسْتَحِقُونَ مِنْ أَخْذِهَا فَوْتَلُوا.

الشَّرْحُ

فَوْلَهُ: (وَلَا يُجْزِئُ نَقْلُ الْخَ) نَعَمْ لَوْ وَقَعَ شَعْبِيَّصْ كَعِشْرِينَ شَاهَةَ بِلَدٍ وَعِشْرِينَ بِاَخَرَ فَلَهُ إِخْرَاجُ شَاهَةَ بِأَحَدِهِما مَعَ الْكَرَاهَةِ، شَرْحُ الْمَهْجِ قَوْلَهُ: (مِنْ بَلَدٍ وَجُوبِهَا) أَيْ وَقْتٌ وُجُوبِهَا، وَالْمَرَادُ بِهِمْ مَنْ فِيهَا ذَلِكَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ؛ نَعَمْ لَوْ الْحَصَرُ مُسْتَحْقُوهَا لَمْ يَجْزِ صَرْفُهَا لِمَنْ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِمْ، كَذَّا قَالَهُ شَيْخُنَا، وَفِيهِ بَحْثٌ قَ ل.

وَفِي حَاسِيَّةِ خَضْ: خَرَجَ بِالْمَالِكِ الْأَخْدُ فِيْجِرِيُّ إِعْطَاوَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَحَلِّ الرِّكَاهِ حَيْثُ وَقَعَ الْإِعْطَاءُ فِي مَحَلِّ الرِّكَاهِ شَرْحُ مَرْزِي قَوْلَهُ: (إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) الْمَرَادُ إِلَى مَحَلٍ تَقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، فَالْبَلَدُ لَيْسَ بِقِيَدٍ.

فَإِذَا حَرَجَ مِصْرِيُّ إِلَى خَارِجِ بَابِ السُّورِ كَبَابِ النَّصْرِ لِحَاجَةِ آخَرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَغَرَبَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ هُنَاكَ ثُمَّ دَخَلَ وَجَبَ إِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ لِفَزَرَاءِ خَارِجِ بَابِ النَّصْرِ.

١٥.

حَلْ.

وَكَتَبَ الْمَيْدَانِيُّ: أَيْ مَحَلٌ وُجُوبِهَا بَلَدًا أَوْ قَرْيَةً أَوْ بَادِيَّةً بَحْرًا أَوْ بَرًّا، حَتَّى لَوْ حَالَ الْحَوْلُ وَالْمَالُ فِي الْبَحْرِ حَرَمَ نَقْلُهَا إِلَى الْبَرِّ أَوْ حَالَ الْحَوْلُ وَالْقَلْفُ مَارُونَ فَإِنَّهُ يَجِبُ دَفْعُهَا لِمَنْ فِيهِمْ. وَقَوْلُهُ "قَإِنْ عَدِمَتِ الْأَصْنَافُ إِلَخْ مُحْتَرِزُ قَوْلِهِ" مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحْقِقِينَ قَوْلَهُ: (أَوْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ) أَيْ أَوْ لَمْ يُعْدِمُ الْبَعْضُ لَكِنْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ قَوْلُهُ: (رَدَّ نَصِيبَ الْبَعْضِ) أَيْ فِي الْأُولَى، وَقَوْلُهُ "أَوْ الْفَاضِلِ" أَيْ فِي الْثَّانِيَّةِ وَقَوْلُهُ: (إِنْ نَقَصَ نَصِيبَهُمْ عَنْ كِفَائِتِهِمْ) فَإِنْ لَمْ يَنْفُضْ نَقْلُ ذَلِكَ إِلَى ذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ قَوْلُهُ: (فَوْتُلُوا) لَأَنَّ أَحَدَهَا فَرَضُ كِفَايَةً، وَلَا يَصِحُّ إِبْرَاؤُهُمْ رَبَّ الْمَالِ مِنْهَا إِنْ فَلَنَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ وَهُوَ الْأَصْحُ؛ لَأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا يَبْرَا مِنْهَا مَرْ؛ لَأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْدِيُونِ وَالرِّكَاهِ أَعْيَانٌ

فَرْعُ: لَوْ كَانَ شَخْصٌ عَلَيْهِ دِينٌ قَالَ الْمَدْيُونُ لِصَاحِبِ الدِّينِ: ادْفِعْ لِي مِنْ رِكَاتِكَ حَتَّى أَفْضِيَ إِلَيْكَ فَفَعَلَ أَجْزَاهُ عَنِ الرِّكَاهِ وَلَا يَلْزَمُ الْمَدْيُونَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ عَنْ دِينِهِ، وَلَوْ قَالَ صَاحِبُ الدِّينِ: افْضِ مَا عَلَيْكِ لِأَرْدَهُ عَلَيْكِ مِنْ رِكَاتِي فَفَعَلَ صَحَّ الْفَضَاءُ وَلَا يَلْزِمُهُ رَدُّهُ إِلَيْهِ، فَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ وَشَرَطَ أَنْ يَقْضِيَهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ لَمْ يُجْزِهِ وَلَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ بِهَا، وَلَوْ نَوْيَاهُ بِلَا شَرِطٍ جَازَ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دِينٌ قَالَ: جَعَلْتُهُ عَنِ الرِّكَاهِ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الصَّحِيحِ حَتَّى يَقْبِضَهُ ثُمَّ يَرْدَهُ إِلَيْهِ وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَدِيعَةً.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (فَرْعُ) الْفَرْعُ اصْطَلَاحًا مَا اذْرَاجَ تَحْتَ أَصْلٍ كُلَّيٍّ وَأَمَّا لُغَةُ فَمَا بُنِيَ عَلَى غَيْرِهِ مَرْحُومِيٌّ وَقَوْلُهُ مَا اذْرَاجَ إِلَخْ كَفَامَ رَيْدُ الْمُذْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِنَا الْفَاعِلُ مَرْفُوعُ الذِّي هُوَ الْأَصْلُ الْكُلَّيُّ وَقَوْلُهُ (مَا بُنِيَ عَلَى غَيْرِهِ) كَفْرُوعُ الشَّجَرَةِ بِالسُّبْبَةِ لِلشَّجَرَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَيْ فُرُوعٌ لِأَنَّهَا ثَالِثَةُ الْأَوَّلُ لَوْ كَانَ شَخْصٌ إِلَخْ وَالثَّانِي وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ إِلَخْ الثَّالِثُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دِينٌ إِلَخْ قَوْلُهُ (فَلَوْ دَفَعَ) أَيْ صَاحِبُ الدِّينِ إِلَيْهِ أَيْ الْمَدْيُونِ شَيْئًا مِنْ الرِّكَاهِ وَشَرَطَ أَيْ صَاحِبُ الدِّينِ إِلَخْ فَهَذَا رَاجِعٌ لِلْمَسَالَةِ الْأُولَى قَوْلُهُ (لَمْ يُجْزِهِ) أَيْ لَمْ يَجْزِهِ مَا دَفَعَهُ لِلْمَدْيُونِ عَنِ الرِّكَاهِ قَوْلُهُ (وَلَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ) بِهَا أَيْ بِالرِّكَاهِ لِأَنَّهَا بَاقِيَّةٌ عَلَى مَلِكِ الْمَالِكِ قَوْلُهُ (وَلَوْ نَوْيَاهُ) أَيْ قَضَاءُ الدِّينِ وَقَوْلُهُ (بِهَا) أَيْ بِالرِّكَاهِ قَوْلُهُ أَيْ رَبُّ الدِّينِ قَوْلُهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَدِيعَةً أَيْ إِذَا كَانَ الْمَالُ

وَدِيْعَةً عِنْدَ الْمُسْتَحِقِ فَمَلَكُهُ الْمَالِكُ إِيَّاهُ رَكَاهُ أَجْرًا أَيْ قَالَ الْمُودُعُ لِلْوَدِيعِ حُذْ الْمَالَ الَّذِي عِنْدَكَ وَدِيْعَةً مِنْ رَكَاتِي فَإِنَّهُ يُجْزِئُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْوَدِيعَةِ وَالَّذِينَ يُتَعَلَّقُ مِلْكُهُ بِعِينِهَا بِخَلَافِ الدِّيْنِ مَدْ (وَخَمْسَةٌ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا) أَيْ الرَّكَاهُ (إِلَيْهِمُ) الْأُولُ (الْغَنِيُ بِمَالِ) حَاضِرٌ عِنْدُهُ (أَوْ كَسْبٍ) لَا تَقِيْهُ يَكْفِيهِ. (وَ) الثَّانِي (الْعَبْدُ) غَيْرُ الْمُكَاتِبِ إِذْ لَا حَقٌ فِيهَا لِمَنْ بِهِ رَقٌ غَيْرُ الْمُكَاتِبِ. (وَ) التَّالِثُ (بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِلَمَا هِيَ أُوسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِّ مُحَمَّدٍ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ: {لَا أُحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا إِنَّكُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيْكُمْ} أَيْ بِلْ يُغْنِيْكُمْ، وَلَا تَحِلُّ أَيْضًا لِمَوَالِيهِمْ لِحَبْرٍ {مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ}. (وَ) الرَّابِعُ (مَنْ تَلَزُّ الْمَرْكَيْ نَفَقَتُهُ) بِزَرْوَجِيَّةِ أَوْ بَعْضِيَّاً (لَا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ بِإِسْمِ) أَيْ مِنْ سَهْمٍ (الْفُقَراءُ وَ) لَا مِنْ سَهْمٍ (الْمَسَاكِينِ) لِغِنَاهُمْ بِذَلِكَ وَلَهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِمْ مِنْ سَهْمٍ بَاقِيِ الْأَصْنَافِ إِذَا كَانُوا بِتِلْكَ الصِّفَةِ إِلَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَكُونُ عَامِلَةً وَلَا غَازِيَّةً كَمَا فِي الرَّوْضَةِ.

تَشْبِيهٌ: أَفَرَدَ الْمُصَنَّفُ الضَّمِيرَ فِي نَفَقَتِهِ حَمْلًا عَلَى لَفْظِ مَنْ، وَجَمِيعَهُ فِي إِلَيْهِمْ حَمْلًا عَلَى مَعْنَاهُ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْسِيْدِ الْمَرْكَيْ.

إِذْ مَنْ يَلْزُمُ غَيْرَ الْمَرْكَيْ نَفَقَتُهُ كَذَلِكَ فَلَوْ حَذَفَهُ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ.

(وَ) الْخَامِسُ (لَا تَصِحُ لِلْكَافِرِ) لِحَبْرِ الصَّحِيحَيْنِ [صَدَقَةٌ ثُوَّدٌ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ فَتَرُدُ عَلَى فُقَرَائِهِمْ] نَعَمْ، الْكَيَالُ وَالْحَمَالُ وَالْحَافِظُ وَنَحْوُهُمْ يَجُوزُ كَوْنُهُمْ كُفَّارًا مُسْتَأْجِرِينَ مِنْ سَهْمِ الْعَالِمِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ لَا رَكَاهٌ.

الشَّرُّ

قَوْلُهُ: (وَخَمْسَةٌ لَا يَجُوزُ إِلَحُونَ) وَمِنْهُمُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهُ لِعَدَمِ صِحَّةِ قَبْضِهِمْ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا قَبْضُ الْوَلِيِّ عَنْهُمْ قَوْلُهُ: (الْغَنِيُ بِمَالِ إِلَحُونَ) فَإِنَّهُ: الْغَنِيُ الشَّاكِرُ أَفْضَلُ مِنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ، خِلَافًا لِلْبُلْقَنِيِّ. وَلَا يُنَافِيْهِ دُخُولُ الْفُقَراءِ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَعْنَيَا بِنِصْفِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ أَيْ بِمِقْدَارِ نِصْفِ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ الْجَنَّةَ لَا أَيَّامَ فِيهَا لِجَوَارِ اخْتِصَاصِ الْمَفْضُولِ بِمِزْيَةِ لَيْسَتْ فِي الْفَاضِلِ اهْ بِرْمَاوِيُّ.

وَنِصْفُ الْيَوْمِ مِقْدَارُ خَمْسِيَّةِ عَامٍ، قَالَ تَعَالَى: {وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ} قَوْلُهُ: (حَاضِرٌ عِنْدَهُ) أَيْ لَوْ وُرِّعَ عَلَى الْعُمُرِ الْغَالِبِ لَخَصَّ كُلَّ يَوْمٍ مَا يَكْفِيْهِ قَلْ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا حَقٌ فِيهَا إِلَحُونَ)

فِيهِ تَعْلِيلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، فَهُوَ كَالْمُصَادَرَةِ.

قَوْلُهُ: (وَبَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرِيفًا كَالْعَبَاسِيَّةِ وَالْعَلَوَيَّةِ فَلَا يُعْطَوْنَ وَإِنْ مُنْعُوا حَقَّهُمْ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ حَلَ.

وَالْمُرَادُ بِالْعَبَاسِيَّةِ الْمَسْؤُوبُونَ لِلْعَبَاسِ عَمِ النَّبِيِّ، وَالْمُرَادُ بِالْعَلَوَيَّةِ الْمَسْؤُوبُونَ لِعَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ غَيْرِ فَاطِمَةَ كَمْحَمَدِ ابْنِ الْحَافِيَّةِ وَأَوْلَادِهِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْأَشْرَافَ مَنْ تُسْبِبُوا لِلْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ فَيَكُونُ الْبَيْتُ أَعْمَ مِنَ الْأَسْرَافِ.

وَالرَّاجِحُ مِنْ مَدْهِنَا حُرْمَةُ الصَّدَقَيْنِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحُرْمَةُ صَدَقَةِ الْفِرْضِ دُونَ النَّفْلِ عَلَى آلِهِ.

وَقَالَ النَّوْرَوِيُّ: لَا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِأَلِّ مُحَمَّدٍ لَا قَرْضُهَا وَلَا نَفْلُهَا، وَلَا لِمَوَالِيهِمْ إِذْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَاخْتَلَفَ

علماء السلف: هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تشارك النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك؟ فذهب الحسن إلى أن الأنبياء

تشاركة في ذلك، وذهب ابن عينية إلى اختصاصه بذلك دونهم؛ ذكره الحلبي في السيرة.

قال م ر في شرحة: وكالرثا كُلُّ واجِبٍ كَذْرٌ وَكَفَارَةٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلَكَ وَاجِبٍ الشَّرْعِ عَلَى أَوْجَهِ احْتِمَالِيْنَ، كَمَا يُؤْخَذُ تَرْجِيحُ ذَلِكَ مِنْ إِقْتَاءِ الْوَالِدِ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْأَصْحَىَ الْوَاجِبُ وَالْجُزْءُ الْوَاجِبُ مِنْ أَصْحَىَ التَّطْوِعِ.

قوله: (إنما هي أوساخ الناس) أي لأن بقاءها في الأموال يدنسها كما يدنس التوب الواسع.
والأوساخ جمع وسخ وهو لعنة ما يعلو التوب وعيده من قلة النعهد قوله: (إن لكم) أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما يكفيه، فاندفع ما يقال إن الحديث يقضى أنهم لا يستحقونه بتمامه قوله: (المولى لهم)
أي لعنائهم قد ل قوله: (لا يدفعها إليهم) جملة مسنانة تقيد لما استفيد من العطف من أنها لا تدفع
لمن تلزم المركي ثقته، وظاهره مطلقاً لا باسم الفقراء ولا غيره؛ فذلك قيد بقوله باسم الفقراء إلخ مما بغير
ذلك فيجوز الدفع لهم؛ ولو قال: بوصف الفقراء لكن أثسب قوله: (ولا غازية) أي ولا من القسمين
الآخرين من أقسام المؤلفة، مرحومي قوله: (ولا حاجة إلى تقديره إلخ) أي لأن المستعين بالفقة لا يدفع
إليه شيء من الزكاة سواء كان المركي هو المتفق عليه أم لا قوله: (نعم الكيال) أي والوراث، ويتبغي أن
يقيد بما إذا ميروا بين أصياء المستحقين لأنها إنما تكون من سهم العامل حيث، فإن ميروا الزكاة من
المال فاجرتهم على المال لا من سهم العامل كما في شرح المنهج.

وإنما جاز في الحمال والكيال ومن ذكر معهما أن يكون كافراً أو هاشميًّا أو مطليًّا لأن ما يأخذ العامل
أجرة لا زكاة؛ لأن الاستئجار أخرجه عن كونه زكاة حقيقة كما ذكره الشارح، ومثله خضر.

وقوله: لأن الاستئجار إلخ فيه فصور إذ الاستئجار ليس بلازم، وأولى من كلامه قوله قول ق ل.
قوله: نعم إلخ أي لأن ما يأخذونه منها أجرة عملهم سواء وقعت إجارة أو لا فسومح في كونه من الزكاة
تنبيه: يجب أداء الزكاة فوراً إذا تمكَّن من الأداء بحضور مالٍ وآخذ للزكاة من إمام أو ساع أو مسنيق،
ويجفاف تمر وتنبية حب وخلو مالك من مهم ديني أو ديني كصلة وأكل، وبقدرة على غائب قار أو
على استيفاء دين حال، وبزوال حجر فلس وتقدير أجرة قبضت، ولا يشترط تبرير صداق بمؤت أو وطء.
وفارق الأجرة بأنها مستحقة في مقابلة المนาفع فقواتها يفسح العقد بخلاف الصداق، فإن آخر أداءها
وتلف المال ضمن وله أداؤها لم يستحقها إلا إن طلبها إمام عن مال ظاهري فيجب أداؤها له، وله دفعها
إلى الإمام بلا طلب منه، وهو أفضل من تبريرها بنفسه.

الشرح

قوله: (أداء الزكاة) أي زكاة المال، فيحرم تأخيرها بعد التمكن وتقدير الأجرة، أما زكاة الفطر فموعضة
ليلة العيد ويومه قوله: (وتنتبه حب) أي وتبرير ومعدن قوله: (كصلة) لف ونشر مرتبت.

قوله: (وبقدرة على غائب) بـأن سهل الوصول له.
وقوله: قار احترز به عن المال السائر في بـر أو بـحر فلا تجب فيه حتى يصل إلى مالكه لأنـه غائب
فأشبه الدين المؤجل وهو لا زكاة فيه حتى يحل، وهو على موسـر كما في شرح المنهج.

وَقُولُهُ أَوْ عَلَى اسْتِيَاءِ دِينِ حَالٍ بِأَنَّ كَانَ عَلَى مَلِيءِ حَاضِرٍ بَادِلٍ أَوْ عَلَى جَاهِدٍ وَبِهِ حُجَّةٌ، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ؛ أَوْ تَمَكَّنَ مِنِ الظَّفَرِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ غَيْرِ جِنْسِهِ شَرْحُ مَرْ قَوْلُهُ: (وَبِرَوَالِ حَجْرِ فُلْسِ) أَيْ إِذَا كَانَتِ الرِّزْكَاهُ مُتَعَلِّقَهُ بِالذَّمَّهُ، وَلَمَّا إِذَا كَانَتِ مُتَعَلِّقَهُ بِالْعَيْنِ فَيُخْرِجُهَا حَالًا وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِوَالِ الْحَجْرِ سَلْ. فَلَوْ كَانَ عِنْدُهُ أَرْبَاعُونَ شَاهَةً سَائِمَهُ وَمَضَى عَلَيْهَا حَوْلُ فَالرِّزْكَاهُ حِينَئِذٍ مُتَعَلِّقَهُ بِالْعَيْنِ فَيُجِبُ إِخْرَاجُ الشَّاهَةِ عَنْهَا وَإِنْ لَمْ يَرْلُ عَنْهُ الْحَجْرُ قَوْلُهُ: (وَتَقْرِيرُ أَجْرَهِ) الْأُولَى وَتَقْرَرَتْ أَجْرَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى تَمَكُّنِهِ، إِذْ هَذَا قَدْرٌ رَأَيْدٌ عَلَى التَّمَكُّنِ لَا مِنْهُ.

وَمَعْنَى تَقْرِيرِهَا أَنَّهُ صَارَ آمِنًا مِنْ سُقُوطِهَا بِأَنَّ مَضَتِ الْمُنْفَعَهُ وَعِبَارَهُ الْمَنْهَاجِ وَتَقْرَرَتْ أَجْرَهُ، وَأَشَارَ فِي الشَّرْحِ إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى تَمَكُّنِهِ، قَالَ فِي الشَّرْحِ فَلَوْ أَجْرَهُ دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِمِائَهِ دِينَارٍ وَفَصَبَهَا لَمْ يَلْرُمْهُ كُلَّ سَنَةٍ إِلَّا إِخْرَاجُ حِصَّهُ مَا تَقْرَرَ مِنْهَا فَإِنَّ الْمُلْكَ فِيهَا ضَعَيْفٌ لِتَعْرِضِهِ لِلرِّوَالِ بِتَأْفِي الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَهُ ا هـ. فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى رِزْكَاهَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَهِيَ نِصْفُ وَثُمَّنْ، وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَهُ يُخْرِجُ رِزْكَاهَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ وَثُمَّنْ كَمَا مَرَ وَحْمَسَهُ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ وَهِيَ نِصْفَانِ وَثُمَّنَانِ؛ فَجُمِلَهُ مَا يُخْرِجُهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَهُ دِينَارٍ وَسَبْعَهُ أَثْمَانِ دِينَارٍ، وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّالِثَهُ رِزْكَاهَ حَمْسِيَنَ لِسَنَةٍ وَهِيَ نِصْفَانِ وَثُمَّنَانِ وَحْمَسَهُ وَعِشْرِينَ لِسَلَاتِ سِنِينَ، وَهِيَ ثَلَاثَهُ أَنْصَافٍ وَثَلَاثَهُ أَثْمَانِـ. فَجُمِلَهُ مَا يُخْرِجُهُ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَهُ ثَلَاثَهُ دَنَانِيرٍ وَثُمَّنْ، وَعِنْدَ تَمَامِ الرَّابِعَهُ رِزْكَاهَ حَمْسَهُ وَسَبْعِينَ لِسَنَةٍ وَهِيَ ثَلَاثَهُ أَنْصَافٍ وَثَلَاثَهُ أَثْمَانِ وَرِزْكَاهَ حَمْسَهُ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ وَهِيَ أَرْبَعَهُ أَنْصَافٍ دِينَارٍ وَأَرْبَعَهُ أَثْمَانِهـ.

ا هـ.

شَرْحُ الْمُحرَرِ وَحَوَاشِيهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَخْرَجَ الرِّزْكَاهَ مِنْ غَيْرِ الدَّنَانِيرِ الْمُذَكُورَهُ، فَمَجْمُوعُ الْمُخْرَجِ عَنِ الْمِائَهِ فِي السِّنِينِ الْأَرْبَعِ عَشَرَهُ دَنَانِيرٍ؛ لِأَنَّ رِزْكَاهَ الْمِائَهِ كُلُّ سَنَهِ دِينَارَانِ وَنِصْفَهُ لِأَنَّهَا رُبْعُ عُشْرَهَا.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الصَّدَاقِ) فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحْفَقًا فِي مُقَابِلَهُ الْمَنَافِعِ، بِدَلِيلٍ تَقْرِيرٍ بِمَوْتِ الرَّوْجَهِ قَبْلَ الدُّخُولِـ.

قَوْلُهُ: (وَضَمِينَ) أَيْ حَقَّ الْمُسْتَحْفَقِينَ أَيْ بِأَنَّ يَدْفَعُ مَا كَانَ يَدْفَعُهُ عِنْدَ وُجُودِ الْمَالِ، وَهَذَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا ضَمَانٌ؛ وَهَذَا فِي التَّلَفِ أَمَّا إِتْلَافُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ فَيَضْمِنُ مُطْلَقًا تَمَكُّنَ أَمْ لَا، بِخِلَافِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ فَلَا ضَرَرَ فِيهِـ.

قَوْلُهُ: (عَنْ مَالٍ ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَاشِيهٌ وَرَزْعٌ وَرِكَازٌ وَثَمَرٌ، وَالْبَاطِنُ نَقْدٌ وَمَعْدِنٌ وَعَرْضُ تِجَارَهـ. وَالْحَقَّ بِهِ رِزْكَاهُ الْفِطْرِ لِأَنَّ مُوجِبَهَا الْيَسَارُ، وَهُوَ مِمَّا يَحْقِيـ.

قَوْلُهُ: (فَيُجِبُ أَدَوْهَا لَهُـ) وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لِنَفَاذِ حُكْمِهِ وَعَدَمِ الْعِرَالِهِ بِالْجَوْرِ، وَبِيَرْبَرًا بِالْدَّافِعِ لَهُ وَإِنْ قَالَ: أَنَا آخُذُهَا مِنْكَ وَأَصْرِفُهَا فِي الْفِسْقِـ ا هـ مِنْ شَرْحِ مَرـ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَفْضَلُـ) أَيْ أَدَوْهَا لِلْإِيمَامِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ تُخْوِهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْـ) مَحْمُولٌ عَلَى النَّطَوِعِ، وَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْمَالِ فَإِنَّ إِبْدَاءَ الْفَرْضِ لِعِيْرِهِ أَفْضَلُ لِنَفِيِ النَّهَمَـ.

وَعَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ: "صَدَقَهُ السَّرِّ فِي النَّطَوِعِ تَفْضُلُ عَلَيْنِيهِنَّ بِسَبْعِينَ ضِعْفًا، وَصَدَقَهُ الْفَرْضِ عَلَيْنِيهِنَّ أَفْضَلُ مِنْ سِرِّهَا بِخَمْسَهُ وَعِشْرِينَ ضِعْفًاـ".

وَعِبَارَهُ الْمَرْحُومِيِّ: قَوْلُهُ: "وَهُوَ أَفْضَلُـ" أَيْ إِنْ كَانَ عَادِلًا فِيهَاـ ا هـ.

وأشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدْلِ وَالْجُورِ بِالنِّسْبَةِ لِلرِّكَاةِ سَوَاءً أَجَارَ فِي غَيْرِهَا أَوْ لَا كَمَا قَالَهُ الْمَاؤْذِيُّ زِيَادِيُّ.

وإِنَّمَا كَانَ دَفْعُهَا لِإِلَامٍ أَفْضَلَ بِقِيَدِهِ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِالْمُسْتَحْقِينَ، فَإِنْ كَانَ جَائِرًا فِيهَا فَتَفْرِيقُ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَفْضَلُ ا هـ.

وَتَحِبُّ نِيَّةُ فِي الرِّكَاةِ كَهَذَا رِكَاتِي أَوْ فَرْضُ صَدَقَتِي أَوْ صَدَقَةُ مَالِي الْمُفْرُوضَةُ، وَلَا يَكُونُ فَرْضُ مَالِي لِأَنَّهُ يَكُونُ كَفَارَةً وَنَذِرًا، وَلَا صَدَقَةً مَالِي لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ نَافِلَةً، وَلَا يَحِبُّ فِي النِّيَّةِ تَعْبِينُ مَالٍ فَإِنْ عَيْنَهُ لَمْ يَقْعُ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَلَزُمُ الْوَلِيُّ عَنْ مَحْجُورِهِ، وَتَكْفِي النِّيَّةُ عِنْدَ عَرْلِهَا عَنِ الْمَالِ وَبَعْدَهُ وَعِنْدَ دَفْعُهَا لِإِلَامٍ أَوْ وَكِيلٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَبَّا عِنْدَ تَفْرِيقِ أَيْضًا، وَلَهُ أَنْ يُوكَلَ فِي النِّيَّةِ وَلَا يَكُونُ نِيَّةً إِلَامً عَنِ الْمَرْكِيِّ بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ إِلَّا عَنْ مُمْتَنِعٍ مِنْ أَدَانِهَا فَتَكْفِي وَتَلَزِّمُ إِقْامَةُ لَهَا مَقْامُ نِيَّةِ الْمَرْكِيِّ، وَالرِّكَاةُ تَتَعَلَّفُ بِالْمَالِ الَّذِي تَحِبُّ فِيهِ تَعْلُقُ شَرِكَةٍ بِقُدْرِهَا.

فَلَوْ بَاعَ مَا تَعَلَّقُ بِهِ الرِّكَاةُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا إِلَّا إِنْ بَاعَ مَالَ تِجَارَةً بِلَا مُحَايَاةٍ فَلَا يَبْطُلُ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الرِّكَاةِ القيمةُ وَهِيَ لَا تَقُوْثُ بِالْبَيْعِ.

الشَّرْحُ

قُولُهُ: (وَلَا يَحِبُّ فِي النِّيَّةِ تَعْبِينُ مَالٍ) أَيْ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ، فَلَوْ مَلَكَ مِنْ الدَّرَاهِمِ نِصَابًا حَاضِرًا وَنِصَابًا غَائِبًا فَأَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ بِنِيَّةِ الرِّكَاةِ مُطْلِقًا ثُمَّ بَانَ تَلْفُ الْغَائِبِ فَلَهُ جَعْلُ الْمُخْرَجِ عَنِ الْحَاضِرِ، فَلَوْ كَانَ تَوَى الْمُخْرَجَ عَنِ الْغَائِبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْحَاضِرِ، فَإِنْ تَوَى مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ بَانَ الْمُتَوَيِّ ثَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ قَبَانَ تَالِفًا وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ، شَرْحُ الْمَنهَجِ.

قُولُهُ: (وَتَكْفِي النِّيَّةُ إِلَخ) فَلَوْ دَفَعَهَا بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَقْعُ الْمَوْقَعُ وَعَلَيْهِ الصَّمَانُ، وَقُولُهُ "وَبَعْدَهُ حَتَّى لَوْ اسْتَقَلَّ الْمُسْتَحِقُ بِقَبْضِهَا اعْتَدَ بِهِ أَوْ دَفَعَهَا مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلرِّكَاةِ كَصِبَّيٍّ وَكَافِرٍ اعْتَدَ بِهِ زِيَادِيُّ.

قُولُهُ: (تَعْلُقُ شَرِكَةٍ) وَإِنَّمَا جَارٌ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ لِبِنَاءً أَمْرِهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ وَالْإِرْفَاقِ، وَالْوَاجِبُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَالِ كَشَاءٍ وَاجِبَةٍ فِي الْإِبْلِ مَلَكُ الْمُسْتَحِقُونَ بِقُدْرَ قِيمَتِهَا مِنْ الْإِبْلِ أَوْ مِنْ جِنْسِهِ كَشَاءٍ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ، فَهُلْ الْوَاجِبُ شَاءٌ مُبْهَمٌ أَوْ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاءٍ؟ وَجْهَانَ، أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي، شَرْحُ الْمَنهَجِ.

قُولُهُ: (بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) وَإِنْ أَبْقَى فِي التَّانِيَةِ قَدْرَهَا؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحِقِينَ شَائِعٌ، فَأَيُّ قَدْرٍ بَاعَهُ كَانَ حَقَّهُ وَحْقَهُمُّ، شَرْحُ الْمَنهَجِ.

قُولُهُ: (أَيْضًا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) أَيْ إِنْ كَانَ مِنْ الْجِنْسِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ كَشَاءٍ فِي خَمْسَةٍ أَبْعِرَةٍ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ لِلْجَهْلِ بِقِيمَةِ الشَّاءِ لَا فِي قَدْرِ القيمةِ فَقْطُ عَلَى الْمُعْتمَدِ.

ا هـ.

عَنَانِيُّ.

وَقُولُهُ: "فِي قَدْرِهَا" أَيْ وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاءٍ فِي مَسَالَةِ الشَّيْاَهِ مَتَّلِاً، كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْوَاجِبَ شَائِعٌ لَا مُبْهَمٌ، وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ عَنِ الْقَمُولِيِّ.

ا هـ.

عَلَى حَجَّ قَالَ ابْنُ حَمْرٍ: فَيَرِدُهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، قَالَ سَمْ: أَيْ بِأَنْ يَرُدُ شَاءَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِينَ بِذَلِيلٍ سِيَاقِ كَلَامِهِ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادُ لِهُ يَرُدُ قَدْرَهَا مُتَمَيِّزاً لَا شَائِعاً.

إِذَا نَقَرَرَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ لِهُ بَعْدَ رَدِ الْمُشْتَرِي قَدْرَهَا مُتَمَيِّزاً يَصْحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ مَا بَقَى بِيَدِهِ فَقِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّهُ يَلْزُمُ لِهُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاءٍ، ثُمَّ إِذَا رَدَ الْمُشْتَرِي وَاحِدًا مِنْهَا افْلَابَ الْبَيْعِ صَحِيحًا فِي جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا عَدَا هَذِهِ الْوَاحِدَةَ.

وَقَدْ يُجَابُ بِالْتَّرَاجُمِ ذَلِكَ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرْكَةُ الْمُسْتَحِقِ ضَعِيفَةً غَيْرَ حَقِيقَةٍ ضَعَفَ الْحُكْمُ بِيُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي كُلِّ جُزْءٍ وَجَازَ أَنْ يَرْتَقِعَ هَذَا الْحُكْمُ بِرَدِ الْمُشْتَرِي وَاحِدَةً إِلَى الْبَائِعِ، أَوْ بِأَنْ عَايَةَ الْبَطْلَانِ بِقَاءُ مَالِكِ الْمُسْتَحِقِ بِجُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاءٍ وَهُوَ يَنْقُطِعُ بِرَدِ شَاءٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِبْدَالِ؛ لَكِنْ قِيَاسُ أَنَّ الَّذِي يَبْطُلُ فِيهِ الْبَيْعَ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاءٍ مُتَلَاقًا أَنَّ الَّذِي يَرْدُدُ الْمُشْتَرِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاءٍ.

قَوْلُهُ: (بِلَا مُحَايَةٍ) أَيْ مُرَاعَاةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُسَامَحةُ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ.

فَإِنْ بَاعَهُ بِمُحَايَةٍ فَيَبْطُلُ فِيمَا فِيمَهُ قَدْرُ الرِّزْكَةِ مِنْ ذَلِكَ الْفَدْرِ وَيَصْحُّ فِي الْبَاقِي تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ، إِنْ حَجَّ.

كَانَ بَاعَ مَا يُسَاوِي أَرْبَعِينَ مِنْ قَالًا بِعِشْرِينَ مِنْ قَالًا فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي رُبْعِ عُشْرِ الْمُحَايَبِي بِهِ، وَهُوَ مَا يُقَابِلُ نِصْفَ مِنْ قَالٍ مِنِ الْعِشْرِينَ التَّالِقَةَ مِنْ ثَمَنِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، فَرَرَهُ شِيخُنا العَشْمَانِيُّ.

وَسُنَّ لِلْإِلَمَامِ أَنْ يُعْلَمَ شَهْرًا لِأَخْذِ الرِّزْكَةِ، وَسُنَّ أَنْ يَكُونَ الْمُحَرَّمُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَنْ يَسِمَ نَعْمَ رِزْكَةً وَفَيْءَ لِلِّاتِبَاعِ فِي مَحَلِّ صُلْبٍ ظَاهِرٍ لِلنَّاسِ لَا يَكْثُرُ شَعْرُهُ، وَحَرْمُ الْوَسْمُ فِي الْوِجْهِ لِلَّهِي عَنْهُ.

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَسِمَ) مِنْ الْوَسْمِ بِالْمُهْمَلَةِ أَوْ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ الْكُيُّ بِالنَّارِ، وَهُوَ جَائزٌ لِحَاجَةٍ بِقُولِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ، وَكَذَا خِصَاءُ صِغَارِ الْمَأْكُولِ لِإِكْبَارِهِ وَلَا غَيْرِ الْمَأْكُولِ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ رِزْكَةً وَفَيْءَ) خَرَجَ نَعْمَ غَيْرِهَا، فَوَسْمُهُ مُبَاخٌ لَا مَنْدُوبٌ وَلَا مَكْرُوهٌ؛ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

قَالَ سَمْ: مَحَلُهُ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ وَإِلَّا حَرْمٌ.

تَتَمَّةٌ: صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةً لِمَا وَرَدَ فِيهَا مِنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَحْلُ لِغَنِيٍّ وَلِذِي الْقُرْبَى لَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْلُ لِكَافِرٍ وَدَفْعَهَا سِرًا وَفِي رَمَضَانَ، وَلِنَحْنُ قَرِيبٌ كَزُوْجَةٍ وَصَدِيقٌ فَجَارٌ قَرِيبٌ فَأَقْرَبُ أَفْضَلُ، وَيَحْرُمُ بِمَا يَحْتَاجُهُ مِنْ نَفْقَةٍ وَغَيْرِهَا لِمُمْوَنِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ لِدِيْنِ لَا يَظْنُ لَهُ وَفَاءً لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، وَشُنَّ بِمَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ لِنَفْسِهِ وَمُمْوَنِهِ يَوْمَهُ وَلِيَلَّتَهُ وَفَقْدَلِ كِسْوَتِهِ وَوَفَاءِ دِينِهِ إِنْ صَبَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ وَإِلَّا كُرِهَ كَمَا فِي الْمُهَذَّبِ.

وَيُسِنُ الْإِكْتَارُ مِنِ الصَّدَقَةِ فِي رَمَضَانَ وَأَمَّامَ الْحَاجَاتِ وَعِنْدَ كُسُوفٍ وَمَرَضٍ وَسَفَرٍ وَحَجَّ وَجَهَادٍ، وَفِي أَرْمَنَةٍ وَأَمْكَنَةٍ فَاضِلَّةٌ كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامِ الْعِيدِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةَ، وَيُسِنُ أَنْ يَحْصُنْ بِصَدَقَتِهِ أَهْلَ الْخَيْرِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَلَوْ كَانَ النَّصَدِقُ بِشَيْءٍ يَسِيرٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ: {إِنْفَوْا النَّارَ وَلَوْ بِشَيْقَنْ تَمْرَةً} وَقَالَ تَعَالَى {فَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ قَالَ نَذْرَةً خَيْرًا يَرُهُ} وَمَنْ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كُرِهَ أَنْ يَنْمَلِكَهُ مِنْ جَهَّةِ مَنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِمُعَاوِضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيَحْرُمُ الْمَنْ بِالصَّدَقَةِ وَيَبْطُلُ بِهِ تَوَابُهَا، وَيُسِنُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَا يُحِبُّهُ قَالَ تَعَالَى {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ

حتى تُنفِّقُوا مِمَّا ثَبِيْبُونَ}.

الشَّرْح

قوله: (صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ) وَقَدْ يَعْرُضُ مَا يُحَرِّمُهَا كَأَنْ يَعْلَمَ مِنْ آخِذِهَا أَنَّهُ يَصْرُفُهَا فِي مَعْصِيَةٍ، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْفَرْضِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَأَرَادَ بِالْتَّطَوُّعِ الْمَعْنَى الْلُّغَوِيُّ وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى الْفَرْضِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ "سُنَّةٌ" وَسَقَطَ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالسُّنَّةِ عَنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ لَا فَائِدَةُ فِيهِ.

أ. هـ.

م. دـ.

وَبِعِبَارَةٍ سَلَّلَ عَلَى الْمَنْهَاجِ: وَدِرْهَمُ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ مِنْ دِرْهَمِ الْفَرْضِ، لِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: {وَمَنْ أَفْرَضَ مُسْلِمًا دِرْهَمًا مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ كَأْجُرٌ صَدَقَةٌ مَرَّةٌ} وَلَا يُعَارِضُهُ مَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ {أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: رَأَيْتَ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ لَيْلَةَ أُسْرِيَّ بِي: الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْفَرْضُ بِتَمَانِيَةِ عَشَرَ؛ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ مَا بِالْفَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ قَدْ يَسْأَلُ وَعِنْهُ مَا يَكْفِيهِ وَالْمُسْتَفْرِضُ لَا يَسْتَفْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ} لِأَنَّ الْخَيْرَ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَانْفَرَدَ بِالثَّانِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ الشَّامِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِيْنِ.

عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالُ: الْفَرْضُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْإِبْتِدَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ صَوْنٍ وَجْهٌ مِنْ لَمْ يَعْنِدُ السُّؤَالَ، وَالصَّدَقَةُ مِنْ حَيْثُ الْإِنْتِهَاءِ لِمَا فِيهَا مِنْ عَدَمِ رَدِّ الْمُقَابِلِ ا هـ بِحُرْوفِهِ.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ عَشَرَةَ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ مِنَ التَّمَانِيَةِ عَشَرَ وَإِنَّ كَانَ التَّمَانِيَةَ عَشَرَ أَكْبَرُ عَدَدًا كَمَا قَالُوهُ فِي الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً وَالسَّبْعَةِ وَالْعِشْرِينَ فِي صَلَاتِ الْجَمَاعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَنَحْوُ قَرِيبٍ) سَوَاءُ الْزَّمْتُ الدَّافِعُ نَفَقَتْهُ أَمْ لَا، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: (وَتَحْرُمُ بِمَا يَحْتَاجُهُ) أَيْ إِنْ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الإِضَاقَةِ، وَإِلَّا فَلَا حُرْمَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَيُؤْتُرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ} قَوْلُهُ: (وَفَصَلَ كِسْوَتِهِ) بِالصَّادِ الْمُهَمَّلِ مَنْصُوبٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الظَّرْفِ.

قَوْلُهُ: (وَوَفَاءُ دَيْنِهِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ "النَّفْسِهِ".

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كُرْهَهُ) أَيْ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْرُمُ الْمَنْ بِالصَّدَقَةِ) وَهُوَ تَعْدَادُ النَّعِيمِ عَلَى الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ، نَعَمْ إِنْ كَانَ لِجَلْبِ مَصْلَحةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ لَمْ يُطْلِبْ تَرْكُهُ كَأَنْ وَجَدَ مِنَ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ سَبَّا لِلْمُنْعِمِ فَذَكَرَهَا لَهُ لِيُكُفَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَالْمَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ مَحْمُودٌ ق. ل.